

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص : مالية

تداعيات العولمة المالية على قطاع التأمين

مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم تسيير تخصص مالية

إشراف الأستاذ :

* غربي هشام

إعتماد الطلبة :

محمد جاب الله إيمان

محمد شريقي مروة

محمد مداني طارق

السنة الجامعية : 2013/2012



الشكر أتت

نحمد الله عز وجل ونشكر عليه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ان نعم علينا بالعلم وأن

وقفنا لإنجاز هذا العمل

نشكر الله تعالى الذي أنار لنا درب العلم وأعاننا على صافية الخير والصلاح توجهه بخالص

الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل غربي هشام لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة و

للنصائح القيمة التي قدمها لنا

الكل من وقف بجانبنا في كل الأوقات لأجل إعداد هذه المذكرة

ونشكر كل من تعلمنا على يده طوال مشوارنا الدراسي

إيمان مروة طارق

شهد العالم الدولي خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من المتغيرات المتلاحقة التي تعدت نطاق القوميات و تجاوزت حدود الدول و الأقاليم و أخذت تؤثر في حياة الناس بنسب متفاوتة بغض النظر عن الجغرافيا أو العرق أو اللغة هذه التغيرات التي تشكل ملامح عالم جديد يختلف عن عالم الأمس اصطلح المفكرون على تسميتها "العولمة" و العولمة شعار جديد لظاهرة قديمة تؤثر بشكل جذري على جميع جوانب الحياة الاقتصادية و الثقافية إلا أن عامل الاقتصاد يبقى هو المحرك الأساسي لها ومنه فإن التأمين لم يكن نشاطا حديث العهد بل نشأ قديما مع فكرة التعاون، و تطور بتقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث، زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثر إيجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية، و الأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة و التي تعتبر ركيزة التقدم لقد قطعت الدول المتقدمة شوطا كبيرا في مجال صناعة التأمين، ووفرت له المناخ الملائم من خلال إرساء شبكة معلومات في الداخل و الخارج و تخصيص كفاءات إدارية ذات خبرة عالية و مؤسسات مالية ناجحة، و أبعد من هذا فلقد اتجهت شركات التأمين الكبرى في العالم إلى تعزيز مكانتها في السوق، سواء كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق عملية الإدماج، وهذا ما جعلها قادرة على تقديم خدمات تأمينية ذات مستوى راق و رفيع و بأسعار منافسة فتساير بذلك متغيرات البيئة الاقتصادية و الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث، اختارت غداة الاستقلال نموذجا تنمويا شائعا آنذاك و هو احتكار الدولة للمعاملات الاقتصادية بما فيها قطاع التأمين، و الذي لا يختلف دوره كثيرا نظرا لمساهمته الفعلية في النشاط الاقتصادي في تنفيذ الخطط الإنمائية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها. فأقامت الدولة له أهمية بالغة بإنشاء عدة شركات وطنية تعمل على تأمين مجمل الأخطار الموجودة في الحياة الاقتصادية، و بدخول الجزائر الإصلاحات الاقتصادية كان لا بد من إعادة التنظيم في قطاع التأمين و الذي شهد هو كذلك ثورة إصلاحية قامت في الأخير بفتح مجال التأمين و بذلك أعطى آفاقا جديدة لعملية المنافسة التأمينية و تحسين الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات للزبون الجزائري.

كما تشكل الأموال عصب الاقتصاد، إذ تعتبر عماد الحياة المعاصرة، وأحد مقومات الأنظمة السياسية و الاجتماعية السائد في العالم، وقد تأثرت حياة الأفراد كثيرا بالتطور الاقتصادي خاصة من حيث المواقف و السلوكيات، تتصف بعضها بالمادية المطلقة، فتحقيق الربح و بأي طريقة هو المعتقد السائد لدى بعض الأفراد، حاملين بذلك شعار الغاية تبرر الوسيلة، لإعطاء تفسير و تبرير لما يقومون به من النشاطات الغير شرعية، ونقصد بذلك غسل الأموال القذرة، الظاهرة التي توسعت لتشمل مختلف دول العالم يستعملها حاملي تلك الأموال لإضفاء الشرعية على أموالهم.

و بالإشارة إلى هذه النقاط الساخنة يمكن القول أن تحديد معالم مستقبل العولمة المالية في ظل الأزمة المالية الحالية من شأنه ضمان مستقبل أكثر أماناً لتطور الأسواق المالية و يرمي هذا البحث الى مناقشة (تداعيات العولمة المالية على قطاع التأمين). ومن خلاله رسمنا ملامح الإشكالية التي يمكن صياغتها على النحو التالي :

- كيف كانت التحولات الحاصلة على مستوى العالمي والتي أفرزتها ظاهرة العولمة المالية على قطاع التأمين.

ويمكن من خلال هذه الإشكالية طرح جملة من التساؤلات التي سوف يتم الإجابة عنها في بحثنا هذا وهي :

- ما هي العولمة المالية و ما هي مراحلها ومخاطرها؟
 - كيف تستثمر الشركات في قطاع التأمين في العالم وكيف هو المناخ الاستثماري الملائم؟
 - ما هي تداعيات العولمة المالية على قطاع التأمين في العالم ؟
- ومحاولة منا الإجابة عن هذه التساؤلات نقدم الفرضيات التالية :
- العولمة هي ظاهرة من شأنها إن تزيح كل القيود على حركة رؤوس الأموال بين الدول.
 - تعمل شركات التأمين العالمية على تأمين المخاطر المرتبطة بالشركات والأشخاص والحكومات .
 - هناك العديد من التداعيات السلبية والايجابية للعولمة على شركات التأمين.

ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع :

- إثراء المكتبة بمرجع يخدم طلبة الدفعات اللاحقة .
- الرغبة في إثراء معلوماتنا فيما يخص الموضوع.
- طبيعة التخصص الذي نزاوله واهتمامنا بالمواضيع المالية
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع .

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا للبحث على منهج وصفي والتحليلي حيث اعتمدناه عند تشخيص ظاهرة العولمة المالية مع بيان متغيرات الظاهرة أي الربط بين ظاهرة العولمة المالية وقطاع التأمين.

كما حاولنا معالجة الموضوع في جوانب عدة حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول:

حيث سنتطرق في الفصل الأول بشيء من تفاصيل من ظاهرة العولمة حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث حيث المبحث الأول ماهية العولمة المالية، وأما في المبحث الثاني عن ماهية العولمة المصرفية ، أما في المبحث الثالث فقد كان على انعكاسات العولمة المالية على قطاع التأمين.

وخصصنا في الفصل الثاني عن قطاع التأمين، وقد قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية قطاع التأمين، أما المبحث الثاني واقع قطاع التأمين قبل وبعد الإصلاحات، أما المبحث الثالث أهمية قطاع التأمين.

أما فيما يخص الفصل الثالث قطاع التأمين وتداعياته في ظل العولمة، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث الثاني اثر تبيض الأموال ومكافحته في قطاع التأمين كان المبحث الأول اثر صناعة التأمين العربية في ظل العولمة، أما المبحث الثاني تناولنا فيه تحديات قطاع التأمين في ظل العولمة المالية.

● مقدمة

إنّ الخطى الأولى للألفية الثالثة تقف على تناقضات عميقة وكامنة في عالمنا المعاصر، وتحمل العديد من القضايا التي تتحدى قدرة البشرية كلها على التكيف مع هذا الوجود الرامي ولأول مرة إلى وحدة الوجود البشري، وتواجه تلك التحديات والرهانات الصعبة التي أسفر عنها القرن العشرين.

ولعل أبرز تحدي تمثل في أهم سمة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ألا وهي تلك العولمة الاقتصادية.

هذه الأخيرة التي برزت من خلال ثلاث أوجه:عولمة السلع والخدمات نادى بها التحرير التجاري وتدويل الإنتاج، عولمة الاتصالات المنبثقة عن الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات، وأخيرا عولمة رأس المال من خلال التحرير المالي وصعود الأسواق المالية ونمو حجم المالية الشاملة، وهو ما أدى إلى بروز العولمة المالية كوجه ثالث من أوجه العولمة الاقتصادية وأكثر مظاهرها قوة وفاعلية، حيث يشهد الاقتصاد الدولي تطورات كبيرة وتزايد لظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل حيث ان ظاهر العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما أنها قد تجلب فوائد ومزايا – إن أحسن التصرف فيها – تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص .

المبحث الأول: ماهية العملية المالية

إن واقع ظاهرة العملية المالية حيث يرى أنها ظاهرة قديمة إلا أن البداية الفعلية كانت مع اكتمال أسس النظام الدولي الجديد مع قيام منظمة التجارة العالمية، وتعتبر العملية ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية إلا أن عقد التسعينات ابرز ميلاد ما يمكن أن نسميه "العملية المالية" والتي يرى البعض أنها ابرز تجليات ظاهرة العملية حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق الكثير معدلات نمو التجارة والدخل العاملين. إن ظاهرة العملية المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة ، كما انه قد تجلب معها فوائد ومزايا. إن أحسن التصرف فيها تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول بشكل خاص لان نمو هذه الأخيرة أصبح شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ولتضييق الهوة بين أطرافه.¹

المطلب الأول : مفهوم العملية المالية و نشأتها

ان مفهوم العملية المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي ، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العملية المالية من مرحلة الأخرى حيث تعطي كل منها تصورا معيناً للعملية المالية ، ولكن يمكن إدراج أهم التعاريف .

الفرع الأول : مفهوم العملية المالية:

تعددت المفاهيم التي حاولت تحديد معنى واضح وشامل للعملية، وذلك نظراً لتعدد المفكرين والدارسين والمحللين الاقتصاديين المهتمين بقضايا العملية باعتبارها المصطلح الحديث القديم كما يراها البعض، لذا سوف نعمد إلى طرح عدة تعاريف قصد الإلمام أكثر بكافة الآراء ووجهات النظر:

أ- العملية هي العملية التي من خلالها يؤدي التدفق الحر والمتزايد للأفكار والناس والسلع والخدمات ورأس المال إلى تكامل الاقتصاديات والمجتمعات ازدهارا متصاعدا للبلدان التي شاركت فيها. فقد زادت الدخول وارتفع مستوى المعيشة في أجزاء كثيرة من بلدان العالم وذلك جزئياً بإتاحة التكنولوجيا المتقدمة للبلدان الأقل تقدماً.

ب- العملية ليست ظاهرة جديدة بل أنها التفاعل والتكامل المتزايد بين أنشطة المجتمعات الإنسانية في كل أنحاء العالم وخاصة الأنشطة الاقتصادية وهذا التعريف يتضمن وصفاً وعلاجاً، فالوصف يشير إلى توسع التدفقات الدولية للتجارة والتمويل والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، والعلاج يشير إلى تحرير الأسواق الوطنية والعالمية، باعتقاد أن التدفقات الحرة للتجارة والتمويل ستحقق أفضل النتائج لكل من النمو الاقتصادي والرفاه الإنساني.²

¹ عثمان ابو حرب ، اقتصاد دولي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ص(166.167).

² ابي أجايي، " ما لذي على إفريقيا عمله للاستفادة من العملية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر، 2001، ص6.

ج- العولمة هي تكامل الإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم.¹

د- العولمة هي إخراج الأنشطة الاقتصادية من المجال المحلي إلى المجال العالمي، فينتقل رأس المال إلى تلك الدول التي يكون فيها أجر العمل وكذلك باقي التكاليف الأخرى وتتوفر متطلبات البنية الأساسية والخدمات المختلفة والاستقرار السياسي وقوة عمل ووسائل وأشياء أخرى.²

هـ- كما يعرفها البعض أنها المرحلة التي تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية ومصطلح العولمة مثله في ذلك مثل مصطلح الحرب الباردة - الذي سبقه - يؤدي دوره كحد زمني لوصف سياق تحدث فيه الأحداث كان يقال مثلاً نحن نعيش في عصر العولمة لتبرير أو فهم سياسات معينة اقتصادية، سياسية أو ثقافية.³

من تحليلنا لكل ما تم عرضه حول مفهوم أو معنى العولمة نجد أن تلك الظاهرة تضعنا أمام تحديات جديدة، وانقسام في الرأي بين معارض ومؤيد. ففي حين يرى بعضهم أن العولمة تفتح الحدود أمام السلع والأفكار والقيم وأنماط الحياة، وتيسر الاتصالات والتلاحق الثقافي بين الأمم، مما يؤدي إلى تعددية ثقافية، يرى بعضهم الآخر أن العولمة تحمل تهديداً للهوية المحلية والوطنية وخسارة لقيمها وأسلوب حياتها، أي القضاء على الثقافات القائمة وفي ذلك خسارة للحضارة الإنسانية. وفي الوقت نفسه إلى إبقاء الحدود مفتوحة أمام حركية رؤوس الأموال والسلع والأفكار.

حيث يعتبر مفهوم العولمة المالية من بين المفاهيم التي تثير الكثير من درجة عمق الظاهرة عبر أجزائها ومكوناتها أو من خلال مظاهرها نحاول في هذه الجزئية من إحاطة بمفهوم العولمة المالية قدر المستطاع عبر الزوايا التالية:

- العولمة المالية من الجانب التقني الوصفي

- العولمة المالية من خلال البعد الزمني

1- العولمة المالية من الجانب التقني الوصفي:

- العولمة المالية المتصفة بالشمولية⁴: الشمولية مصطلح مستعمل منذ وقت طويل من طرف الاقتصادي

"porter" وغيره في البداية في ميدان الاستثمار الحقيقي المنتج ثم بعد ذلك استعمل في الميدان المالية.

وحتى يطلق وصف "الشمولية" على السوق لا بد أن يكون قابل لكل المعاملات أي لا بد أن يتخلص

تدرجياً من الاختلاف في القوانين والتنظيمات المرتبطة بوجود دولة .

ولكي تحمل أي مجموعة صناعية صفة الشمولية لا بد أن تتوفر ثلاث شروط :

¹ عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، طبعة 2006/2005، ص4.

² ضياء مجيد الموسوي، "العولمة واقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، لسنة 2005، ص51.

³ محي محمد مسعر، "دور الدولة في ظل العولمة"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، الطبعة الأولى لسنة 2004، ص25.

⁴ D, BOURGUINA, FINANCE INTERNATIONALE, P.U.F. PARIS, 1995, P93-95

1 _ المنتج الشامل "produit global": وهو المنتج العالمي القابل لأنه يعرف ويكون عليه الطلب على المستوى الدولي ، ويمكن أن يوجد في أي مكان سواء أكان المنتج استهلاكيا، إنتاجيا، فنيا وثقافيا أو ماليا أو إعلاميا.

2 _ وضعية المنافسة الإستراتيجية "la position de concurrence stratégique":

وهي وضعية المتنافسين على الصعيد الدولي بمعنى آخر القدرة على النفاذ والاختراق لكل الأسواق ، هذه القدرة مرتبطة بالتراكم والتناجح الإجمالية المتعلقة بدورها بالتقدم التكنولوجي ، وغيره من العوامل .

3 _ عدم وجود تفضيلات "absence de préférence": أي انه مقارنة بشروط التكلفة والعائد وحدها تحدد توزيع الموارد المالية والبشرية في كل المواقع أي عدم التميز على الصعيد الدولي بين البلد الأصلي وبلد التواجد إلا من خلال شروط التكلفة والعائد.¹

المنتج المالي الذي يتوقف عند السهم والسند كأدوات تقليدية وإنما تطور بصورة مذهلة في الكثير من الأحيان فأصبح نمطي ، معياري ، متجانس أكثر قوة على الحركة والتحول واقل تكلفة وذو صفات محددة، يعرفها المستثمر ويفعل رفع حواجز والتخفيف من القوانين والتنظيمات "la déréglementation" يمكن الحصول عليه من طرف مكان مقيم أو غير مقيم بأي عملة حسب تقلبات الصرف، في اي وقت لتوفر السيولة والطرف المقابل "la contrepartie" وبأقل المخاطر لتوفر أساليب الحماية والتغطية بهذه الموصفات للسوق والمنتج يمكن أن يشكل سوق شامل لمنتجات شاملة بشكل نواة العولمة المالية.

ب - العولمة المالية المتصرفة بالإدماج: انطلاقا من فكرة وجود سوق مالي واسع أجزاءه مترابطة بالتبادل لبعضها البعض يتعدى الأسواق الوطنية ، له محدداته ، أدواته والياته الخاصة به.

_ الاندماج: هو صيرورة "l'intégration" وضع الأسواق الوطنية النقدية والمالية في اتصالات متزايدة ومستمرة بدرجات متفاوتة للعمل في الزمن الحقيقي مثل الشمولية والاندماج مصطلح وجد مساحة له في ميدان الإنتاج قبل المالية.

_ الاندماج: هو الحالة النهائية والجزرية لعمليات الدمج والاستحواذ "Acquisitions Fusions" للجزء ضمن الكل.

_ الاندماج: هو ربط الأسواق و الفضاءات ببعضها البعض من اجل الوصول بصفة تقتضيها الضرورة إلى المنفذ، تكون المعاملة متكافئة للمنتجات ، الخدمات وحتى عناصر الإنتاج مهما تكن مصدرها أو منتجتها الأصلية . هذا التعريف أكثر تجسيدا في ميدان المالية حيث نشهد تعاملات مالية مستمرة في نيويورك، لندن ، فيلادلفيا شيكاغو وطوكيو وفي الزمن الحقيقي حيث أن كل معلومة جديدة يتم توزيعها بشكل فوري في

¹ مولة عبد الله ،ديناميكية العولمة وافاقها ،مجلة الامل ،صادر عن نادي الاقتصاد،جامعة باجي مختار ،عناية ،عدد 07افريل ،ماي 2001، ص 24.

ظل القرية الكونية التي تم إرساء معاملها في القضاء المالي ، وقد أتاح رأس المال الموجود في كل مكان الفرصة لذلك ، واندماج السوق ليأخذ بعد أفقي وآخر عمودي .

وبالتالي فالعولمة المالية المتصرفة بالاندماج تجعل الأسواق المالية أفقيا وعموديا لتعمل باستمرار وفي الزمن الحقيقي بقدرة رؤوس الأموال على حركة والإحلال وبقاعدة السعر الواحد وعمل آلية المراجعة من اجل :

1 - سعر واحد في كل مكان

2 - كل فرص الربح مستغلة

وهذا عندما تكون:

1 _ الأدوات المالية المتعامل بها متماثلة في كافة الأسواق ومتجانسة

2 _ الأسواق أكثر تنظيمًا وشفافية

3 _ تكاليف المعلومات والتحويلات ضعيفة وغير معتبرة

4 _ المعالجة غير تمييزية

2 - العولمة المالية من خلال البعد الزمني¹:

- العولمة المالية مرحلة جديدة للرأسمالية : من خلال وجهة نظر الى ما زمنية ، العولمة المالية كأخذ ابعاد العولمة الاقتصادية أخذت هذه الصفة خلال :

_ الطابع النقدي والمالي المميز للازمات التي أخذت مساحة لها بين 1971 و 1998 وما بعد ذلك .

_ ارتفاع في مديونية الدول وتغير المراكز الصافية للدائنين والمدنيين .

_ تعزيز دور الأعوان ماليين جدد ممثلين في المستثمرين المؤسساتيين وكما تم الإشارة إليه في مقدمة هذا الفصل فان

هناك عدد من الاقتصاديين الذين يضعون العولمة المالية في سياق تاريخي لتدويل رأس المال من خلال دراسة تطور

الرأسمالية غير مفهوم "رأس المال المالي" واعتبار العولمة المالية والعولمة بصفة عامة المرحلة الأكثر تطورًا للرأسمالية

لإظهار ذلك يتم عرض الشواهد التالية:

1_ التحرر القوانين والتنظيمات والتشريعات المعيقة لحركة رأس المال تحت احتياجات التمويل الملحة بفسح المجال للمنافسة بين رؤوس الأموال الدولية.

2_ الصعود القوي للأدوات المالية المتحدثة والأكثر ملائمة لاحتياجات التمويل الأكثر جذبًا للاستثمار و الادخارات الدولية.

3_ الدور الجديد لهيئات ومؤسسات الاستثمار والادخار بعد تحسن المستوى المعيشي لعدد كبير من الأفراد في الدول الصناعية وتصدر المستثمرين المؤسساتيين قائمة المساهمين في المجموعات الصناعية و البنكية.

¹ GROU PIERRE .MONDIALISATION FINANCIER , STADE Suprême DU CAPITALISME OU Révolutions TECHNOLOGIQUE MO NDIALISATION INNTERROMPUE , Université DE VERSAILLES POL .2003

4_ مديونية بعض الدول بسبب الازمات مع زيادة معدلات البطالة بدءا من 1960 التي ضاعفت بدورها نفقات التامين البطالة وتفاقم الاعباء مما جعل اسواق المال ملاذ لهذه الدول .

5_ النزعة المضاربة في اسواق المال وتراجع مستويات الانتاجية و الربحية جعلت رؤوس الاموال تجذ ضالتها في اسواق المال باحثه عن معدلات العائد المرتفعة في شكل مضاربة في غالب الاحيان. اذن الطابع المالي والنقدي للازمات مع بني مالية جديدة استجابة لاحتياجات التمويل و قوى الانماط بدورها جديدة من المساهمين الى جانب المديونية و الفقعات المالية التي تصنعها حركات المضاربة كلها شواهد على ان العولمة المالية انعكاس لامتداد الراسمالية على الصعيد الدولي بعدوة الكلمات المفتاحية ذاتها: السوق وسطوته، عدم التدخل الحكومي و اليد الخفية التي تعالج الاختلالات الراسمالية للأسواق المالية التي تحدد مؤشرات التوجه العام للاقتصاد، المنافسة، الحرية، التبادل، و العولمة او تدويل الانتاج والتدفقات المالية العملة القوية و خاصة الخصوصية، و عدم التدخل الحكومي .

"العولمة المالية المرحلة الحالية في سياق تطور الراسمالية، هي خلاصة عودة الفكر الليبرالي الى الواجهة".

ب- العولمة المالية كانعكاس لثورة التكنولوجيا معولمة ومستمرة¹: برؤية فاحصة للأحداث المميزة لثلاثين سنة الماضية من القرن العشرين نجدها تبرز طابعا جديدا للأزمة الاقتصادية، من ناحية هي مستمرة ذات ديناميكية متجددة ومن ناحية أخرى مولدة لاحتياجات تمويلية غير محدودة، تلعب فيها الشركات متعددة الجنسيات دورا رياديا. ومن أهم التعاريف التي تناولت العولمة:

أولاً: هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال.

ثانياً: هي نتاج لمجموعة من الأساليب والعوامل وكذا هي بلورة لمجموعة من الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد².

كما يعرفها صندوق النقد الدولي بأنها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في العالم كله³.

فالعولمة إذن تعني أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير بقوانين طبيعية حتمية فتتصهر فيه اقتصاديات هذه البلدان بما يحقق مصالح الجميع.

¹ GOU PEIRRE.op.cit.2003, P 04

² محرز جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، 2006، ص 140.

³ خاطر طارق، قوى التعبير الاستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة 2005، 2006، ص 5.

الفرع الثاني: نشأت العولمة المالية:

بدا العالم مشغولاً في السنين الأخيرة بمفهوم العولمة كظاهرة متميزة¹، إذ تعتبر من أكثر المصطلحات استخداماً في عصرنا الحاضر، بل أكثر قضايا العصر المثارة على نطاق العالم². فالعولمة لم تظهر فجأة، ولم تأت من فراغ؛ قد يكون ما حدث هو تساع نطاقها، والتركيز عليها، ومحاولة فرضها³.

وهناك من يرى أن تبشير العولمة ترتد إلى القرن الخامس عشر الذي شهد بداية ما سمي بعصر الكشوف الجغرافية⁴. وآخرون يقولون أن العولمة قديمة قدم الإنسان، انطلاقاً من تحوله نحو الجماعة في العيش والعمل المشترك مروراً بمحاولات السيطرة ونشوء الإمبراطوريات⁵، وهناك من يرى أن العولمة مسار تاريخي ذو طابع كوني، وهي ليست حدثاً تولد حديثاً، بل هي مشروع ترددت أصداؤه منذ أكثر من قرنين تقريباً⁶، في حين أن الفكر الغربي يرجع نشأة العولمة إلى لحظة انتصار الغرب التاريخي بانتهاء المعسكر الاشتراكي والسقوط المدوي لجدار برلين⁷. في وقت أن الفكر العربي ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي مشغول بهذه الظاهرة الجديدة والتي ترتبط اشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة والتي تكتسح العالم منذ بداية التسعينات.

ومن هنا إذا حاولنا أن نتبع النشأة التاريخية للعولمة، يمكننا أن نعتمد على النموذج الذي صاغه

رولاند روبرتسون. والذي ينقسم إلى خمس مراحل كما يلي:

1- المرحلة الجينية (مرحلة البدء):

أي مرحلة التكوين⁸ استمرت في أوروبا منذ أوائل القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، متزامنة مع التوسع الكنسي وبرز مجموعة من النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم والبشرية⁹. لقد شهدت هذه المرحلة تأسيس المجتمعات القومية ونموها. مع انحسار قيود القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد المجتمع والإنسانية، وسادت نظرية مركزية للعالم، وبدأت الجغرافيا الحديثة، وانتشر التقويم الغريغوري.

2- مرحلة النشوء:

استمرت من منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينات القرن التاسع عشر 1750-1870. شهدت

¹ حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط 1، 1999، ص 11.

² محسن أحمد الحضيري، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط 2000، ص 39.

³ محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2004، ص 11.23.

⁴ ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسة في المفهوم الظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 23.

⁵ عماد يونس، العولمة، تاريخ أبعاد ومؤثرات على العالم العربي بحث في التاريخ السياسي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص 49.

⁶ محسن أحمد الحضيري، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مرجع سابق، ص 39.

⁷ عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر دراسة تحليلية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

⁸ عماد يونس، العولمة، ابعاد ومؤثرات على العالم العربي، مرجع سابق ذكره، ص 50.

⁹ حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، مرجع سابق ذكره، ص 30.

هذه المرحلة تحولاً حاداً في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية التي شهدت انتعاشاً واضحاً وغير مسبوق، مع تركيز خاص على الأبعاد القانونية التي تحكم هذه العلاقات، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، فنشأ مفهوم أكثر تحديداً والتي لم يتفق الكتاب العرب على تسمية واحدة لها رغم كثرة حديثهم عنها، فقد أسماها بعضهم العولمة، وأطلق عليها البعض الآخر الكونية، وقسم ثالث سماها الكوكبية.

في دراسته المهمة " تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي "، والذي حاول فيه أن يرصد المراحل المتتابة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان، والذي يتسم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتعقيد للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الإتفاقات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول. وبدأ الاهتمام بموضوع الوطنية والعالمية¹.

3- مرحلة الانطلاق مرحلة الإعلان والانتشار:

استمرت من سبعينات القرن التاسع عشر إلى عشرينات القرن العشرين 1870-1920 . حيث شهدت هذه المرحلة مفاهيم كونية جديدة، مثل خط التطور التصحيح للمجتمع الوطني المقبول، بالإضافة إلى مفاهيم تتعلق بالهويات الوطنية والفردية، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاوله تطبيقها، وتمت المنافسات الكونية، مثل الألعاب الأولمبية، وجوائز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي، وتميزت كذلك بسرعة التحولات في وسائل الإتصالات والمواصلات، واندلاع الحرب العالمية الأولى التي كان من أهم إفرازاتها وضع عصبة الأمم موضع العمل².

4- الصراع من أجل الهيمنة الصراع على النفوذ والسيطرة:

استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين 1965-1920 وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة. وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهو لو كست، وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، و بروز دور الأمم المتحدة، كما شهدت تفاقم حدة الصراع من أجل الهيمنة العالمية والكونية، بما في ذلك المنافسة للوصول إلى القمر، والتهديد بالفناء النووي الجماعي، وتطوير شبكة الإتصالات والمواصلات، والإهتمام العالمي بحقوق الإنسان وحرياته من قبل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد العالمي³.

¹ السيد يسين، مفهوم العولمة، مرجع سابق ذكره، ص 30، عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مرجع سابق ذكره، ص 13.

² عماد يونس، العولمة، ابعاد ومؤتمرات على العالم العربي مرجع سابق ذكره، ص 53، حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، مرجع سابق ذكره، ص 30.

³ عبد الخالق عبد الله، العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 02، أكتوبر، ديسمبر، 1999،

5- مرحلة عدم اليقين مرحلة الصعود نحو المجهول:

بدأت في الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات، وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتساعد الوعي الكوني، وحدث هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية. كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة. وانتهى النظام الثنائي القطبية، وانفرد القطب الواحد بالتقرير، وازدادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وظهرت حركة الحقوق المدنية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني¹، كما شهدت هذه المرحلة أيضا تزايد في إدراك الأفراد بعالمية العالم، وبروز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإدارة القضايا العالمية المعاصرة، مع زيادة واضحة في القلق العالمي على مصير البشرية على الكرة الأرضية، وهو القلق الذي بدأ يروج عبر وسائل الإعلام التي استعانت بالأقمار الفضائية لتتخطى الدول، وتصل إلى كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية².

وهناك بعض الباحثين يميلون إلى الاعتماد على النموذج التالي حول نشأة العولمة :

1 - المرحلة الأولى: مرحلة التكوين "الجنينية": باعتبار ان العولمة مثلها مثل الكائن الحي لا بد من ان يمر بمرحلة

تكوين جنينية، ويمكن القول الفنيقيين "الشام حاليا"، وقد تطور مصطلح العولمة ليختلط بكل من المفهوم الغزو العسكري والرغبة الجامحة لقائد تاريخي من اجل تكوين امبراطورية مترامية الاطراف .

وفي هذه المرحلة ايضا برزت قضية العولمة ضمن قضايا انسانية اخرى وبدات، صياغة العديد من المفاهيم والمحاولة تنميطها على مستوى العالم ممثلة في الاتي:

-الالعاب الاولمبية، جوائز نوبل، البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

2- مرحلة ميلاد المصطلح: وهي في الواقع حدث أكثر منها مرحلة، يتبلور هذا الحدث في انتهاء عمل منظمة

الجات وعمل منظمة التجارة العالمية، وترجع الازهاصات الاولى لميلاد المصطلح إلى فترة الوفاق détente التي سادت فترة السبعينات بعد انتهاء الحرب الباردة والتي انتهت بتفكك الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، حيث ساعدت عملية انتشار المعلومات على توحيد وإيجاد تقارب فكري على مستوى العالم، وفي الوقت ذاته زادت عمليات تذويب الحدود والفوارق بين الدول من عملية التماثل والتنميط ما بين الدول.

3 - مرحلة النمو والتمدد: وهي مرحلة تتسم بالتدخل والتشابك الواضح لامور الاقتصاد، السياسة، الثقافة وان

تصبح المصالح متداخلة ومتفاعلة، وان تصبح العوالم مفتوحة دون وجود للحدود السياسة بين الدول ودون فواصل زمنية وجغرافية .

¹ السيد يسين، مفهوم العولمة، مرجع سابق ذكره، ص 30

² عبد الحائق عبد الله، مرجع اعلاه، ص 59.

ومن ثمة فقد ظهر الى الوجود كيان كوني جديد و كيان انتماءاته جديدة ،وقواعد التفاعل معه جديدة والبياته جديدة،قائمة على الدمج والتكامل والحيازة وابتلاع الاخرين والسيطرة عليهم والتحكم فيهم وتوجيهيهم، ففي الواقع الفعلي العولمة تفرز كينونة تضمن لها التفوق والاستمرار .

الفرع الثالث مؤشرات العولمة المالية

➤ **المؤشر الأول :** هو تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي¹.

في هذه الدول في عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

➤ **المؤشر الثاني:** هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد إرتفعت عن 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 ترليون دولار عام 1995 .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لا زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج. من ناحية أخرى نلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ويقصد بذلك إلغاء الحضر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال راس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والإستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب راس المال. و تتضمن العولمة المالية تحرير للمعاملات التالية :

- __ المعاملات المتعلقة بالإستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.
- __ المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
- __ المعاملات الخاصة بالإئتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للدخل و قروض و الودائع التي تمثل التدفقات في الخارج .
- __ المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو المنح أو الميراث أو تسوية الديون.

¹ ساكر محمد العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، ص 194.

— المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الإستثمار المباشر الوارد للدخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الإستثمارات أو تحويلات الأرباح عبر الحدود.

المطلب الثاني: مراحل العولمة المالية واسسها

الفرع الأول: مراحل العولمة المالية

بدأت البذور الأولى للعولمة في الستينات والسبعينات واتسعت في الثمانينات بحيث يمكن القول بأن العالم على مشارف التسعينات كان قد أصبح قرية مالية واحدة . و قد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية¹:

أ- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: تميزت هذه المرحلة بما يلي :

— سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية.

— ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار، بدءا من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية

— اختيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الإسترليني والدولار)، وذلك مع نهاية عشرية الستينات.

— اندماج البتر ودولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل، فمثلا سجلت دول الخليج العربي فائضا مقداره 360 مليار دولار خلال ثماني سنوات (1974-1981)، مما زاد في نسبة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.

— انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم.

— ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة.

ب- مرحلة التحرير المالي: وتتميزت بما يلي:

— المرور إلى مالية السوق أو اقتصاد السوق المالية، على غرار اقتصاد السوق، صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي.

— رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من الولايات المتحدة وبريطانيا و بذلك رفعت كافة الحوافز في وجهها دخولا و خروجا، اعتبرت هذه الاجراءات خطوة لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى المالي.

¹ رايس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005، ص 34.

- توسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار، وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي.
- ج- مرحلة ضم الأسواق المالية الناشئة:** وتميزت بما يلي:
- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية بشبكات الاتصال وتسجيل أدوات مالية أجنبية فيها، الشيء الذي زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات و تسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وهذا باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.
- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- توسع التمويل المباشر اللجوء إلى الأسواق المالية، وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية¹.

الفرع ثاني: اسس العولمة المالية

ترتكز العولمة المالية على ثلاث اسس وهي:

أولا : عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس : إن الشروط الضروري للعولمة المالية فقط في انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال وإنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين:

• **المستوى الداخلي :** ويعني بإمكان الانتقال من السوق المالي قصيرة الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية... الخ . وتجدر الإشارة أن الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص؟ للأسواق ظهرت في أمريكا حيث تم التوصل إلى إلغاء بعض التميزت التقليدية التي كانت تفصل؟ البنوك التجارية وبنوك الأعمال في بريطانيا تم مزج وظائف الوسطاء الماليين والسماسة ، كما سمح لغير المقيمين بان يكونوا مساعدي الرؤوساء في الإصدارات الأجنبية .

• **المستوى الخارجي :** ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب ، بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول المالية الكبرى الشركات الوطنية بالإضافة للأصول المالية الحكومية.

ثانيا : تقلص دور الوساطة في التمويل : وهذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشر لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض، ونقصد بالتمويل المباشر اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية (أسهم ،السندات

..الخ دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشر)، فالرشاد الاقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل باقل تكلفة، وهذا ما يفسر التطور الكبير للادوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الآخرين.

ثالثا : إزالة القيود التنظيمية : تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانيات والتي ألغت الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية فعلى سبيل المثال أصبح بإمكان سحب مبالغ مالية من الحساب لأجل بشروط الإبقاء على رصيد أدنى كما يمكن إجراء عملية تحويل مباشرة من الحساب الجاري إلى الحساب لأجل، ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، مما شجع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت توضع لتجنب تلك المخاطر .

المطلب الثالث: العوامل المفسرة ومزايا ومخاطر العولمة المالية

الفرع الأول: العوامل المفسرة للعولمة المالية:

و يمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية بغض النظر على الترتيب:

- صعوبة الرأسمالية المالية:

و نعني بها الأهمية المتزايدة لرأس المال التي يتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية، و نتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات و رموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، نيكاي، داكس، الكيك 40)، و التي تؤدي إلى نقل الثورة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

- الأموال:

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة عن الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي، لتدر مردوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.¹

- ظهور الأدوات المالية الجديدة Financial Innovation:

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت

¹ عثمان ابو حرب ،اقتصاد دولي ،دار اسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ، ص167

المستثمرين مثل المبادلات و الخيارات و المستقبلات، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تداول في الأسواق المالية، و هي الأسهم و السندات.

- التقدم التكنولوجي:

يتكامل هذا العامل مع سابقة في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال و نقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل و ردّ الفعل، على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية و فورية.

- أثر سياسات الانفتاح المالي:

ارتبطت زيادة التدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و سرعة انسيابها بين سوق و آخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي و الخارجي.

الفرع الثاني مزايا ومخاطر العولمة المالية:

للعولمة المالية مزايا ومخاطر تنعكس على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة وتظهر ذلك من خلال انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض وتحررها المالي والخدماتي والتكنولوجي.

الفرع أول: مزايا العولمة المالية:

تحقق العولمة المالية عدة مزايا بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة.

✓ 1 بالنسبة للدول النامية:

- __ يمكن الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد فجوة من الموارد المحلية أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.
- __ تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار المحافظ المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من الديون الخارجية.
- __ تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- __ تؤدي إجراءات تحرير النظام المصرفي والمالي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص والى الحد ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

✓ 2 بالنسبة للدول المتقدمة:

تسمح العولمة المالية للبلاد المصدرة لرؤوس الأموال بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة. وتوفر الضمانات لأصحاب هذه الأموال تنوعاً ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم للأسواق المختلفة.

الفرع الثاني: مخاطر العولمة المالية:

للعولمة المالية عدة مخاطر نذكر أهمها فيما يلي:

- حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة بالنسبة للمكسيك والنمور الآسيوية.
- مخاطر ناجمة عن التقلبات الفجائية للإشتمارات الأجنبية خصوصاً المحافظ المالية.
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة "غسيل الأموال".
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.
- عمقت مفاصد الرأسمالية الغربية وسلبت من نفوس الاقتصاديين الجانب الاجتماعي والإنساني وأصبح هم الناس تكريس نشاطهم في جمع المال.
- عرضت العولمة المالية للاقتصاديات الى الازمات الاقتصادية المصاحبة للدورات الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية العولمة المصرفية

المطلب الأول: مفهوم العولمة المصرفية

في غمار التطورات المتلاحقة في عالم مصرفي أصبحت أهم سماته التحرير والانفتاح والمنافسة والإبداع تحت مظلة العولمة المالية أضحي لزاما على البنوك أن تتخذ أبعادا و مضامين جديدة تتجه من خلالها إلى ميادين وأنشطة غير مسبقة، وتنتقل من المواقف والتصورات النشاطية الضيقة إلى أخرى واسعة وممتدة للارتقاء بخدماها إلى مستوى كل التحديات المعاصرة.

ولما كانت البنوك والمصارف تحدد هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي اختطته عبر تاريخها ومنذ إنشائها إلا أن العولمة المصرفية قد جعلت من الرؤيا المستقبلية بعدا جديدا للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الأنشطة المصرفية ذات التشابكات المتداخلة على مستوى الكرة الأرضية، وهو عالم لازال في طور التكوين¹ ولقد اتخذ البعد الكوني المتزايد للعولمة المصرفية جوانب جديدة من النشاط المصرفي ومن التواجد الانتشاري للوحدات المصرفية على مستوى كافة دول العالم.

وفي الوقت ذاته تضخيم وتكبير للكيانات المصرفية وتعميق لمستويات التفاعل والاعتمادية المتبادلة بين الكيانات المصرفية ببعضها البعض، وبين الوحدات والأقسام المختلفة داخل الكيان المصرفي الواحد وقد استلزم ذلك إحداث تطوير وتحسين كبير في سهولة وسرعة ودقة حركة التدفقات المالية والمعلومات وإتاحة الخدمة المصرفية على مدار الساعة وعلى النطاق الدولي الكوني، والذي قد أصبح ممثلا لجوهر العولمة المصرفية، فرأس المال الدولي ليس له جنسية، وبالتالي ليس له وطن، فالعالم كله هو وطنه وساحة تواجده ونطاق عمله.

والنظرة الدقيقة الواعية للخدمات المصرفية سواء كانت المتصلة بالودائع، أو القروض أو الأسهم أو بالسندات باعتبارها خدمات بسيطة معتادة أو غيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة تدفع البنوك والمصارف إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنك

¹ محسن احمد الخضير، العولمة المقدمة في الفكر و الاقتصاد وادارة والعصر الا دولة ، دار النشر، 2000، ص204.

بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص تقسيم العمل الذي يعظم من جودة الأداء ويرتقي بمستوى القدرة إلى الإشباع¹.

أولاً: مفهوم العولمة المصرفية:

«العولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدبجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة، السيطرة، والهيمنة المصرفية، إذا ما كان يرغب في النمو والتوسع والاستمرار، وإذا ما كان يرغب في غير ذلك تجعله يخضع: للتراجع أو التهميش و التكميش أو الابتلاع»
كما عرفت كذلك بأنها: «حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية»

كما تعني: «تجاوز مرحلة الانفتاح على العالم إلى مرحلة الاندماج في السوق العالمي والتأثير فيه، وإعادة صياغته وتشكيله بالشكل الذي يتفق مع حماية المصالح لجني المكاسب، ومن ثم فإنها ليست مجرد موقف أو حالة سكون، بل هي حركة تيار متفاعلة مع العالم واحتلال مركز متنامي فيه»
وهي تعبر من خلال ذلك عن تلك الإرادة القوية من أجل جلب الكثير من القوة، السيطرة والهيمنة المصرفية. كذلك حسب بداية بداية: اختراق الأسواق العالمية، وتحقيق النفاذية المتدفقة فيها، وعدم الارتداد إلى الخلف، بل الاندفاع دائما إلى الأمام.

ثم: التمرکز والتوسع فيها وبشكل دائم ومستمر، والحياسة المتنامية لقطاعات متزايدة من الأسواق الدولية.
ومن ثم: الانتشار الجغرافي واسع المدى مما يحقق: الهيمنة، والسيطرة.

فالعولمة اتجاه مصيري يعبر عن صراع المصائر في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغة الضخامة ومتعاظمة القوة، والتي أصبحت تملك قدرة عالية على التأثير المصيري، في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو والمتسارع في الانتشار والاتساع التواجدي في كافة أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه زيادة ثقل المراكز الوطنية وقدرة وكفاءة العقول وأصحاب الفكر الإبداعي على صناعة قواعد الارتكاز و حمايتها وصيانتها بشكل دائم ومستمر، ومن ثم فإن العولمة المصرفية لا تعني أبدا التخلي عن ما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، ولكنها تعني أكثر اكتساب قوة دفع جديدة، والانتقال بمحيط النشاط إلى أرجاء الكون الفسيح مع الاحتفاظ بالمركز الوطني أكثر فاعلية وأكثر قدرة وأكثر نشاطا لضمان الامتداد والتوسع المصرفي، ولضمان الاتساق الحيوي للأنشطة المصرفية التي يمارسها البنك. هذا بدوره يؤدي إلى تفعيل العقول المصرفية الجبارة وبذلك الاستفادة من قدرتها الإبداعية مما يؤكد ويدعم كيان الثقة والسمعة في البنك.

المطلب الثاني: أسباب العولمة المصرفية:

¹ محسن احمد الخضيرى ، المرجع نفسه ، ص 208.

لعل أهم الدوافع التي أدت بالبنوك إلى الاتجاه نحو العولمة هي الرغبة الجارحة لديها من أجل تحقيق القوة الاقتصادية الضخمة والحجم الاقتصادي الكبير وذلك عن طريق التوسع والانتشار والهيمنة العالمية. معتمدة في ذلك على عدة أساليب كالابتلاع والدمج، وبالتالي تتبلور الأسباب المؤيدة والمؤدية في آن واحد لهذه العولمة في ما يلي:

1_ تتسم حركة رؤوس الأموال الدولية بالضخامة، الانسياب، سرعة التدفق عبر أرجاء العالم على امتداد الأسواق الدولية، مما أدى إلى الرغبة أكثر في الاستفادة من هذه الأموال ودعم تحويلها من أموال وافدة إلى أموال مستقرة ومستثمرة وموظفة توظيفاً جيداً وفعالاً.

من هنا ظهرت وتنامت الكتل النقدية التي تتميز بتأثير غير محدود على حركة رؤوس الأموال وكذا على قابليتها للتوظيف وللاستثمار متوسط وطويل الأجل، وكذلك على قرارات المضاربين وانتقالهم من مركز نقدي معين إلى مركز نقدي آخر، وكذلك من مجالات معينة في الاستثمار إلى أخرى.

وتتصف هذه الأموال بما يلي¹: ساخنة سريعة الحركة والانتقال بين أوجه مختلفة من الأنشطة من أجل تحقيق الربح وإيجاد فرص استثمار مجزية، وعمليات مضاربة سريعة العائد.

- هائمة بين المراكز والأسواق المالية من أجل البحث عن الأمان.
- متزايدة في الحجم والقيمة وبشكل مضطرب ومستمر مما يؤدي إلى حاجتها الزائدة إلى كفاءات عالية التخصص للتعامل معها بسرعة وفعالية.

ليس لها جنسية معينة فهي متعددة الأوطان والجنسيات ذات أصحاب وأشخاص دوليين عالميين هدفهم المنافع الاقتصادية ووسيلتهم انتهاز الفرص.

2_ التقدم المنشود في اقتصاديات تشغيل البنوك والذي من خلاله أصبحت الأسواق المصرفية المحلية غير قادرة لا على استيعاب قدراتها الإنتاجية ولا على توفير مجالا للحماية والتحوط ضد المخاطر، مما أجبرها على الاندفاع إلى العولمة لتوزيع المخاطر وتنويعها، واستجابة لآليات التفاعل للنظام الرأسمالي الحر، وبالتالي النمو السريع للبنوك والمصارف العالمية على حساب المصارف المحلية التي أصبحت تتراجع باستمرار. وأصبح خطر الابتلاع والاختفاء يتهدها هذا الأخير الذي يرجع في بعض الأحيان إلى ما يلي:

- مزاحمة البنوك العالمية الكبرى للبنوك المحلية واستحواذها على نصيب متناسل من الأسواق المحلية.
- تبني البنوك المحلية سياسات متحفظة أمام ازدياد حجم المخاطر المنتظمة و غير المنتظمة ليس فقط في الأسواق العالمية بل في سوقها المحلي.
- انصياع البنوك المحلية إلى قواعد وضوابط الرقابة والإشراف والجودة المصرفية التي تضعها مؤسسات الرقابة والإشراف العالمية، وما تطلبه من البنوك المحلية من إجراءات هيكلية وبنائية للتوافق مهما.

¹ محسن احمد الخضيرى ، مرجع سابق ذكره ،ص (213.210)

3_ تضخم وتنامي الشركات المتعدية الجنسيات إذ أصبحت تمثل كيانات اقتصادية عملاقة وذلك من خلال المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، الاستثمارات، حجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه، وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها¹.

هذا الذي أدى إلى ضرورة وجود بنك كوني يتيح لها خدماتها المصرفية في المكان الذي ترغب أن تكون فيه، نظرا لما تتطلبه العلاقات بين هذه الشركات وبنوكها من بنك ضخم قادر على تولي مسؤولية وأمانة مستقبل هذه الشركات.

4_ التطور الهائل الذي شهدته أنظمة الاتصال، الدفع وأنظمة التعامل والتداول على المستوى الدولي والعالمي، والذي تجلّى في انخفاض تكاليف العمليات عبر الحدود في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي على وجه الخصوص ويتضح ذلك جليا في:

- الانخفاض الملحوظ الذي عرفته تكاليف النقل والاتصالات، والتطور الملموس في جودتها ونوعيتها وتنوع أشكالها وتعدد مجالات استخدامها.
- الكمبيوتر وما أحدث من سهولة ويسر وإتاحة فورية للعمليات وكذا التطورات التي حدثت في الشبكات الدولية للمعلومات، والتي من خلالها أتيحت العديد من الفرص التسويقية والإنتاجية الابتكارية التي كانت من قبل بالغة الصعوبة.
- زوال الحدود الزمانية والفواصل المكانية التي كانت تفصل الأسواق المحلية عن بعضها البعض وعلى وجه الخصوص ما يتصل بالأسواق النقدية والمالية، والذي ظهر بوضوح في الارتباط القائم بين بورصات العالم ومراكزه المالية، هذا الذي أدى إلى توحد واندماج الأسواق الدولية في سوق عالمي واحد وبالتالي ظهور الكيانات المصرفية الضخمة.

5 - ممارسة النشاط المصرفي بكل الطرق والوسائل المواكبة للحدثة وللتطورات العالمية دون المحاكاة والتقليد لما تم التوصل إليه، لكن من خلال قيام البنوك والمصارف بعمليات الإبداع والابتكار والخلق، وخاصة من خلال الامتداد الأفقي والرأسي لنشاط البنك وخدماته بمستوياتها الثلاث².

- المستوى الأول: مختلف خدمات التجزئة المصرفية الجماهيرية المقدمة من قبل البنك للجمهور والمتصفة بالتعدد، الوفرة، التنوع، والنمطية، وما تتطلبه من وفرة لعدد كبير من الفروع المنتشرة عبر أنحاء العالم، خاصة إذا ما كانت مهمة هذه الفروع هي جذب المدخرات الدولية من أجل إعادة ضخها في الوطن الأم، بالإضافة إلى جانب آخر منها في فروع الشركات الوطنية خارج البلاد، أو في الشركات المشتركة التي تكون بمثابة طريق عبور والانتقال من وإلى الوطن الأم.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، من اورجواي لسياتل، وحتى الدوحة للدار الجامعية، 2003، ص. 187.

² محسن احمد الخضيري، العولمة المقدمة في الفكر والاقتصاد وإدارة والعصر الادولة، مرجع سابق ذكره، ص. 216.

- المستوى الثاني: مختلف خدمات الجلمة المقدمة من طرف البنك إلى الشركات و المنظمات الاقتصادية وخاصة لما تتميز به من ضخامة ، التركيز في المخاطر، حسابات العلاقات الارتباطية والتفاعلية، كذلك التخصص المركزي في صناعة القرار واتخاذها.
- وعادة ما تعمل هذه الخدمات على تحقيق السلامة والصحة التمويلية لعمليات الإقراض المقدمة للمشروعات بغرض دعم التقدم الاقتصادي والتكنولوجي فيها.
- المستوى الثالث: مختلف خدمات الكوكبة الكونية التي من شأنها مساعدة البنك على خلق وتقديم كيانات اقتصادية جديدة فعالة ومتفاعلة، تكون بمثابة جسور ومعايير يتم الانتقال عليها إلى مستويات وأنشطة أكبر وأكثر تقدما، أي إنشاء مشروعات تعمل على المستوى العالمي.
- 6- مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة وذلك في إطار إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ و ضمان وتغطية الاكتتاب والخصم من جانب، والتعاون مع صناديق وشركات التأمين الوطنية لإنشاء وتكوين صناديق استثمار تتعامل في أسواق المال من جانب آخر، وكذلك قيام الإدارة المتخصصة بالبنوك بحملات الترويج وبحوث السوق اللازمة في اتجاه وتنشيط الخدمات والأنشطة القائمة والمقدمة بها لتسهيل أداء عمليات البيع والشراء للأوراق المالية وإيجاد وتحديث خدمات جديدة كالحفظ المركزي لسرعة تداول هذه الأوراق في اتجاه ثان.
- 7- تطوير عدد لا بأس به من المصارف إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة حيث دخلت هذه المصارف بقوة إلى ميادين عمل جديدة كالتمويل الأتاجيري وصيرفة الأعمال وأنشطة أسواق رأس المال والتأمين المصرفي والخدمات المصرفية الخاصة وغيرها، وذلك سواء عبر تأسيس شركات تابعة أو متفرعة أو خلق دوائر جديدة في المصرف لممارسة هذه الأعمال والأنشطة غير التقليدية¹.
- لهذا يمكن القول بأن العولمة المصرفية هي ضرورة حتمية بل هي ليست خيار ولا اختيار يمكن رفضه أو العدول عنه، بقدر ما تكون التزام واع ومدرك لحقائق الحياة، وأسس التواجد في عالم الغد، من خلال مختلف الخدمات المصرفية ذات الأشكال العالمية التي تعطي أكثر ربحية واستقرار وفاعلية في تحقيق أهداف البنك، وهذا بدوره يتطلب شراء بنوك أخرى أو ابتلاعها سواء بهدف: القضاء على المنافسة أو الإحلال محل الآخر من أجل تحقيق النفوذ عليه.
- وبالتالي فالعولمة المصرفية تتطلب بل تفرض على البنوك الأحجام الضخمة وزيادة نصيبها وليس تراجعها في السوق المصرفي.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة والاقتصاديات البنوك، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001، ص38.

المطلب الثالث: أهداف العولمة المصرفية:

حتى يضمن البنك اكتساب مزايا تنافسية تمكنه من التفوق على الآخرين¹ وزيادة تعاملاته والتبادلات معها يجب أن يعتمد أساسا على التخصص وتقسيم العمل، مما يتيح له فرص هائلة على التكامل وامتصاص الضغوط، ومعالجة المواقف الحرجة، والتحدي للأزمات المدمرة، وبالتالي تنويع نشاطه، وتحقيق انتشاره الجغرافي، وتوزيع المخاطر في ظل التكاملية والاعتمادية المتبادلة بين وحدات البنك المنتشرة عبر جميع أنحاء العالم. في ظل هذه الظروف العالمية فإن أي بنك أو مصرف يصبح يعمل من أجل تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: أن تكون للبنك قدرة هائلة يستغلها في إرضاء العميل وإشباع رغباته، بما سوف يحوزه من: إمكانيات، قدرات، طاقات، بالإضافة إلى فروع المنتشرة في العالم وتواجهه فيها وتنويعه للخدمات المصرفية المقدمة من قبله والمواكبة للتطورات العالمية.

الهدف الثاني: أن تكون للبنك كفاءة أكبر في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته في كل فروع على مستوى العالم.

الهدف الثالث: أن يصبح البنك أكثر قدرة على تحقيق أكبر ربحية من التكاليف التي يتحملها وأكثر قدرة على اكتساب ثقة الجمهور من خلال خدماته المقدمة في كل فروع.

ولا يمكن النظر إلى هاته الأهداف الثلاث على أنها عامة بالنسبة لكل البنوك بل هي تكتسب وضعاً خاصاً في ظل العولمة، ومجالاً أوسع للحركة والفعل يحتم على البنك أن يعيد باستمرار تأهيل نفسه للتكيف مع متطلبات واحتياجات السوق العالمي الذي أصبح اليوم في اتساع دائم ونمو وحركة مستمرة.

ومن ثم فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب جهداً كبيراً وتعامل ذكي مع مختلف المستجدات من أجل مواجهتها ومواكبتها أولاً، ثم توفير احتياجات ومتطلبات هذا التكيف، وبالتالي الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتوافرة عبر أنحاء العالم، فمجرد الاحتياط والتحوط ضد المخاطر يجنب الخسائر أما تلك الفرص الاقتصادية فبإمكانها ضمان بنك أكثر استقراراً وأطول استمرارية.

* متطلبات العولمة المصرفية:

¹ محسن احمد الخضير، العولمة المقدمة في الفكر والاقتصاد وادارة والعصر الادولة، مرجع سابق ذكره، ص 225.

أصبحت العولمة المصرفية بمثابة ذلك التيار المتدفق المستمر الذي يحدد الارتكازات والتوجهات والهوية المصرفية للبنك في ظل طريقه نحو المستجدات العالمية؛ وهو ما يتطلب ضرورة فهم وإدراك أن نمو البنك لا يكون إلا من خلال تخطي الحدود ونشر فروع و وحداته في مختلف أنحاء العالم وفي إطار يتصف بكونه¹:

__ متكامل الخدمات والأنشطة المصرفية.

__ متوافق مع المتغيرات والمستجدات المصرفية

__ متسق مع الأوضاع والإمكانيات والموارد المتوفرة للبنك.

ومن هنا يتضح أكثر أن العولمة المصرفية تنبعث أولاً من داخل البنك وليس من الخارج أو نقلها من مصارف وبنوك أخرى من أجل تحقيق الفعالية.

إذ أن إدخال البنك في عالم العولمة المصرفية قادر على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة واستخدامها كمتغير جوهري لاختراق الأسواق المصرفية الدولية والتواجد المؤثر فيها وابتلاعها تدريجياً، وهو أمر يتطلب العمل على مراحل تدريجية لاكتساب الآتي:

1 _ زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادراً على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية.

2_ تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاث:

أمن المعلومات، أمن المنشآت، أمن الأفراد؛ وبالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية الجماهيرية والانطباع المصرفي عن البنك على اتساع العالم ويخلق سمعة جيدة وعناصر جذب تسويقية صحيحة وسليمة ومؤكدة تضمن للبنك نصيب متناسل من السوق المصرفي.

3_ تنويع وعصرنة قاعدة الخدمات والمنتجات حيث عملت المصارف على تقديم خدمات مبتكرة في إطار صيرفة التجزئة مثل بطاقات الائتمان والصرف الآلي وتقديم القروض الاستهلاكية والإسكانية وبرامج الادخار المرتبطة بالتأمين.

4_ أصبحت عمليات التجميع والدمج والتملك وسيلة أساسية لدى بعض المصارف لا سيما الكبرى منها للتوسع في حجم الأعمال والربحية وتحقيق وفورات الحجم ووفورات النطاق وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة مما أدى إلى إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البنوك.

5_ تطوير أساليب الرقابة والإفصاح لدى عموم المصارف بحيث تم تحسين آليات الرقابة الخارجية والداخلية وسياسات الضبط الداخلي وتحسين طرق إعداد التقارير واعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والشفافية المالية في إعداد البيانات المالية وبما يتلاءم والقواعد العالمية بتطوراتها المتواصلة.

6_ إعادة هيكلة طرق تقديم وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال التركيز أكثر على قنوات الخدمة الذاتية أو قنوات التوزيعات المباشرة، وتحويل الفروع من مراكز عمليات مستقلة إلى قنوات تسويق وبيع الخدمة

¹ محسن احمد الخضيري، مرجع سابق ذكره، ص 222.

المصرفية المباشرة للعملاء؛ كذلك من الضروري التركيز على تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت والدخول بقوة وفعالية إلى ميدان التجارة الالكترونية.

7_ إحداه تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في البنوك لتحسين الأداء والدخول إلى مجالات أفضل وأرقى، مع عدم تجاهل نظرية التخصص وتقسيم العمل وكذلك مراعاة نظرية التكامل المصرفية. كل هذه المتطلبات تدفع بالبنك إلى الوصول إلى مناهج ومداخل فائقة السرعة لاحتلال مواقع متقدمة وقمم متميزة في عصر العولمة؛ وتكسبه فاعلية قصوى في: إدارة موارده، وتدوير إمكانياته، وإطلاق طاقاته الإبداعية ... فالعولمة المصرفية هي تلك الضرورة الحتمية والاتجاه الإجباري والتيار المستمر من التمددات والامتدادات العالمية، لما تتميز به من استخدام أكفأ للموارد لأجل الاستفادة المثلى منها وكذا تفعيل قدرات كل دولة وكل إقليم بل كل شركة بمزايا تنافسية مطلقة أو نسبية، طبيعية أو مصنوعة، بمناهج الابتكار والتطور

المبحث الثالث :انعكاسات العولمة المالية على اعمال البنوك

المطلب الاول:الاتجاه نحو البنوك الشاملة والخصوصية

أولا : التحول إلى البنوك الشاملة :

إن تزايد أعمال البنوك و دخولها في مجالات جديدة و تجاوزها للتقسيمات التقليدية في مجال إدارة البنوك و هي البنوك التجارية و البنوك المتخصصة و بنوك الأعمال و الاستثمار ، حيث أصبحت البنوك في ظل العولمة المصرفية تقوم بالعديد من الأعمال في إدارة واحدة تنوعا للمخاطر و مواجهة المنافسة ، أدى إلى ظهور البنوك الشاملة التي أصبحت تلبي كل رغبات العميل و تحل كافة مشكلاته بتقديمها كل الوظائف التقليدية و غير التقليدية في منظومة قانونية واحدة .

1 - تعريفها :

" تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، و توظيف مواردها منح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتحددة، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية والتقليدية و وظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال " 1.

و قد عبر البعض عن وظائف البنوك الشاملة بالشكل رقم 01 التالي :



المصدر : د عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 21 .

2 - تنوع مجالات الاستخدامات المصرفية :¹

__ تنوع محفظة الأوراق المالية : باختلاف تواريخ استحقاقها و طبيعة أنشطة الشركات و المؤسسات التي أصدرتها و كذلك من حيث المخاطر و الأرباح .
__ تنوع القروض الممنوحة : منح قروض لكل الأنشطة و القطاعات الاقتصادية و القروض الاستهلاكية للقطاع العائلي و قروض تمويل التجارة الدولية .

__ الاقدام على مجالات استثمارية جديدة و اقتحامها : و تتضمن ثلاث وظائف و هي :

* الإسناد : شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة التي أصدرتها لبيعها للآخرين و تحمل كل المخاطر و الأعباء عند إنخفاض السعر و يحصل البنك على العمولة عند سداد قيمة الأسهم .
* الوظيفة التأمينية : بمعنى التسويق و نعي بها القيام بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة باستخدام خبراء و وحدات متخصصة و اتصالات واسعة و ذلك مقابل عمولة معينة .
* تقديم الاستشارات حول الاصدارات الجديدة .

4_ تمويل عملية الخصخصة و توسيع قاعدة الملكية : بتقديم قروض طويلة الأجل لاتحادات العاملين المساهمين و تتم خدمة القرض من توزيعات الأسهم المشتراة .

5_ رسملة القروض : بمعنى استبدال القروض بمخصص في رأس المال إذا لم تستطع سداد الالتزامات اتجاه الشركة .

3 _ دخول مجالات غير مصرفية :

أ _ القيام بنشاط التأجير التمويلي : و هو عبارة عن اتفاق بين الشركة و البنك لبيع أصل معين ليقوم هذا الأخير بإعادة تأجيره ، لذلك فهو يعتبر بمثابة القرض المضمون .

ب_ نشاط الاتجار بالعملة : القيام بصفقات تجارية لصالح بعض المؤسسات ، و يقوم البنك بالاتجار بالعملة في الأسواق الحاضرة لتحقيق عوائد لأن البنك يحصل على عمولة .

ج _ إصدار الأوراق المالية : إصدار الأسهم و السندات نيابة عن مؤسسات الأعمال و القيام ببعض الأنشطة التي تتم من خلال تكوين الشركة القابضة و نذكر منها :

- التأمين : تقوم شركات التأمين بسداد أقساط القرض في حالة وفاة المقترض .
- إنشاء صناديق الاستثمار : تحتوي على مدخرات عائلية و مدخرات المستثمرين .

¹ ريس ميروك ، العولمة المالية وانعكاساتها على الهاز المصرفي الجزائري، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة 2004-2005، ص81.

د- إدارة الاستثمارات لصالح العملاء : بتكوين صناديق الاستثمار لاستثمار ودائع العملاء بحيث يقوم البنك بإدارة هذه الودائع لصالحهم مقابل عمولة معينة ، و يقوم بأدارة الأوراق المالية .

ثانيا : خصوصية البنوك

تعتبر ظاهرة خصوصية البنوك من أهم لآثار العولمة المالية التي نلمسها جليا على الأجهزة المصرفية لا سيما في الدول النامية التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي ، و تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي و التحول إلى آليات السوق و التكيف مع ما جاءت به إتفاقية الخدمات المالية في إطار إتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية.

1 - تعريف خصوصية البنوك :

" نعني بها نقل الملكيات العامة إلى ملكيات خاصة، و توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأسمال هذه البنوك للبيع و التداول في البورصة و ذلك بطريقة تدريجية، بحيث يقوم صانع القرار باختيار أحد البنوك المراد خصصته، ليقوم بطرح أسهمه بعد القيام بعملية تقييم لأصول و خصوم هذا البنك و إعادة هيكلته"¹

2 - شروط و ضوابط الخصوصية :

- _ لا يمكن أن تتم خصوصية البنوك إلا بعد إعادة هيكله شاملة للبنوك المراد خصصتها ؛
- _ أن تكون خصخصة جزئية و بالتدرج و المرحلية .
- _ تطوير الجهاز المصرفي باستخدام أحدث الوسائل و الأدوات التقنية .
- _ تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة البنوك على المنافسة و تحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر و زيادة ثقة المدوعين في الجهاز المصرفي ككل .
- _ ضرورة استقلالية البنك المركزي و زيادة قوته بفعالية ، بحيث لا تحال الخصوصية بظروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية و المالية .²

3- الأسباب و الدوافع الرئيسية للخصخصة :

- 1_ زوال دوافع الملكية العامة للبنوك في ظل العولمة .
- 2_ مواجهة التحديات و المتغيرات التي تواجه العمل المصرفي .
- 3_ تزايد إتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى إقتحام العمل المصرفي .
- 4_ تزايد إتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم في البنوك إلى أدوات استثمار في سوق المال .
- 5_ التوسع في الخدمات الإلكترونية المصرفية .
- 6_ انتشار ظاهرة التكتل و الاندماج المصرفي

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياً وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص20.

² عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع سابق ذكره، ص.24.

- 7_ معانات البنوك العامة من المشاكل المالية .
 8_ توقيع معظم الدول النامية على اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية و المالية .¹

4 - الاهداف المتوقع تحقيقها :

- _ تعميق المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء المصرفي .
- _ تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة المساهمين .
- _ تحديث الادارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية
- _ ترشيد الانفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية.

المطلب الثاني : الاندماج المصرفي

تأتي ظاهرة الاندماج كأحد المتغيرات المصرفية التي تزايد تأثيرها بشكل قوي في ظل التوجه المتزايد نحو العولمة بفضل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و اتفاقية بازل لكفاية رأس المال للبنوك .

1 _ تعريف الاندماج المصرفي :

" اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد و يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد".
 "اتحاد المصالح بين بنكين أو أكثر لظهور كيان مصرفي جديد لتكوين وحدة مصرفية عملاقة أكثر قدرة فعالية على مواجهة التحديات العالمية كما يسمح بزيادة قدرة البنك على النمو و التوسع و فتح فروع جديدة في الداخل والخارج و بالتالي تعزيز القدرة التنافسية"².

2 _ أنواع الاندماج :

إن عمليات الاندماج المصرفي متعددة و متنوعة لتعدد الأهداف و الدوافع و فيما يلي محاولة تحليل بعض أنواع الاندماج معتمدين على معايير معينة .

أولا : الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة :

_ الاندماج المصرفي الأفقي : يكون الاندماج أفقيا عندما يندمج بنكين أو أكثر بممارسان نفس النشاط . و يتميز هذا الاندماج بحدّة الاحتكارات المصرفية و هو ما يتطلب تدخل الحكومات والتنظيمات الرقابية لضمان سيادة روح المنافسة.³

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق ذكره، ص 205.

² رايس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، مرجع سابق ذكره، ص78.

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق ذكره، ص123.

أ_ الاندماج المصرفي الرأسي : هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة و البنك الرئيسي في المدن الكبرى و تصبح بذلك البنوك الصغيرة امتداد للبنك الكبير.

ب_ الاندماج المتنوع : هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة و غير مترابطة فيما بينها . و هذا يعني اختلاف الخدمات المصرفية المقدمة من كلا البنكين ، مثل الاندماج الذي يتم بين بنك تجاري و بنك متخصص¹.

ثانيا : الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية اندماج

_ الاندماج المصرفي الطوعي أو الودي : هو نوع من الاندماج يتم من خلال تطابق الإدارة و التفاهم المشترك بين البنكين بهدف تحقيق مصلحة مشتركة ، و نشير إلى أن السلطات تشجع في كثير من الدول هذا النوع من الاندماج².

1_ لاندماج العدائي : و عبارة عن اندماج لا إرادي يحدث ضد رغبة البنك المستهدف ، فيقوم البنك الدامج بعرض شراء أسهم مساهمي البنك المندمج و بأسعار أعلى من الأسعار السائدة في السوق ، و ذلك يمثل حافزا لمساهمي البنك المندمج لقبول العرض . و هذا ما يأخذ مفهوم الاستحواذ لأن إدارة البنك المستهدف ترفض هذا العرض ، فيقوم البنك الدامج بالاستحواذ على البنك المندمج مباشرة عن طريق شراء أسهمه من السوق المالية و الدمج العدائي لا إرادي بطبيعته يترتب عليه العديد من المنازعات بين البنوك³.

2_ الاندماج الإجباري : يحدث هذا الاندماج نتيجة لتعثر أحد البنوك ، و يتم اللجوء إليه بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني عموما و الجهاز المصرفي خصوصا . و هو يستعمل كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس ، و الاندماج المصرفي الإجباري يكون مقابل قانون يشجع البنوك على الاندماج مثل الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مد البنك الدامج بقروض مساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج⁴.

المطلب الثالث: تبيض الأموال

1_ مفهوم ظاهرة تبيض الأموال :

مع ظهور العولمة المالية و نمو الأسواق المالية الدولية و بروز الثورة المعرفية أصبح من السهل انتقال رؤوس الأموال بين الدول ، و نتج عن ذلك تزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية و الإرهابية .

¹ خليل الهندي، انطوان الناسف، العمليات المصرفية والسوق المالية، دمج المصارف، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص11.

² رايس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، مرجع سابق ذكره، ص70.

³ طارق عبد العال حماد، اندماج و خصوصية البنوك، مرجع سابق ذكره، ص9.

⁴ رايس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، مرجع اعلاه، ص71.

و ظاهرة غسيل الأموال من خلال الحسابات المصرفية هي ظاهرة قديمة، إلا أن الجديد فيها هو تطور وسائلها وزيادة حجم الأموال المحرمة المتعامل بها، وعمليات غسيل الأموال هي أنشطة هادفة تمثل امتداداً لنشاط رئيسي سابق غير مشروع أو مكتملة له إلى حد أنه يصعب الفصل بينهما، وتمر هذه العملية بمراحل من التعتيم والتمويه عبر شبكة معقدة من الترتيبات والإجراءات تجري في إطار من السرية والكتمان، ويكون من الصعب اكتشافها . و يمكن تعريف هذه الظاهرة بأنها : " كل الإجراءات التي تتبع لتغيير صفة أموال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت أصلاً من مصدر مشروع "

2 _ مصادر الأموال القذرة :

- 1 _ أعمال الاحتيال و السرقات .
- 2 _ تهريب السلع من الخارج و المناطق الحرة داخل البلاد .
- 3 _ تجارة المخدرات و كل المؤثرات العقلية .
- 4 _ الاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة و الاستراتيجية ، و التجارة غير المشروعة كتجارة الأسلحة .
- 5 _ الجرائم المرتبطة بمخالفة أحكام البيئة .
- 6 _ الدخول الناتجة عن الحاسوبية و الناتجة عن التهرب الضريبي .
- 7 _ جرائم الرشوة و الاختلاس و الإضرار بالأموال العامة و الخاصة .
- 8 _ تهريب القروض البنكية إلى الخارج و جرائم الاحتيال و الخطف و القرصنة و الإرهاب .
- 9 _ الأموال الناتجة عن الفساد الإداري و السياسي بكل صوره .

3 _ أساليب لغسيل الأموال :

أ _ **التوظيف**: وهو توظيف الأموال غير المشروعة في صورة إيداعات بالبنوك أو المؤسسات المالية أو شراء أسهم عقارات .

ب _ **التمويه**: وهو خلق مجموعة معقدة من العمليات المالية بغرض تضليل أي محاولة للكشف عن المصدر الحقيقي للأموال .

ج _ **الدمج** : وهو ضخ الأموال بعد نجاح أصحابها في التمويه في الاقتصاد مرة أخرى كأموال مشروعة معلومة المصدر .

وهناك تطور مستمر في تكتيك عمليات غسيل الأموال وفي وسائلها وقنواتها، من هذه الوسائل النقود البلاستيكية (CREDIT CARD) وإعادة الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية، فالنقود البلاستيكية يمكن استعمالها كبطاقات الصرف من الأجهزة الآلية، وهذا لأنها تسهل عملية نقل الأموال من بلد إلى آخر دون خضوعها لإجراءات وقيود التمويل التي تكون مفروضة في بعض الدول. أما إعادة الإقراض فيقوم من خلالها "الغاسل" بإيداع أمواله لدى بنك خارجي حتى لا يخضع لقيود وإجراءات غسيل الأموال، ثم يقوم بطلب قرض من أحد البنوك المحلية في بلد آخر بضمان تلك الأموال المودعة في البنك الأجنبي؛ وبالتالي يكون قد استطاع

الحصول على أموال نظيفة، ويتم الاستثمار في الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى نقد، فضلاً عما تمنحه أغلب الدول من إعفاءات ضريبية على هذا النوع من الاستثمارات.

4_ محاربة جريمة غسيل الأموال :

أ _ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المتاجر غير المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية: وذلك في فيينا بالنمسا في 12/ 1988 وهي تهدف إلى دعم التعاون الدولي في للتصدي لمختلف المظاهر غير المشروعة ونصت الاتفاقية أن يتخذ كل طرف ما يلزم من التدابير لمحاربة الجريمة وتقديم المساندة القانونية.

ب _ الاتفاقية العربية لمكافحة المتاجرة غير المشروعة في المخدرات و المؤثرات العقلية : وقعت في 1994/01 من خلال مجلس الوزراء الداخلية العرب حاربت كل الأعمال المتعلقة بالمخدرات أو المؤثرات العقلية¹.

ج _ لجنة بازل للرقابة المصرفية : تأسست من مجموعة الدول الصناعية العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بعد تفاقم أزمة المديونية للدول النامية و الديون المشكوك في تحصيلها ، تهدف إلى إلى : وضع حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك و تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة للسلطات النقدية وفي 10/12/1987 أقر المقيميين على السلطة النقدية التقرير الشهير الذي نشر بين الدول الأعضاء وذلك في يوليو 1988 تحت مسمى " بازل " وأقرت اللجنة على إلزام البنوك العامة لأن تصل نسبة رأسمالها إلى أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992².

د _ لجنة العمل للإجراءات المالية المتعلقة بغسيل الأموال : تشكلت اللجنة بقرار المؤتمر الذي عقد في باريس 1989/0 يسمى ب لجنة العمل لإجراءات المالية FAFT تمنع البنوك و المؤسسات المالية من أن تستخدم كجهاز لغسيل الأموال و تضم اللجنة 26 دولة من دول أوروبا و أمريكا الشمالية³.

¹ ساكر محمد العربي ، مرجع سابق ، ص 169.

² عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ذكره، ص 79-81.

³ ساكر محمد العربي، مرجع أعلاه، ص 170.

خلاصة الاول:

تعد العولمة المالية آخر مظاهر العولمة التي مست الجانب المالي لتحرير رؤوس الأموال ، بإزالة القيود و العوائق التي تعيق حركة رؤوس الأموال ، و مهما تكن المراحل التي مرت بها و العوامل المساعدة على تطورها فإن هذه الظاهرة قد انتشرت و مست معظم الدول و بذلك أصبح العالم بالفعل قرية صغيرة

● مقدمة

لم يكن التأمين نشاطا حديث العهد بل نشأ قديما مع فكرة التعاون ، و تطور بتقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث ، زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر ، فهو يؤثر إيجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية، و الأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة و التي تعتبر ركيزة التقدم.

لقد قطعت الدول المتقدمة شوطا كبيرا في مجال صناعة التأمين ووفرت له المناخ الملائم من خلال إرساء شبكة معلومات في الداخل والخارج و تخصيص كفاءات إدارية ذات خبرة عالية و مؤسسات مالية ناجحة ، و أبعد من هذا فلقد اتجهت شركات التأمين الكبرى في العالم إلى تعزيز مكانتها في السوق ، سواء كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق عملية الإدماج ، و هذا ما جعلها قادرة على تقديم خدمات تأمينية ذات مستوى راق و رفيع و بأسعار منافسة فتساير بذلك متغيرات البيئة الاقتصادية.

المبحث الأول : عموميات حول التأمين

المطلب الأول : تعريف التأمين و تطوره

الفرع الاول: تعريف التأمين¹ :

- **التعريف الفني** : ليس للتأمين علاقة قانونية بين المؤمن و المؤمن له فحسب، بل هو أيضا عملية تقوم على أسس فنية و هي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن الذي يعتمد في ذلك على حساب الاحتمالات و قانون الأعداد الكبيرة و على إجراء المقاصة بين الأخطار، و قد يلجأ في هذا التنظيم إلى فنيات أخرى و هي إعادة التأمين المشترك.
- **التعريف القانوني** : تعرّف المادة 619 من القانون المدني، التأمين بأنه : "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، و ذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى، يؤديها المؤمن له للمؤمن".

الفرع الثاني: التطور التاريخي للتأمين² : التأمين نظام حديث العهد، و قد عرف أولا في البلاد الأوروبية في

أواخر القرون الوسطى، و أول مجال ظهر فيه هو النقل البحري، و كان ذلك نتيجة تطور العلاقات التجارية بين مدن إيطاليا و البلاد الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

و في بداية القرن السادس عشر، بدأ صدور النصوص الخاصة بالتأمين، فأتمّ المشرّع الفرنسي قواعد القانون البحري بكتاب خاص بالتأمين، ثم تلت فرنسا هذا التشريع على بلدان أوربا مثل إيطاليا، هولندا، إسبانيا، إنجلترا، ثم توصلت حركة التقنين هذه إلى أن حققت تطورا ملحوظا في القرن السابع عشر.

و عليه أنشأت شركة التأمين الأولى في مجال التأمين البحري في إنجلترا سنة 1720 و تلتها شركات عديدة أخرى في البلاد الأوروبية، فأصبح التأمين ميدانا هاما للنشاط التجاري و الاقتصادي.

و بعد الثورة الفرنسية في سنة 1789، عرف التأمين ركودا بسبب زوال شركات المساهمة، ثم عاد من جديد للنمو و دخل ميادين كثيرة أخرى خاصة بعد انتشار الصناعة و الآلات الميكانيكية المختلفة، فظهر بذلك التأمين من المسؤولية و التأمين من حوادث العمل، ثم ظهر التأمين على الحياة، و انتشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد أن تعرض لانتقادات كثيرة

و في القرن العشرين و مع دخول عصر التكنولوجيا و تقدم الحضارة، ازداد التأمين أهمية، فظهرت صور أخرى كالتأمين من حوادث المرور، و التأمين من البرد و من موت المواشي و من تلف المزروعات و التأمين ضد مخاطر النقل البري و التأمين من حوادث النقل الجوي بعد ظهور الطائرات ثم التأمين ضد المخاطر الناشئة عن استخدام

¹ التأمينات في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، 1992 ص 48.

² عبد الرزاق بن خروف التأمينات الخاصة بالتشريع الجزائري، 1998 ص 10.

الذرة و عن التجارب النووية و التأمين على الأعمار الصناعية و التأمين على الزواج و التأمين على الأولاد و غير ذلك من الأنواع الأخرى من التأمينات.

● **المطلب الثاني : عناصر التأمين فروعها وتقسيماته**

● **أولاً: عناصر التأمين: وهي كالتالي:**

- **الخطر :** و الخطر في مجال التأمين، هو ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها، بين احتمالات متعلقة بالأشخاص مثل : وفاة، مرض، عجز أو احتمالات متعلقة بالممتلكات مثل الحريق، التصادم، السرقة، الانهيار، التزوير، غرق سفن إلى غير ذلك من الأخطار.
- و لكي يكون الخطر قابلاً للتأمين لا بد من توفر الشروط التالية :
 - أن يكون الخطر حادث محتمل الوقوع : أي يقوم على فكرة الاحتمال.
 - أن يكون الخطر حادثاً مستقلاً : إذ لا يكون التأمين على خطر وقع.
- أن لا يكون متعلقاً بمحض إرادة أحد الطرفين : فقدان عنصر الاحتمال و أصبح تحقق الخطر هنا بمشيئة هذا الطرف.
- أن يكون مشروعاً غير مخالف للنظام العام : لا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على أعمال تهريب أو المتاجرة بالمخدرات.

- **القسط :** هو المقابل المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه لتغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عاتقه، و القسط مرتبط بالخطر فهو ثمن له، ذلك لأن المؤمن يتمسك بقيمة القسط كي يتمكن من تغطية الخطر الذي يتعرض المؤمن له، لذلك يعتمد على مبدأ تناسب القسط مع الخطر وفقاً لقوانين الإحصاء و يتكون القسط الذي يدفعه المؤمن له كي يحصل على تأمين ما من عنصرين هامين :

1. **القسط الصافي :** و هو المبلغ الذي يكفي لتغطية الأخطار إذا تحققت الكارثة، بحيث يكون القسط معادلاً لقيمة الخطر و يكون تحديد القسط الصافي بالاعتماد على مبادئ الإحصاء بتقدير كلفة الحوادث لسنة ما و إحصاء عدد الإخطار أي عدد العقود الموافقة لتأمين هذا الخطر.

و نحصل على القسط الصافي كما يلي : $\text{القسط الصافي} = \frac{\text{كلفة الحوادث}}{\text{عدد الأخطار}}$

2. **مصاريف العقد :** هي مصاريف تسيير عقد تأمين كل أعباء شركات التأمين، تضاف إلى القسط الصافي كذلك يتحملها المؤمن له، أما بالنسبة إلى الربح فإن نسبة من الربح ضمن علاوات القسط فتزيد من مقدار القسط.

- **مبلغ التأمين :** يتمثل في الأداء الذي يلتزم به المؤمن في النهاية في مبلغ من النقود تدفع إلى المؤمن له عند تحقق الحادث المؤمن منه و يختلف تحديد أداء المؤمن في تأمين الأشخاص عنه في تأمين الأضرار. ففي تأمين الأشخاص يكون مبلغ التأمين محددًا باتفاق بين المؤمن له و المؤمن دون أية علاقة بين مبلغ التأمين و

ما سيلحقه من ضرر حيث يكون القسط منه الادخار و تكوين رأس المال عن طريق دفع أقساط معينة،
أما في تأمين الأضرار فيتحدد المبلغ بثلاثة عوامل.

- مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد.
- مقدار الضرر الذي يلحق المؤمن له.
- قيمة الشيء المؤمن عليه.

ثانيا: تقسيمات و فروع التأمين

أ- أقسام التأمين و أهدافه¹

1_ أقسام التأمين : تنقسم إلى ثلاثة أقسام و هي :

- **التأمينات البحرية** : هي النوع الذي سبق جميع أنواع التأمينات الأخرى في النشوء، و يخص الأخطار التي تهدد السفينة و حمولاتها خلال رحلاتها، أو عند إرسائها بالميناء، و قد نظم الأمر رقم 07-95 المتعلق بالتأمينات و الصادرات بتاريخ 25 جانفي 1995 التأمينات البحرية و وضع أحكامها.
- **التأمينات الجوية** : هي أحدث عهدا من التأمينات البحرية و البرية معا، و قد ظهرت مع ظهور الطائرات، و تهدف إلى تغطية الأخطار التي تتعرض لها أو تحدثها المركبات الهوائية أثناء رحلاتها أو عند توقفها في المطار و جميع الأخطار الأخرى التي تتعلق بعملية النقل الجوي و قد نظم الأمر رقم 05-95 أيضا التأمينات الجوية و وضع أحكامها.
- **التأمينات البرية** : فقد ظهرت بعد التأمينات البحرية و تهدف إلى تغطية الأخطار التي تهدد الشخص في البر، و تنقسم إلى تأمينات على الأضرار و تأمينات على الأشخاص و تضمّ التأمينات البرية :
التأمينات على الأضرار أو التأمينات التعويضية : هي تأمينات تتعلق بمال المؤمن له، فتضمن شركة التأمين الأخطار التي تهدد المؤمن له في ماله فإذا تحققت دفع له تعويض على الأضرار التي نتجت عن هذه الأخطار، و تنقسم بدورها إلى تأمينات على الأشياء و تأمينات من المسؤولية.
تأمينات على الأشياء : هي تأمينات خاصة بالأشياء كتأمين سيارة من السرقة أو تأمين ماشية من الهلاك أو تأمين منزل من الحرق أو تأمين مزروعات من البرد.
تأمينات من المسؤولية : هي تأمينات خاصة بمسؤولية المؤمن له كمسؤولية عن حوادث سيارته أو مسؤولية فعل يوجد تحت رقابته، و هي تأمينات على الأضرار تصيب المال بصفة غير مباشرة لان الخطر الذي يلتزم شركة التأمين بتغطيته هو التعويض الذي يثبت في ذمته للغير المتضرر، و التأمينات من المسؤولية قد تكون تأمينات إلزامية و قد تكون تأمينات غير إلزامية أو اختيارية.

¹ عبد الرزاق بن خروف، الجزائر 1998، المرجع السابق، ص 15.

تأمينات على الأشخاص أو التأمينات غير التعويضية : هي تأمينات لا تتعلق بمال المؤمن له بل بشخصيته، فيؤمن على نفسه من الأخطار التي تهدد في جسمه أو حياته أو صحته، و هي التأمين على الحياة، و يتفرع إلى عدّة فروع و التأمين على المرض و الإصابات فإذا تحقّق الخطر المؤمن عليه دفعت شركة التأمين مبلغ التأمين المتفق عليه.

ب- أهداف التأمين :

- التأمين يحقق ما ينشده الإنسان من الأمان و الطمأنينة، ذلك لأن الشخص سيحصل من التأمينات ما يحقق من آثار المخاطر التي قد يتعرض إليه نظام التأمين.
- زيادة قرض الائتمان حيث أن التأمين يلعب دورا هاما في تنشيط الائتمان، فهو يعتبر من أنفع دعائم الثقة المالية التي تسهل تسيير الأعمال و التداول للفرد الذي يتمتع بها.
- تكوين رؤوس الأموال، حيث أن التأمين يؤدي إلى تراكم الأقساط، أي تجميع الأموال لدى شركات التأمين التي تقوم باستثمارها لتدعيم الاقتصاد القومي.

المطلب الثالث: دور التأمين و خصائص عقد التأمين

أولا : دور التأمين

● التأمين وسيلة لكفالة الأمان للمؤمن له¹ :

إن التأمين يقدم هذا الأمان للمؤمن له، فهو يؤمن الشخص مما قد يلحقه من الأخطار التي تهدده في نفسه أو ماله. إذ يعرف الدكتور عادل عزّ عبد المجيد " إن النظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجود لدى المؤمن له و ذلك عن طريق نقل عبئ أخطار معينة إلى المؤمن و الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يكتسبها". فهو ينقل المؤمن له في من حالة الشك و القلق إلى حالة التأكد و الأمان إذ يؤمن الشخص ما قد يلحقه من الأخطار التي تهدده في نفسه أو ماله.

● التأمين وسيلة للائتمان² يؤدي التأمين وظيفة كوسيلة للائتمان على المستوى الفردي و على مستوى

الدولة أيضا فبالنسبة للأفراد، يسهل لهم الحصول على الائتمان بوسائل متعددة

● التأمين عامل من عوامل الوقاية: رغم الهدف المباشر للتأمين هو تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلتحق

به، إلا أن التأمين يؤدي دورا هاما آخر بطريقة غير مباشرة هو الوقاية من المخاطر و العمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث عن طريق دراسة أسبابها. ، فشركات التأمين رغبة منها في حصر مبالغ التعويض في أضيق الحدود، تعمل بطرق متعددة على التقليل من نسبة وقوع المخاطر المختلفة و وقاية المؤمن لهم منها. و لتحقيق ذلك كثيرا ما تلجأ شركات التأمين لتكوين جمعيات مشتركة بينها بقصد دراسة أسباب المخاطر و اتخاذ الاحتياطات الكافية لتفادي وقوعها.

¹ سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، الطبعة الثانية القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص 53.

² محمد حسن قاسم، محاضرات في عقد التأمين، الدار الجامعية، بيروت 1997، ص 40

● **3- التأمين كوسيلة لتكوين رؤوس الأموال:** يقتطع جزءا صغيرا بصفة دورية من دخله للمؤمن مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند استحقاقه.

و رؤوس الأموال التي تتكون لدي شركات التأمين من مجموع أقساط المؤمن لهم أمّا أهميتها بالنسبة للمؤمن لهم تمثل هذه الأموال المجمعة لدى شركات التأمين دورا هاما في تنمية و ازدهاره، فشركات التأمين تزود الاقتصاد القومي برؤوس الأموال للدولة أو للأشخاص العامة في شكل قروض تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ثانيا : خصائص عقد التأمين¹:

- **عقد التأمين عقد رضائي :** لم يتطلب المشروع لإبرام عقد التأمين شكلا خاصا لبيّن فيه رضا الطرفين، و على ذلك يكفي تبادل الإيجاب و القبول لينعقد العقد و مع ذلك هناك ما يمنع من الاتفاق على اشتراط الكتابة لانعقاد العقد، و ذلك هو ما يجري عليه العمل حيث يشترط المؤمن عادة أن عقد التأمين لا ينعقد إلا بتوقيع وثيقة التأمين، فيصبح العقد في هذه الحالة عقد شكليا بموجب هذا الشرط و تصبح وثيقة التأمين ضرورية لانعقاد و ليس لمجرد

الإثبات. هذا و قد يشترط المؤمن على المؤمن له ألا يتم عقد التأمين إلا بدفع القسط الأول فيصبح في هذه الحالة من العقود العينية.

- **عقد التأمين من عقود المعارضة :** يؤدي ذلك أن كل طرف يأخذ مقابلا لما يعطيه فالمؤمن يحتمل الخطر مقابل الأقساط التي يدفعها المؤمن له، بينما هذا الأخير يحصل على مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل الأقساط التي دفعها، و لا ينبغي عن عقد التأمين صفة المعارضة عدم تحقق الخطر أحيانا كما لو أن المؤمن له دفع الأقساط للمؤمن و انتهت مدة العقد و لم يحدث الخطر للمؤمن له، و بالتالي فإنه لا يحصل على مقابل الأقساط التي دفعها، ففي هذه الحالة أيضا يكون المؤمن قد أعطى للمؤمن له الأمان و الاطمئنان طوال مدة العقد مقابل ما حصل عليه من الأقساط.

- **عقد التأمين من العقود الاحتمالية :** العقد الاحتمالي هو العقد الذي لا يعرف فيه كل من المتعاقدين أو أحدهما عن إبرام مقدار ما يأخذه أو يعطيه من العقد، فيتحدد مدى التزاماته أو منفعته في المستقبل عند حدوث أمر غير محقق الوقوع أو غير معروف وقت حصوله

- **عقد التأمين عقد غير زمني مستمر :** العقد المستمر هو العقد الذي يلعب الزمن فيه دورا هاما، بحيث تكون الالتزامات الناشئة عنه عبارة عن أداءات متكررة يستمر الوفاء بها مدة من الزمن.

1 محمد حسن قاسم، محاضرات في عقد التأمين، الدار الجامعية، بيروت 1997 ص40.

- **عقد التأمين عقد إدعان** : يعد عقد التأمين عقدا من عقود الادعان، و الخاصية المميّزة لهذه العقود هي إنفراد أحد المتعاقدين بوضع شروط التعاقد و تحديد مضمونه بحيث لا يكون أمام المتعاقد الآخر، إذا ما أراد التعاقد إلا أن يقبل هذه الشروط المعدّة سلفا.
- **الصفة المدنية أو التجارية لعقد التأمين¹** : اعتبار التأمين عقدا تجاريا أو مدنيا يتوقف على صفة أطرافه، فبالنسبة إلى المؤمن يعتبر التأمين عقدا تجاريا إذا أبرمته شركة من شركات التأمين بقسط ثابت، ذلك أن المؤمن يقوم بدور الوساطة بين المؤمن لهم في توزيع المخاطر، كما يسعى إلى تحقيق الربح من جهة أخرى. و يكون عقد التأمين عقدا مدنيا بالنسبة للمؤمن و ذلك في عمليات التأمين، التبادل أو التعاون. أما بالنسبة للمؤمن له فالأمل أن التأمين يعتبر عقدا مدنيا بالنسبة له، و ذلك لأنه لا يرمي إلى تحقيق الربح، و إنما هدفه هو تغطية خطر معين، غير أن التأمين قد يكون عقدا تجاريا بالنسبة للمؤمن له و ذلك في حالة التأمين الذي يبرمه التاجر بسبب أعمال تجارية.
- **عقد التأمين من عقود حسن النية** : لا شك أن مراعاة حسن النية من المبادئ العامة التي تسري على كافة العقود، لذلك يجدر الذكر بأن وصف عقد التأمين من عقود حسن النية لا يقصد به أن هذا الوصف ينحصر عن عقود أخرى

¹عزيز فهمي، هيكل مبادئ في التأمين، الدار الجامعية، بيروت 1985، ص 25.

المبحث الثاني : واقع قطاع التأمين قبل وبعد الإصلاحات

يعد قطاع التأمين من القطاعات الخدمية الرائدة والذي شهد تطورا كبيرا منذ الاستقلال فلقد بسطت الدولة الجزائرية احتكارها لعملية التأمين بمجرد خروج المستعمر وكان هذا لسنوات طويلة لغاية سنة 1995 اين سمحت الدولة للقطاع الخاص الجزائري وسواه بدخول سوق تأميناتها.

المطلب الاول: واقع قطاع التأمين قبل الإصلاحات 1995

أولا: قطاع التأمين قبل التأمين

1_ مرحلة ما قبل صدور القانون 1930:

التأمين بالجزائر يرتبط بوجود الاستعمار ومؤسساته التي تسيّر هذا النشاط وهذا بتفحصنا للنصوص التي اصدرها المشرع الفرنسي قبل عام 1930، ونجد مؤسستين تمارسان عملية التأمين بالجزائر وهما:¹
 _ مؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق المنشأة سنة 1861 والتي كانت امتدادا لأول مؤسسة في مجال التأمين البحري .

_ الصندوق المركز لإعادة التأمين للتبادل في المجال الفلاحي المنشأ بفرنسا عام 1907.

2_ مرحلة ما بعد صدور قانون 1930 إلى غاية الاستقلال 1962:

سنعرض في هذه المرحلة الى مختلف الاجراءات المتخذة في المجال التأميني في الجزائر من فترة 1930 الى غاية سنة 1962.

_ القانون الصادر في 13/07/1930: وهو المتعلق بالمجال البري لم يطبق في الجزائر إلا سنة 1933 بمقتضى مرسوم صدر عن السلطة الفرنسية بتاريخ 10 اوت 1933 يقضي بذلك، وتكمن اهمية القانون الفرنسي 1930 المطبق في الجزائر في تنظيمه لعقود التأمين بصورة محكمة ويعتبر اول محاولة من قبل المشرع الفرنسي في هذا المجال.

_ القانون الصادر في 13/08/1930: الذي ينظم بصفة اجبارية التأمينات الأرضية وهو قانون صدر من اجل حماية المؤمن لهم من تجاوزات وتعسف المؤمنين².

_ مرسوم القانون المؤرخ في 14/06/1938: يهدف الى:

- توحيد مراقبة الدولة على شركات التأمين مهما طبيعتها وحجم راس مالها.
- تفنين القانون الاساسي للشركات .

¹ جديد معراج، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، مرجع سابق، ص16.

² معلومات مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي - المدية.

- تحديد كيفية الحساب وتحويل الارصدة .
- سلطة مراقبة الادارة.

- المرسوم المؤرخ في 17/08/1941: المتعلق بكفالة والاحتياطيات لشركات التأمين ورأس مالها.
- المرسوم المؤرخ في 19/08/1941: المتعلق بالاعتماد الخاص بشركات الاجنبية والضمانات المترتبة عليها.
- المرسوم المؤرخ في 17/04/1943: المتعلقة بالتأمينات على المؤسسات الاستشفائية العمومية¹.
- القانون الصادر في 10/08/1943: المتعلق بالتأمين الاجتماعي².
- الأمر المؤرخ في 04/08/1945: المتعلق بالتأمين على المحلات العمومية وقاعات السينما والملاعب الرياضية مثلاً.
- القانون الصادر في 04/10/1945: الذي يتم بموجبه تحويل تسيير حوادث المرور من شركات التأمين الى الضمان الاجتماعي.
- القانون الصادر في 26/04/1946: المتضمن تأمين 32 شركة تأمين وإنشاء.
- الصندوق المركزي لإعادة التأمين.
- المدرسة الوطنية للإدارة.
- المجلس الوطني للتأمينات.
- المرسوم المؤرخ في 06/03/1947: يقضي بإنشاء التأمين بصفة فعلية في الجزائر ولكن بما يخدم المصالح الفرنسية في الجزائر⁷.
- القرار المؤرخ في 05/05/1947: القاضي بإنشاء لجنة استشارية جزائرية للتأمينات وتقوم هته اللجنة بتنظيم سوق التأمين في الجزائر.
- لقرار المؤرخ في 28/08/1947: الذي يحدد النسبة الاجبارية من المؤونات التقنية لشركات التأمين التي تستثمر في الجزائر وقد حددت هذه النسبة ب50%.
- المرسوم المؤرخ في 14/11/1949: المتعلق بالتأمين على النقل العمومي للبضائع والمسافرين.
- المرسوم الصادر في 04/05/1950: المتعلق بالتنظيم النهائي لرؤوس اموال شركات التأمين.
- القانون الصادر في 31/12/1951: الذي اسس صندوق ضمان السيارات من اجل حماية ضحايا حوادث المرور الجسدية.
- القانون الصادر في 27/02/1958" المتعلق بالتأمين الالزامي على السيارات.
- المرسوم المؤرخ في 23/12/1958: المتعلق بالتأمينات على التظاهرات الرياضية.
- القرار المؤرخ في 05/05/1962: المتعلق بالتأمينات الرياضية.

¹ جديد معراج، محاضرات في قانون التأمين الجزائري .مرجع ص18.

² معلومات مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي - المدينة.

— المرسومين المؤرخين في 15/10/1962: تضمن الاول (تحت رقم 1205/62) تعديلا لمرسوم قانون 30 ديسمبر 1938 المتعلق بشركات التأمين وتحديد رؤوس أموالها. والثاني (تحت رقم 1206/62) بتعديل وتكملة مرسوم قانون 14 جران 1938 الذي مس عدة جوانب من القواعد التي تخضع له شركات التأمين مثل الشروط المالية وقدرتها على مواجهة التزاماتها.

— القانون الصادر في 31/12/1962: القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال الا ما كان مخالفا للسيادة الوطنية أو يكتسي طابعا تمييزيا.

— القانون الصادر في 08/06/1963: وهو صودر اول تشريع جزائري في مجال التأمين الذي يفرض على الشركات الاجنبية التزامات واخضاعها الى طلب الاعتماد لممارسة نشاطها من وزارة المالية مع وضع كفالة تقدر بنسبة 10% حددتها وزارة المالية من مداخيلها المالية من الاقساط لخمس سنوات اخيرة من نشاطها .

وفي نفس التاريخ صدر قانون 197/63 يقضي بفرض رقابة الدولة الجزائرية على شركات التأمين العاملة بالجزائر واخضاع هذه الشركات الى اعادة التأمين بالجزائر لدى أول مؤسسة وطنية أنشأت لهذا الغرض وهي الصندوق الجزائري للتأمين، والمشرع الجزائري لجأ الى هذ التدابير قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الفرنسية للتأمين تحولها للخارج بعنوان اعادة التأمين.

ونفس التاريخ صدر القانون رقم 201/63 الذي ينص على وجوب كل مؤسسات التأمين تقديم ضمانات مسبقة وايداع طلبات اعتماد لدى وزارة المالية لتمكينها من مواصلة نشاطها بالجزائر¹.

نتيجة لصدور القانون رقم 201/197, 63/63 للمؤمنين المتواجدين في الجزائر (فروع الشركات الاجنبية) رفضوا هذين القانونين وقرروا عدم ممارسة نشاطهم في الجزائر. تم رد الفعل هذا على مرحلتين:

✓ المرحلة الأولى: تمثلت في المبالغة بإعادة التأمين بالخارج لتحويل الاموال.

✓ المرحلة الثانية: تمثلت في ايقاف النشاط بالجزائر.

عدد كبير من الشركات تخلت عن التزاماتها العامة باتجاه مؤمنيتها والمستفيدين من العقود، لاسيما فيما يخص تأمين السيارات وحوادث المرور وتم تكليف الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR) للاستجابة لطلبات التعويضات الواردة من المؤمن لهم².

نستخلص من كل ما سبق إن عمليات التأمين غداة الحرب التحريرية كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية (سنة 1962 توجد 270 شركة فرنسية للتأمين) كانت تخضع لمراقبة شكلية اذ لم نقل معدومة مما مكن هذه الشركات من تطوير فقط الفروع ذات الربح الاقصى واستطاعت عن طريق إعادة التأمينات من تحويل بكل سهولة اغلبية الاقساط المقبوضة نحو فرنسا.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادرة في 9 أوت 1963، القانون رقم 201/63 المتعلق بالتأمينات.

² Revue algérienne des assurances, publication trimestrielle, éditée par l'UAR – N° 04 – juin 2001, p16.

تفطنت مبكرا السلطات العمومية لخطورة هذه الوضعية الضارة بالسياسة الاقتصادية والمالية للبلد مع تخوف المؤمنين لهم من عدم وفاء شركات التأمين بالتزاماتها فكان لابد من تطهير القطاع وتأميمه من اجل الحفاظ على المصالح الوطنية.

ثانيا: قطاع التأمين بعد صدور الأمر 127/66

نظرا للأهمية التي يكتسبها قطاع التأمين في الجزائر كان لابد من إعادة النظر في هيكله السوق التأمينية الجزائرية وهذا بالقيام بعملية احتكار التأمين من طرف الدولة¹. كما بسطت الدولة الجزائرية سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذ تدابير تقتضي تأميمها بالأمر رقم 129/66.

وقد مس التأمين آنذاك:

1. الشركة الجزائرية للتأمين (SAA): أنشأت في 12 سبتمبر 1963 برؤوس أموال مختلطة جزائرية- مصرية، جزائرية بنسبة 61% و مصرية بنسبة 31% وفي ماي 1966 أمت

الشركة في إطار احتكار الدولة، و في 31 ماي 1975 مع ظهور قانون الاحتكار احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة، تأمينات الحياة

2 الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR): أنشأت في 1963 كانت مكلفة بالرقابة من خلال التنازل القانوني حيث كانت تلزم القانوني حيث كانت تلزم مختلف الشركات التي تراول نشاطها بالجزائر أن تتنازل عن حجم الأقساط بنسبة 10% لصالح شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين. وفي سنة 1985 تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CATT). وفي سنة 1989 مع إلغاء قانون التخصيص عملت الشركة على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص).

3التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربة والثقافة (MAATEC): اعتمدت 1966 بصدر أمر 127/66 المتعلق باحتكار الدولة لقطاع التأمين، ينحصر مجالها في فرع السيارات و رقم أعمالها ضعيف.

4- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA): تعرف التعاونية الفلاحية بانها شركة مدينة للأشخاص، ذات طابع تعاوني برأس مال متغير ولا تسعى لتحقيق الربح. يتكون الصندوق الوطني من 62 صندوق محلي ويضمن الاخطار التالية: البرد، الحريق، التأمين الشامل على النخيل والتمور، التأمين على السفر والاستغلال الفلاحي.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة في 31 أوت 1966، القانون رقم 127 /66 يتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين.

-تشرية 1971 الذي يمنع الوسطاء في جميع قطاعات النشاط (أعوان عقاريين ، سماسرة ، أعوان عامون) الذين اجبرهم القانون التخلي عن عملهم وإدماجهم كأجراء ضمن الشركات التي يعملون لصالحها.
- الأمر رقم 1954/73 المؤرخ في 1 جانفي 1973 الذي يظهر تطور احتكار الدولة لشركات التأمين من خلال¹ :

* إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) التي تقوم بعمليات إعادة التأمين للمخاطر التي تفوق قدرة الشركات الوطنية

*إنشاء الشركة الجزائرية التأمين الشامل (CAAT) 1985 اهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بأخطار النقل وذلك طبقا لمبدأ التخصص وعند إغائه أصبحت CAAT مؤسسة اقتصادية عمومية تمارس مختلف فروع التأمين سنة 1989 هي سنة نهاية التخصص، على الصعيد الاقتصادي تم التحول من النظام الاحتكاري إلى النظام التنافسي رغم أن الدولة لا زالت احتكارية .

ظل احتكار الدولة لقطاع التأمين الى غاية 1995 وذلك بإحداث اصلاح حقيقي لقطاع التأمينات فعلا بموجب الامر 07/95 في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات

¹ جديد معراج، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، مرجع سابق، ص22.

المطلب الثاني : واقع قطاع التأمين بعد إصلاحات 1995

قامت الحكومة الجزائرية في إطار التحضير للانتقال الى اقتصاد السوق الى تغيير الاطار القانوني لعدد من القطاعات من بينها قطاع التأمين تغيير قانون التأمينات الصادر في 09 أوت 1980 بالأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بإلغاء احتكار الدولة لممارسة عملية التأمين وبموجب هذا القانون تم إنشاء المجلس الوطني للتأمينات (CNA) كمؤسسة مراقبة لعمليات التأمين في الجزائر الى جانب الاتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين (UAR)

الفرع الأول : فتح سوق التأمين بموجب الأمر 07/95

يعتبر القانون الجديد للتأمينات 07/95 تجربة حديثة في مجال تحرير وانفتاح سوق التأمين وذلك من أجل تدعيم الطابع المفتوح للسوق وترقية نشاط التأمين وتحسين الموارد البشرية في هذا القطاع .

أولاً: 07/95 المتعلق بإلغاء احتكار الدولة

من بين ما جاء به الأمر 07/95 سمح ولأول مرة منذ تأمينات 1966 لرؤوس الاموال الخاصة الجزائرية ولرؤوس الاموال الأجنبية بإنشاء شركات التأمينات على أرض الجزائر بنفس الشروط التي تخضع لها رؤوس الأموال العامة . كما سبق الأمر 07/95 صدور قانون 10/90 للنقد والقرض الذي ضمن منذ سنة 1990 حق استرجاع المستثمر لرأس ماله وأرباحه .

كما فتح الأمر 07/95 الطريق لما يسمى بوسيط التأمين الذي يضم كل من الوكيل العام وسمسار التأمين . كما سمح الأمر 07/95 بتنشيط قطاع التأمين وتفعيله من خلال تحريره وانفتاحه على الاستثمار الخاص ، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة الى جانب تحسين كفاءات تسويق منتجات التأمين عن طريق الوسطاء بغرض ترقية سوق التأمينات وتحسين نوعية الخدمات وغيرها وانشاء المجلس الوطني للتأمينات لدوره الفعال في تطوير نشاط التأمين.

يعتبر الأمر 07/95 تجربة حديثة في مجال تحرير وانفتاح سوق التأمينات هدفه تدعيم الطابع المفتوح للسوق وترقية

نشاط التأمين وتأمين الكوادر البشرية وينصب الأمر في ثلاثة محاور على :

الأول : تدعيم وضعية نشاط التأمين خاصة في مجال تأمينات الأشخاص

الثاني : تدعيم الأمن المالي للسوق

الثالث : إعادة تنظيم مهمة الاشراف والرقابة

رسم الأمر 07/95 الإطار القانوني الجديد لممارسة نشاط التأمينات بالجزائر في المجالات التالية :

- 1- في مجال شركات التأمين وإعادة التأمين : كل شركة عمومية أو خاصة كانت ذات رؤوس أموال وطنية أو أجنبية مؤهلة لممارسة عمليات التأمين و/أو إعادة التأمين شريطة حصولها على اعتماد من طرف وزارة المالية
- 2- في مجال توزيع التأمين :لقد تم إعادة تأهيل وسطاء الذين مستحقاقهم حسب المهام ، وساعد شركات التأمين على الحصول على شبكة حرة مكونة من أعوان عامين معتمدين من طرفها وكذا على ممارسة التأمينات المعتمدين من طرف السلطات العمومية ووكلاء التأمين.
- 3- في مجال التزامات التأمين: إن انخفاض قائمة التأمينات الإجبارية يهدف إلى تأسيس أحد أسس اقتصاد السوق من خلال حرية التعاقد ، لا فالقائمة تحتوي أساسا على تأمينات المسؤولية المدنية الهادفة الى ضمان تسديد التعويضات لضحايا حوادث المرور ، والقطاع العام الذي يبقى معني بالتأمين الاجباري على الحرائق ، وقطاع النقل لتأمين البواخر والطائرات من جهة أخرى تأمين البضائع المنقولة في إطار الاستيراد لم يعد إجباري لكن للحد من إثقال الفاتورة بالعملية الصعبة تم تأسيس إجبارية التأمين عندما يقرر المشتري تأمين بضاعته¹ .
- 4- في مجال إعادة التأمين : تم تأسيس التنازل الإجباري لبعض الأخطار إلى الشركة الجزائرية للتأمين SAA وحددت 10% للأخطار الصناعية والهياكل البحرية والجوية و5% بالنسبة للأخطار الأخرى المعاد تأمينها وهذا تفاديا للاحتكار مهما كان نوعه .

الفرع الثاني : الشركات المعتمدة عند صدور الامر 07/95

يمكن تقسيم شركات التأمين المعتمدة عند صدور الامر 07/95 الى :

أولا : الشركات التأمين المتخصصة

تتمثل هذه الشركات فيما يلي :

- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX): أنشأت الشركة في 10 جانفي 1996 المتعلقة بتأمين القرض الموجه للتصدير واعتمدت بمرسوم رقم 235/96 المؤرخ في 20 جويلية 1996 ومهامها متمثلة في :
 - ضمان تحويل الصادرات
 - ضمان العمليات الموجهة للتصدير لحسابها الخاص لحساب الدولة (الخطر السياسي لحساب الدولة والخطر التجاري لحسابها الخاص)،
 - تقديم النصائح والمساعدة للمصدر وتزويده بالمعلومات الاقتصادية والقانونية
- شركة ضمان القرض العقاري (SGCI): هي مؤسسة عمومية اقتصادية ، أنشأت في ديسمبر 1997 تتمثل مهامها في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول عليها.

¹ مداوات المجلس الشعبي الوطني للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد180، الصادر في 16 جانفي 2006 .

الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار (AGCI): اعتمدت في سنة 1998 لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

صندوق ضمان الاسواق العمومية (CGMP): هو مؤسسة مالية متخصصة ، أنشأت بموجب المرسوم

التنفيذي رقم 07/98 في 21 فيفري 1998 وتمثل مهامه فيما يلي :

-تسهيل عملية تنفيذ المشاريع التنموية في قطاع الهياكل القاعدية والبناء ،

-منح الضمانات بمختلف أنواعها .

ثانيا: شركات التأمين الأخرى

تتمثل هذه الشركات فيما يلي :

Trust Alegria - هي شركات للتأمين و إعادة التأمين مختلطة جزائرية ،بحرينية ،قطرية، تساهم فيها

البحرين ب 60% و قطر ب 5% أما حصة الجزائر فتقسمها كل من CHAR

ب 17.5% و الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR ب 17.5%.

. الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين (CIAR): اعتمدت في 5 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات

التأمين ، وتنظم شبكة توزيع ب 25 وكيلا عاما .

. شركة تأمين المحروقات (CASH): هي شركة ذات أسهم تباشر عملية تأمين المحروقات إلى جانب فروع

التأمين الأخرى .

الفرع الثالث: القانون 04/06 المتعلق بالتأمينات

يرجع الهدف الأساسي من تعديلا لأمر 07/95 إلى دعم تقدم وتطور التأمين لجعله أداة التقدم الاقتصادي

والاجتماعي للبلاد وتجهيز القطاع بالوسائل المؤسساتية لتقدمه من بينها:

1- متابعة تحرير القطاع: سواء على المستوى الداخلي و الخارجي وذلك بسماع انشاء فروع للشركات الخارجية

وشركات التأمين المحلية على شكل تعاونية بفضل إعداد قوانين أساسية نموذجية.

2- تطوير تأمين الأشخاص: وهذا بتنظيم فصله القانون عن تأمين الأضرار، وبإمكان تعيين المستفيد أو المستفيدين

من طرف المتعاقدين بإدخال مجموعة من التحسينات التقنية المتعلقة بتأمين الأشخاص والتأمين على الحياة.

3- تحسين تأطير السوق : بتكريس الإرسال القانوني لجمعية المؤمنين و بدعم أدوارها لتمثيل المصالح العمومية

لأعضائها المتماثلة في ترقية التأمين والانضباط المهني و إسهامها في مسؤوليات و الإشراف لكون القانون

الأساسي للجمعية المصادق عليها من طرف لجنة إشراف التأمينات و تمثيل الخبراء في المجلس الوطني للتأمينات

المطلب الثالث: أهمية التأمين

يلعب التأمين في العصر الحاضر دورا أساسيا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع فمع ما شهدته المجتمعات من تطورات حضارية وصناعة متسارعة اتسعت قاعدة الأخطار وانتشرت وأصبح من الضروري إتباع أسلوب يضمن الحد من الخطر وتقليل نتائجه، وهذه هي الوظيفة الأساسية للتأمين.

الفرع الأول: المزايا الاقتصادية والاجتماعية للتأمين.

الوظيفة الاجتماعية: يساهم التأمين في تحقيق النواحي الاجتماعية التالية:

- لعل أهم وظيفة يقوم بها التأمين هي كفالاته للأمان للمؤمن له وهذا بفضل تأسيسه على التعاون الذي يؤدي إلى توزيع المخاطر بين المستأمنين، وهذا الأمان أي التحصن ضد خطر محتمل هو الغاية الأساسية التي ينشدها كل من يسعى إلى التأمين.¹
- يعتبر التأمين عاملا هاما تعتمد عليه الدولة الحديثة في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والعجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة والخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة...، وبذلك أصبح للتأمين أهمية خاصة في المجتمع الحديث.²
- إن ما يتميز به التأمين أن المؤمن له لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين، إذا ما كان هناك إرادة للمؤمن له في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين، لا يستحق المؤمن له تعويضا، إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، وهكذا نجد التأمين في كافة أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد اتجاه نفسه، اتجاه أسرته واتجاه مجتمعه.³
- للتأمين على الحياة فوائد اجتماعية مختلفة منها حماية الأسرة وبعث الراحة والطمأنينة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للعائلات وتقديم العون لها في حالة وفاة رب الأسرة، كما أنه يعتبر وعاء ادخاري هام لأنه أداة من الأدوات الهامة لتجميع المدخرات، كما أنه يشجع الفرد على عدم الإسراف ويغرس عادات حب الادخار وتنظيم الإنفاق.⁴

¹ رمضان أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² عبد العزيز فهمي هيكمل، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 113.

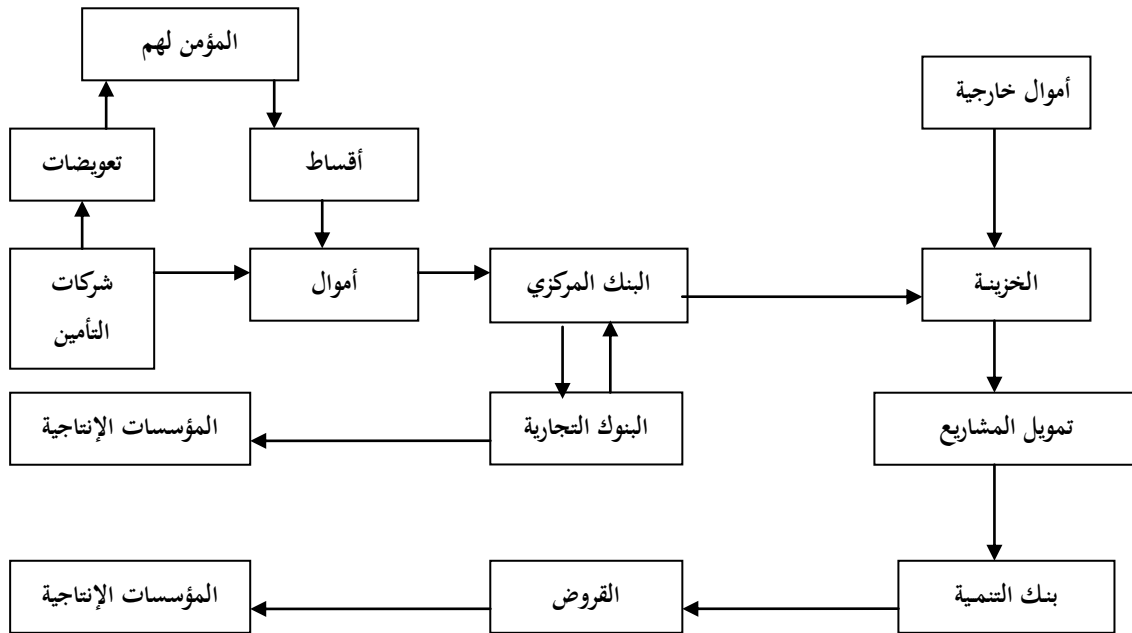
⁴ زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 106.

2_ الوظيفة الاقتصادية: يساهم التأمين في تحقيق النواحي الاقتصادية التالية:

تمويل المشاريع الاقتصادية: يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات..). وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عنه رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ولتوضيح دور التأمين في تمويل المشاريع الاقتصادية نعطي ما يلي:

الشكل رقم 01: دور التأمين في تمويل المشاريع



المصدر: بن عالية خالد، التأمين ومزاياه الاقتصادية، مذكرة ليسانس، فرع مالية، جامعة الجزائر، دفعة 1992، ص33.

نلاحظ من هذا الشكل أن شركات التأمين تتحصل على أقساط من المؤمن لهم، وتجميع هذه الأقساط تصبح أموالاً ضخمة، فتقوم شركات التأمين بتمويل المشروعات الاقتصادية مباشرة أو عن طريق وضعها في البنك المركزي الذي يضع جزء منها في الخزينة العمومية ومنها ما تقرضها للبنوك التجارية، وهذه الأخيرة تقوم بتمويل المؤسسات الإنتاجية، كما أن هذه البنوك تقوم بوضع أموالها الفائضة في البنك المركزي وتقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية.

- **زيادة الكفاية الإنتاجية:** إن النتيجة المباشرة والطبيعية لانتشار الاستقرار النفسي والطمأنينة بين العاملين في مشروع ما الناتج عن التأمين يؤثر بالإيجاب على استقرار العمال في القطاعات وهذا يؤدي إلى اكتسابها الخبرة

وزيادة كفايتها الإنتاجية أي تحقيق الأهداف من خلال استخدامها الأمثل للموارد، وتنعكس آثار ذلك إيجابياً على أرباح الشركة¹.

- **الحفاظ على الثروة المستغلة:** يساعد التأمين في الحفاظ على الثروة المستغلة بدفع تعويض عن الخسائر التي يتحملها المشتغلون بمختلف فروع النشاط الاقتصادي حيث يساعد على عدم اقتطاع مبالغ طائلة من أرباح واحتياطيات هذه المؤسسات لمقابلة مثل هذه الخسائر أو الغلق الأكيد لعدم القدرة على تغطية الخسائر في حالة عدم التأمين ضدها وبهذا فهو يساعد على حفظ ثروة مالكي المؤسسات لضمان الازدهار الاقتصادي².
- **تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية:** يلعب التأمين في مجال الائتمان دوراً بارزاً وأساسياً، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب مال أن يقرض مالا ما لم يطمئن إلى أن موضوع ضمان هذا المال باق وغير مهدد بالفناء نتيجة وقوع خطر ماله، ويقوم التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر ونجد كذلك أن البنوك لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم والدائن المرتهن لا يوافق له على الإقراض برهن العقار ما لم تتوفر التغطية التأمينية.
- **تحسين ميزان المدفوعات:** إن للتأمين أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية حيث يشكل عاملاً مشجعاً لتكثيف المبادلات بين الشعوب إذ يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين بالقيام بعمليات عابرة للحدود دون الخوف من الآثار السلبية التي تسببها المخاطر التجارية والسياسية وكذلك الطبيعية، وقد أنشأ لهذا الغرض العديد من مؤسسات الضمان على المستوى الدولي والوطني وهي مؤسسات تغطي جميع أنواع الخسائر في مجال المبادلات الدولية، سواء تعلق الأمر بعملية تجارية أو استثمارية، إن ما تحصل عليه هيئات التأمين الوطنية من عملات أجنبية مقابل الخدمات التي تقوم بها في البلدان الأجنبية ونتيجة عمليات إعادة التأمين التي تمارسها يؤدي إلى زيادة الصادرات غير المنظورة مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات ويساعد في اتساع حجم التجارة الخارجية .
- **مكافحة التضخم وتحقيق التوازن في السوق:** يلعب التأمين دوراً لا يستهان به في القضاء على التضخم من خلال امتصاصه للفائض في الأموال في شكل أقساط التي يستعملها في تمويل المشاريع الاقتصادية التي تؤدي إلى الزيادة في العرض والطلب وإظهار الدور الذي يلعبه التأمين في الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب مما يؤدي إلى توازن السوق الوطني³.
- **زيادة الدخل الوطني:** لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد لا بد من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد وعلاقته مع الناتج الوطني الخام وكلما كانت العلاقة مهمة سيكون دليلاً على تطور البلد ويساهم التأمين في تكوين

¹ زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بدون بلد نشر، 1971، ص 136.

³ خالد خالفي، دور التأمين في الاقتصاد، مذكرة ليسانس، فرع مالية، جامعة سعد دحلب، البلدة، دفعة 2002-2003، ص 45.

الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة وتقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم الأعمال لقطاع التأمين، أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة ومجموع المبالغ المدفوعة للغير وفيما يلي سنعرض جدولاً يبين مدى مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 01: النسب المئوية لإسهام أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي:

2003	2002	2001	2000	1999	
8.06	8.14	7.83	7.84	7.03	النسبة المئوية لإسهام إجمالي التأمين
4.59	4.76	4.67	4.88	4.57	النسبة المئوية لإسهام التأمين على الحياة
3.48	3.38	3.15	2.96	2.95	النسبة المئوية لإسهام التأمين من الأضرار

المصدر: www.minshawi.com

وبالتالي فإن التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي، وهو الحماية، كما أنه يراعي إلى جانب المصلحة الفردية، المصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج، وبالتالي على المر دودية الاقتصادية. بعد تحدثنا عن الدور الكبير الذي يقوم به التأمين في الاقتصاد، لا يمكن التغاضي في الحد ذاته عن ذكر الدور المهم الذي يقوم به إعادة التأمين وذلك من خلال النقاط التالية:

إعادة التأمين يحقق فوائد كثيرة تعود غالبيتها على شركات التأمين التي تبشره، كما أن له فوائد أخرى تحقق النفع للمؤمن له رغم أنه ليس طرفاً في الاتفاق، فضلاً عن منافع تعود على الدولة التي يمارس فيها.

1) أهمية إعادة التأمين بالنسبة للمؤمن المباشر (شركة التأمين): يحقق إعادة التأمين جملة من الفوائد تعود على شركات التأمين أهمها:

- ✓ تحقيق التناسق بين الأخطار: يمكن للمؤمن المباشر أن يقبل كل المخاطر التي تعرض عليه، حتى ولو كانت تزيد على طاقته الاستيعابية، طالما أنه يستطيع إعادة تأمين جزء من الخطر لدى شركات إعادة التأمين، لأن ذلك سيؤدي إلى تحقيق التناسق بين الأخطار المؤمن ضدها التي يحتفظ بها.
- ✓ زيادة الطاقة الاستيعابية: أي تمكين المؤمن من زيادة طاقته الاستيعابية تلقائياً، لأنه يتفق مع معيد التأمين على أن يقبل منه هذا الأخير حصة معينة من كل خطر يكتب به في فرع معين، أو يعيد تأمين ذلك الجزء من الخطر الذي يتميز به يكون احتمال تحقق الخسارة فيه عالياً وغير اعتيادي.
- ✓ الحصول على الخبرة: فيمكن للمؤمن من خلال إعادة التأمين، الحصول على الخبرة والمشورة الضرورية من معيد التأمين، خصوصاً عند بداية مزاولته لنشاطاته في قطاع التأمين، أو عند الاكتتاب في أخطار لم يسبق له الاكتتاب فيها، أو قبول أخطار بمبالغ تأمين كبيرة.

- ✓ **استقرار نتائج الأعمال:** عن طريق إعادة التأمين سيساعد المؤمن المباشر على تحقيق درجة من الاستقرار في نسب الخسارة، وذلك بتوزيع عبئ الخسائر الكبيرة على عدد من السنين من خلال استعمال أغطية زيادة الخسائر الناجمة عن الكوارث.
- ✓ **تثبيت الأرباح:** عندما تحتفظ شركات التأمين ببعض الأقساط وتسند الباقي إلى شركات إعادة التأمين، فإنها تكفل لنفسها قدرا مستقرا وثابتا من الأرباح من خلال العمولات التي يدفعها معيدو التأمين لهذه الشركات.
- ✓ **الحماية من تراكم الأموال:** قد يصدر المؤمن المباشر وثائق تأمين عديدة وبمبالغ تأمين تقع ضمن طاقته الاحتياطية، ولكن الخطورة المحتملة تكمن في أن الوثائق قد تتركز في منطقة واحدة مما يعني أن هناك تراكما في الخطر في هذه المنطقة، وهذا يستوجب على المؤمن حماية نفسه من هذا التراكم للتخفيف من عبئ الخسارة التي قد تحدث، ولذلك فهو يلجأ إلى تحديد ما يرغب في تحمله عند حدوث خسارة كارثية.

(2) أهمية إعادة التأمين بالنسبة للمؤمن له:

- نظرا لأن إعادة التأمين يؤدي إلى استقرار أعمال شركة التأمين ويقوي مركزها المالي، فإن ذلك يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية نحو المؤمن له، مما يضمن لهذا الأخير الحصول على كامل حقه عند مطالبة شركة التأمين.
- يعفي إعادة التأمين المؤمن له من التعاقد مع أكثر من مؤمن في آن واحد، كما يحدث عادة في التأمين المشترك، بحيث يستطيع التعاقد فقط مع مؤمن واحد، ويختصر بالتالي الجهد والإجراءات والنفقات وبخاصة إذا كان الخطر الذي يرغب في تغطيته كبيرا.

(3) أهمية إعادة التأمين بالنسبة للدولة التي يباشر فيها¹:

- يؤدي إعادة التأمين إلى تفادي مشكلة البطالة، أو التخفيف منها على الأقل، وذلك من خلال الحماية الفعلية التي يوفرها للعاملين والمستخدمين في شركات التأمين ضد خطر فقدانهم وظائفهم بسبب تعرض شركات التأمين للإفلاس، لأن إعادة التأمين يقيها شر ذلك.
- يضمن إعادة التأمين قدرة شركات التأمين على تسديد الضرائب المطلوبة، مما يوفر الحماية لمستحقات الدولة المالية، وخصوصا أن الضرائب تشكل موردا أساسيا هاما لأموال الدولة.
- فيلعب كل من التأمين وإعادة التأمين دورا هاما في تدعيم سوق التأمين ودعم صناعة التأمين في الاقتصاد وضمن استقرارها وبقائها.

الفرع الثاني: تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على قطاع التأمين

إن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة آثار على قطاع التأمين، وكذا على فعالية هيآت التأمين في تقديم الخدمات التأمينية، فمنها ما يؤثر بالإيجاب ومنها ما يؤثر بالسلب، وفيما يلي سنتناول

¹ زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 106.

بعض النقاط الهامة في هذا المجال.

أولاً: حالة الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي

إن الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي في الدولة يعتبر من العوامل المساعدة على ازدهار التأمين بأنواعه، وخاصة التأمين على الحياة، لأنها تخلق نوعاً من الثقة في الأفراد بأن القوة الشرائية لنقودهم لن تتأثر بمرور الزمن، كما أن الاستقرار بأنواعه يزيد في النشاط الاقتصادي كالتجارة سواء الداخلية أو الخارجية مما ينتج عنه آثار إيجابية على زيادة الطلب على خدمات التأمين.

ثانياً: التقلبات الاقتصادية وحالة الركود والأزمات

تنتج عن هذه الأوضاع آثار سلبية على الخدمات التأمينية بكافة أنواعها، وتميز بين حالتين، حالة الكساد وحالة التضخم.¹

❖ حالة الكساد:

- انخفاض حجم مبيعات شركات التأمين وذلك بسبب تعذر بعض المؤمن لهم عن سداد الأقساط، أو تراجع بعض العملاء المحتملين عن خططهم في شأن شراء وثائق التأمين.
- انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات وهذا راجع للتوقف عن سداد فوائد السندات أو ربما قيمة السندات ذاتها، كذلك الانخفاض في عائد الأسهم العادية نتيجة لانخفاض أرباح الشركات يكون أمراً محتملاً وفي مثل هذه الظروف تنخفض مستويات الأسعار في سوق رأس المال وتنخفض معها القيمة السوقية لمكونات المحفظة الاستثمارية لشركة التأمين.
- زيادة مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الاقتراض وذلك في محاولة المؤمن لهم الحصول على دخل يعوضهم عن انخفاض الدخل الذي نجم عن الكساد أو عن انخفاض القيمة الشرائية للنقود.

❖ حالة التضخم:

- زيادة حجم التعويضات كما هو متوقع، فقد يكون راجع لحدوث كارثة معينة أو حدوث ارتفاع في معدل التضخم، كما قد يرجع إلى حدوث خطأ في تقدير الحجم الحقيقي للأخطار وقيمة التعويضات.
- انخفاض حجم مبيعات شركات التأمين وذلك بسبب إحجام الأفراد عن شراء وثائق التأمين على الحياة، على أساس أن استثمار ما يعادل الشق الادخاري من قيمة أقساط التأمين من خلال المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك مثلاً.
- الانخفاض المحتمل في القيمة السوقية للاستثمار، ففي فترات التضخم ترتفع معدلات الفوائد وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل الأسهم الممتازة والسندات، وحتى الأسهم العادية، فإن العائد المتولد عنها قد ينخفض مع موجات التضخم.

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، مصر، 2006، ص 427.

▪ إلغاء الوثائق وكذا معدلات الاقتراض تزداد خلال فترات التضخم مما ينجم عنه مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الاقتراض.

- ❖ **حالة البطالة:** لحماية العمال من الخسائر الاقتصادية يقتضي على مؤسسات التأمين أو الدولة القيام بعملية التأمين ضد البطالة، حيث يتم التوفير للعمال لحماية أساسية للدخل عندما يتعطلون عن العمل مؤقتاً نتيجة تسريحهم، فبواسطة التأمين يتم الحفاظ للعمال المسرحين على استهلاكهم في أوقات الشدة. نستخلص إذن أن أقساط التأمين ضد البطالة تنخفض بزيادة عدد العمال العاطلين مما يدفع بمؤسسات التأمين بالتعويض لهم، إذن هنا تزداد نسبة تقديم التعويضات وبالتالي تنخفض الموارد المالية لها.¹
- ❖ **حالة الحروب:** تتمتع شركات التأمين عن قبول التأمين ضد الأخطار التي تنتج عن الحروب، ولذلك تلجأ الحكومة إلى أن تقوم بدور المؤمن ضدها لأن التأمين ضدها أمر ضروري من الناحية الاجتماعية وبالتالي تجعل التأمين إجبارياً على جميع المواطنين فيتجمع لديها من أقساط التأمين ما يساعدها على تعويض كل من يتضرر وبالتالي تزيد مواردها المالية.²

الفرع الثالث: تأثير المتغيرات العالمية على سوق التأمين

بدأ قطاع التأمين يأخذ أبعاداً دولية وتنظيمية لمواكبة متطلبات السوق الحرة والعمولة، فعلى أكثر من صعيد وفي أكثر من اتجاه يحدث لصناعة التأمين إعادة تمركز وتأهيل وهذا في ظل الانفتاح والتغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي.

ومن بين أهم المتغيرات العالمية التي تؤثر على سوق التأمين ما يلي:

(1) **عامل المنافسة:** إن التطور الاقتصادي الذي تشهده الدول يفعل الحركة التأمينية ويحقق استفادة كبرى لشركات التأمين ويزيد من إمكانياتها المالية مما يمكنها من التطوير المستمر، هذا ما أدى إلى زيادة عدد شركات التأمين وهذا بدوره أدى إلى نشوء عامل المنافسة وتأثيره على القطاع التأميني بشكل عام، حيث تعتبر المنافسة من آليات السوق الحرة وهي ظاهرة صحية طالما تكون مبنية على أسس صحيحة وتنعكس بشكل إيجابي على الجمهور، لكن الخطر يكمن في أن المنافسة الزائدة عن حدها تضر بمصالح شركات التأمين التي هي في نهاية المطاف جزء من الاقتصاد الوطني، حيث تنخفض أسعار التأمين بفعل المنافسة الحادة مما يجعل منها أسعاراً متدنية مقارنة بالأسعار العالمية.

(2) **تأثير اندماج الشركات:** إن الاندماج بين الشركات التأمينية المحلية خصوصاً الصغرى منها يمثل خطوة صحيحة وهو أمر مفيد للزبون من ناحية وللشركات المندمجة من ناحية أخرى، حيث ترتقي عادة الخدمات المقدمة للزبائن فيطراً تحسین على البرامج والخدمات المقدمة، كما تتحدد إمكانيات وموارد الشركات المتحدة

¹ جاري بيرتلس، جنون العمولة، ترجمة كمال السيد، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1999، ص 170.

² عبد العزيز فهمي هيكمل، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ماليا وفنيا لتشكيل ما هو أفضل وأقوى، كما أن الاندماج مع شركات عالمية يمكن من تكوين تكتلات تصمد في وجه المنافسة الشديدة في ظل العولمة.

(3) **تأثير الاستثمار الأجنبي:** بدأت العديد من الدول من فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي في مجال التأمين مما يساعد الدول الأجنبية الحصول على حصة كبيرة من القطاع الحكومي الذي يؤثر سلبا على الشركات الوطنية بإبعادها عن فرص ربحية ممتازة، وبالتالي لا بد من العمل على صياغة قوانين تعطي الأفضلية للشركات الوطنية بدلا من الشركات الأجنبية الذي يجب أن ينحصر عملها في عمليات إعادة التأمين التي عادة ما تكون مع شركات عالمية كبرى وليس في العمليات التأمينية داخل الدولة¹.

(4) **تأثير عامل الخصوصية:** إن خصوصية شركات التأمين أي تحولها من القطاع العام إلى القطاع الخاص يكون بهدف التخلص من الأمور التي تعيق الإدارة في اتخاذ قراراتها سواء ما يتعلق بنظام الاكتتاب أو سياسات الاستثمار، وكذلك التخلص من العمالة الزائدة وغير المنتجة بالإضافة إلى إعادة النظر في جدوى استمرار الفروع غير المنتجة، حيث تنتشر مئات المكاتب والفروع لشركات التأمين وبها عمالة لا عمل لها وأن غالبية هته المكاتب الإقليمية تعتبر عبئ على الفروع التي تتبعها.

(5) **تأثير المنظمة العالمية للتجارة:** تسعى هذه المنظمة إلى تحرير التجارة من كافة القيود ورفع مستوى الدخل القومي وزيادة الطلب على الموارد والاستغلال الأمثل لها، وتهدف كذلك إلى توسيع نطاق قواعد تجارة السلع لتشمل تجارة الخدمات التي تغطي مجموعة واسعة من الخدمات مثل قطاعات الخدمات المالية حيث يعتبر قطاع التأمين جزءا منها، لكن في ظل هذا العامل سوف تواجه الشركات الوطنية منافسة غير متكافئة من الشركات الأجنبية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم هذه الشركات وإمكاناتها المادية والبشرية والخبرات المتراكمة لديها، وبالمقابل فإن الجوانب الايجابية تتضح في زيادة المنافسة مع الشركات الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين خدمات الشركات الوطنية والعمل على رفع كفاءتها مما يعود بالفائدة على المستهلك.

¹ عزة عبد السلام إبراهيم، تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي، فرص وتحديات، قطر 2003، ص 80.

خلاصة الفصل

إن التأمين له أهمية بالغة في الاقتصاد إذ يساهم في زيادة الكفاية الإنتاجية، بحيث إن انتشار الاستقرار النفسي و الطمأنينة بين العاملين في أي مشروع يولد الاستقرار لدى المشاة، وهذا بدوره يؤدي إلى اكتساب الخبرة وزيادة الإنتاج، هذا إضافة إلى مساعدته على استقرار المشاريع الاقتصادية من حيث الأموال والعمال، إذا انه (التأمين) يضمن التعويض إلى خسائر الناتجة عن وقوع الأخطار التي تتأثر بها هذه المشاريع، وهذا الضمان يوفر لأصحاب المشاريع الشعور بالاطمئنان ويجنبهم تخصيص جانب من رأس مالهم لمواجهة المخاطر المختلفة وفيما يخص العاملين يكون هذا الاستقرار نتيجة التأمينات الأخرى التي يستفيدون منها.

مقدمة

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات جذرية أثرت على جميع القطاعات إنتاجية كانت أم خدمي، ولعل من وحرية التجارة، وتوقيع اتفاقية Globalisation أهم هذه المتغيرات انتشار فكر وفلسفة الاتجاه نحو العالمية لتتولى تطبيق المبادئ العامة للاتفاقية ومدى التزام الدول الأعضاء WTO المجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية وما يتوفر لديها من إمكانيات مادية وبشرية Global Companies بها، وانتشار الشركات العالمية العملاقة وتكنولوجية متطورة والتي أصبحت تمثل تحدي حقيقي للشركات العربية، وتحولات ثقافية تدعمها تكنولوجيا الاتصالات مما اضعف لحد كبير من الثقافات المحلية والقومية و الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية، كل ذلك على قطاع التأمين العربي وتطلعات العميل العربي في نواحي متعددة مما يستلزم إحداث تغيرات جذرية في نظم الإدارة، وتبنى إجراءات واستراتيجيات جديدة في نظم التسويق لتدعم موقفها التنافسي مع النظم العالمي.

المبحث الأول: اثر صناعة التأمين العربية في ظل العولمة

المطلب الأول : مناخ العولمة وصناعة التأمين العربية

تشهد الأسواق العالمية حالياً اتجاهات ومتغيرات جديدة أهمها تكوين تكتلات اقتصادية من خلال الاتفاقيات (كاتفاقية الجات) حيث تحررت تجارة الخدمات ومنها التأمين، فبعد إن كانت كثير من الدول العالم تفرض قيوداً كثيرة على سوق التأمين تغير الوضع الآن¹، وبنظره إلى السوق الأوربية المشتركة، يتضح انه بمجرد إنشائها صدرت العديد من القواعد التي تقضي بإزالة أي القيود على ممارسة نشاط التأمين وإعادة التأمين في دول السوق، وأدى ذلك بالطبع إلى زيادة حجم السوق الذي تمارس فيه شركات التأمين نشاطها وما تبع ذلك من متغيرات على المستوى العالمي نوجزها فيما يلي:

- ابتكار وتطوير وسائل التسويق والبيع.
- زيادة حجم النشاط بكسب عملاء جدد شدة المنافسة السعرية.
- زيادة عمليات الإنتاج (المشاركة والإعادة) بين شركات التأمين بالإضافة إلى توفير خدمات تأمين إضافية.

بين المؤسسات المالية ذات الكيانات الصغيرة حتى mergers and acquisitions الاندماج والتملك تصبح مؤسسات كبيرة الحجم تؤدي خدمات متكاملة وهو ما يؤدي بالتالي إلى خفض تكلفة هذه الخدمة.

1_ اثر المتغيرات العالمية على سوق التأمين العربي:

إن أهم احد الآثار المترتبة على تحرير قطاع التأمين وهنه التأمين دخول شركات الأجنبية إلى أسواق التأمين الإقليمية والمحلية، وكان على الدول الموقعة على الاتفاق أن تعدل قوانين الإشراف والرقابة بما بحيث تسمح بدخول رأس المال الأجنبي للمشاركة في تأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين، ففتح الأسواق الوطنية أمام صناعة التأمين العالمية. وتمشي مع ذلك كان يجب تحرير الأسعار وان تكون المنافسة الشريفة والمدروسة بين الشركات هي أساس التعامل في هذا المجال²

¹ خيرى عبد الحميد، تحديات العولمة وتنمية صناعة التأمين، مجلة الاقتصاد والاعمال، مارس 2002.

² بسام الساكت، اتفاقية الخدمات واثارها على صناعة التأمين، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، يناير 1995، ص 33-78.

2_ تأثير المنافس الأجنبي وأثره على سوق التأمين العربي¹:

ليس هناك تخوفا من الدخول الأجنبي في سوق التأمين العربي، ولكن زيادة عدد شركات التأمين داخل السوق سوف يترتب عليه تفتيت حجم النشاط وتوزيع محفظة الأعمال بين عدد كبير من الشركات، الأمر الذي ينخفض معه حجم استثمار هذه الشركات وينعكس ذلك سلبا على عائد الاستثمار كذلك فان هذه التغيرات خلقت مناخا استثماريا مناسباً لشركات التأمين الأجنبية التي تعمل داخل الأسواق المحلية والإقليمية حيث تستطيع هذه الشركات تحويل جزء من أموالها المتاحة للاستثمار في أسواقها المالية التي تميز بالاستقرار إلا انه من الممكن مواجهة هذا الوضع بالأساليب الآتية:

تتواءم مع ما Product Innovation and Variantes ابتكار وتنوع منتجات (وثائق) تأمينية جديدة سوف تقدمه الشركات الأجنبية:

إن وجود المنافس الأجنبي في سوق التأمين يتطلب توفير أنواع مبتكرة من المنتجات التأمينية لتغطية حاجات جديدة، أو لإشباع رغبات جديدة للعملاء، أو لتمييز منتجات شركة عن أخرى، إن تجديد الوثائق أو المنتج التأميني أو ابتكار منتج جديد قد يتم إما بتعديل شكل الوثيقة أو شروطها أو طرق تسويقها أو بإضافة مزايا جديدة بخلاف المزايا المذكورة في الوثيقة².

وقد كان السوق العربي سابقاً في هذا الخصوص ومتحارباً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى سبيل المثال قام سوق التأمين المصري كأحد الأسواق العربية بعدة خطوات ايجابية منها ما يلي:

على الصعيد الاقتصادي :

1_ اعتمدت وثيقة تأمين جديدة شركات الأوراق المالية من المخاطر وهي تغطي المسؤولية المهنية للشركات العاملة في سوق الأوراق المالية داخل البورصة، وأيضاً جرائم الأوراق المالية التي غالباً ما تحدث داخل شركات السمسرة وتدار بواسطة حساب مشترك وبألجنة متخصصة من شركات التأمين.

¹ نور الدين عبد الله نور الدين، تأثير المنافسة الأجنبية على شركات التأمين وإعادة التأمين العربية على ضوء اتفاقية الجات، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، يناير 1995، ص 145-159.

² صفوت علي حميدة، محمد نجاتي إبراهيم، وثائق التأمين المرتبطة بوحدة استثمارية ومدى ملائمتها للسوق المصرية، مجلة المحاسبة و افاداره والتأمين، جامعة القاهرة، العدد الخامس والخمسون، 2000.

2_ اعتمدت وثيقة تأمين جديدة خاصة بالضريبة العامة على المبيعات تغطي تقاعس الممول عن سداد أقساط الضريبة .

3_ وبمناسبة المناقشات التي تجرى حالياً لقانون الرهن العقاري فمن الممكن ان تدرس دور شركات التأمين في المساهمة بإنشاء شركات تمويل للمشروعات العقارية الممولة بقرض من البنوك.

وعلى المستوى الاجتماعي والقومي:

1_ اعتمدت وثيقة تأمين جديدة لتغطية الحجاج والمعتمرين في حالات الوفاة أثناء تأدية الفريضة وتشمل مصاريف نقل الجثمان إلى الوطن.

2_ ولحماية أفراد المجتمع خاصة الطبقات الفقيرة التي قد تفقد عائلتها بسبب خطأ الطبيب أو الجرح فقد اعتمدت وثيقة تأمين جديدة تغطي الأخطاء المهنية للأطباء.

3_ أيضاً أعدت وثيقة تأمين لتغطية ركاب القطارات بالسكك الحديدية ومترو أي شخص يتوفى أو يصاب نتيجة وقوع حادث داخل مصر وذلك في احد قطارات السكك الحديدية أو وحدات مترو الأنفاق.

4_ أيضاً أعدت وثيقة تأمين الحوادث الشخصية للمسافرين على الطرق السريعة ذات الرسوم وهي تغطي الركاب والسائق وفقاً للترخيص الصادر للمركبة بمبلغ عشرة آلاف جنيه عن الوفاة .

5_ يوجد أيضاً المشروع القومي على التأمين على العاملين المصريين بالدول العربية وهو الهدف الى تغطية مسؤولية قبل الغير خاصة في حوادث السيارات .

3_ التطوير والابتكار في وسائل التسويق والبيع:

ويعني ذلك إلا تقتصر المنافسة السعرية فقط بل يجب إن تتعداها في المنافسة غير السعرية وذلك عن طريق تقديم خدمات تأمينية حديثة غير تقليدية ومتميزة للعملاء والاهتمام بتصميم الخدمة، وإضفاء صفة المحلية أو، مع تنمية قدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة السريعة لرغبات Local Product Features الخصوصية العملاء والمتغيرات السوقية ، والتطوير حسن وسرعة الأداء خاصة فيما يتعلق بسداد وتسوية التعويضات في أسرع وقت ممكن وهذا يحتاج إلى:

1_ وسيط التأمين أو مسوق الخدمة التأمينية، حيث يلزم ان يكون مؤهلاً علمياً ومدرباً على نوعية تغطيات التأمين التي يسوق لها .

2_ تطوير نظام الوساطة وعدم اقتصره على الفرد بل يجب أن تقوم به المؤسسات متخصصة أما شخصيتها المعنوية وبها كوادرات ويكون لها الحق في الاتصال بمعدي التأمين في الخارج لتوزيع الأخطار ولديها المقدرة المالية للتحمل المخاطر.

3_ ضرورة استخدام الأساليب الحديثة في التسويق مثل التسويق الإلكتروني للخدمات التأمينية محليا وإقليميا ودوليا.

4_ التفكير في إقامة السوق العربي المشترك:

وذلك في الخدمات التي تعظم حجم السوق العربي في التأمين وتقف منافسا قويا للسوق الأجنبي مثل الصندوق العربي لإخطار الحروب حيث تمثل فيه تقريبا كافة شركات التأمين العربية ويؤدي دوره بنجاح.

5_ دراسة موضوع الاندماج بين شركات التأمين الصغيرة:

ويتم ذلك بخلق كيانات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة الشركات الأجنبية فيما يتعلق بتعظيم حجم الاحتفاظ وبالتالي يؤدي ذلك إلى تعظيم حجم الأموال المتاحة للاستثمار داخليا خاصة ان شركات التأمين تعتمد كثيرا على عائد الاستثمار في تغطية وتمويل خسائر بعض فروع التأمين (خسائر الاكتتاب) وسوف يشجع ذلك زيادة التعامل في بورصة الأوراق المالية كما يفتح مجالات استثمار جديدة لشركات التأمين.

6_ إعلاء مبدأ الربحية وليس حجم الاكتتاب:

وذلك بان تحاسب الشركة في نهاية السنة المالية على حجم الربحية وليس بحجم الأقساط أي العبرة أن تكون بنتيجة النشاط خلال العام هذا سيدفع كافة الشركات إلى ضرورة انتقاء الأخطار عند الاكتتاب وذلك بتسعير الجيد السليم والدراسة المتأنية للإخطار، فقد يعظم حجم الاكتتاب (حجم الأقساط) ولكن حجم الربحية يكون متدني جدا والعكس صحيح.

الاستفادة من الإمكانيات المتاحة والتطور الهائل في التكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمة التأمينية واجتذاب العملاء:

لقد أدى التطور السريع في التكنولوجيا المعلومات إلى منح قدرة كبيرة في الاتصالات إلى تكنولوجيا معالجة البيانات حتى أصبح العالم الذي نعيشه صغيرا، ولقد كان لذلك أثره ملموس على الأعمال الفنية للتأمين فعلى سبيل المثال، فان تكوين محفظة استثمار تحقق أعلى عائد ممكن يعتمد بالتأكيد على المعلومات المتاحة في سوق الاستثمار ويؤدي ذلك لتطوير قطاعات الحساب الآلي للشركات وربط جميع المناطق والفروع بنظام يسهل ويسر عملية الإصدار والتعويضات وجمع البيانات

7_ سياسة خصخصة شركات التأمين الحكومية¹:

وهي التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد يفيد ذلك في التخلص من الأمور التي تعوق الإدارة في اتخاذ قراراتها سواء ما يتعلق بنظام الاكتتاب أو سياسات الاستثمار، وليس هناك تخوفا من التحول إلى القطاع الخاص لان شركات التأمين أصلا بدأت قبل التمصير والاندماج في الستينات مع مراعاة الأمور الآتية:

__ إن الهدف الأساسي من التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص هو التخلص من العمالة الزائدة والغير المنتجة.

__ ضرورة إعادة النظر في جدوى استمرار الفروع الغير منتجة تنتشر مئات المكاتب و الفروع لشركات التأمين وبها عمالة لا عمل لها وان غالبية هذه المكاتب الإقليمية تقريبا تعتبر عبء على فروع التي تتبعها.

8_ تعظيم نشر الوعي التأميني²:

لابد أن يخرج الوعي التأميني من داخل شركات التأمين نفسها، لذا يجب أن تكون جميع العاملين في هذه الصناعة رسل لنشر الوعي لدى المواطن بالإضافة إلى دور كل من هيئات الرقابة على التأمين ولجان الوعي التأميني علة مستوى الوطن العربي في حماية حقوق حملة الوثائق وحل مشاكل القطاع ولدراسة واعتماد الوثائق ومنافسة التراخيص والمراكز المالية والموازنات والميزانيات مع الأجهزة المختصة. ويأتي دور الدولة في نشر الوعي التأميني عن طريق إجراء التأمين على ممتلكات الحكومية.

المطلب الثاني: أساليب تنمية أسواق التأمين العربية

تفرض التطورات العالمية المتلاحقة في كافة المجالات ضرورة التضامن وتدعيم وتقوية أوجه التعاون بين أسواق التأمين العربي، حيث يعد قطاع التأمين احد قطاعات الهامة التي تتأثر بالمتغيرات العالمية نظرا لدولية صناعة التأمين، ولذلك فانه من الضروري دراسة هيكل سوق التأمين العربي ومكوناته، ودوره الحالي في العمل الاقتصادي المشترك للوصول إلى رسم إستراتيجية للتعاون العربي في مجال التأمين تهدف إلى تطوير منظومة التأمين الحالية وإدخال خدمات تأمينية جديدة.

¹ جوزف الفضل، الرقابة الداخلية ودورها في شركات التأمين وإعادة التأمين، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، يناير 1994، ص54-35.

² حيري عبد الحميد سليم، الوضع الحالي لسوق التأمين العربية، ندوة اتفاقية الجات وأثارها على صناعة التأمين العربية، الاتحاد العام العرب للتأمين، القاهرة، يناير 1994، ص109.

وطبقا لبيانات عام 1999 يتكون السوق العربي للتأمين من 370 شركة تأمين منها 295 شركة وطنية و 75 شركة تأمين أجنبية يتركز معظمها في منطقة الخليج العربي ، و قد بلغت قيمة الأقساط المكتتبة 5760.8 مليون دولار ، أي أن متوسط دخل شركة التأمين في السوق العربي 15.6 مليون دولار سنويا من إجمالي الأقساط المكتتبة ، و هذا يعني أن حجم أقساط هذه الشركات متواضع جدا بالمقارنة بالمقاييس العالمية ، وهو ما يؤثر على إمكانياتها في توظيف الكفاءات الإدارية و تخصيص الأموال لأنشطة التدريب و البحوث ، و بلغ متوسط مساهمة عدد سكان الوطن العربي 266 مليون نسمة (الفرد في الوطن العربي 21.7 دولار سنويا من أقساط التأمين كما بلغ متوسط رأس مال شركة التأمين في السوق العربي في حدود 13.5 مليون دولار).

المطلب الثالث : استراتيجية التسويق في قطاعي التأمين العربي :

إستراتيجية قطاع التأمين العربي في ظل العولمة و السوق المفتوحة بالنسبة للتسويق يجب أن ينظر إليها بنظرة علمية واضحة في ضوء الحقائق التالية¹ :

تعتمد معظم شركات التأمين العربية في تسويق عملياتها على نظام الإنتاج بالأفراد ، أي المنتج الذي يعمل بالشركة كموظف يتقاضى مرتب و عمولة على إنتاجه .
أن بعض الأسواق يوجد بها سمسرة تأمين و لكن على شكل أفراد فقط ليس لهم ولاء لشركة معينة و يقومون بتقديم العميل لشركة التأمين كإنتاج و لا يتولوا مباشرة الخدمة و متابعتها كشرركات السمسرة وهنا الخلاف واضح من حيث أن مفهوم شركات السمسرة هو خدمة العميل بتقديم أحسن شركة تؤدي الخدمة له ، أما السمسار الفردي فيقوم بتقديم العميل للشركة في مقابل العمولة أو العائد من هذا التسويق .
إن المستوى العلمي و الثقافي و الفني للعديد من المنتجين الذين يعملون في هياكل شركات التأمين دون المستوى المطلوب ، مما يؤثر كثيرا على مستوى الخدمات التي تقدم على مستوى المنافسة في هذا المجال إذ غالبا لا يكون لديه الخلفية الفنية الكافية للإقناع ، مما يؤدي في النهاية إلى منح تخفيضات مالية و خصومات تؤثر بدورها في المستوى العام للمنافسة ، و تنحصر في النهاية إلى مجرد مقارنة بين الأسعار أو الأقساط بالنسبة للعميل .

إن هذا الأسلوب من التسويق يفقد العميل في جهاز الإنتاج لشركات التأمين لعدم وجود الاتصال السليم المستمر الواضح بين العميل و الشركة من خلال المنتج.

1 حسن حافظ، استراتيجيات التأمين العربي في التعامل مع الجات، المنافسة- التسويق- الاسعار، الاتحاد العم العربي، القاهرة/يناير1995،

في كثير من الأحيان يكون المستوى الفني للمنتج غير كافي لعمل الدراسة و نقل كافة البيانات للشركة حتى تتمكن من منح العميل أحسن الشروط بأقل تكلفة ومنحه التغطيات الضرورية الحدية اللازمة للأخطار التي يتعرض لها هو وممتلكاته و مسؤولياته .

هذا بجانب أنه إذا سمحت اتفاقية الجات بدخول رأس المال الأجنبي في قطاعه خدمات التأمين بصورة أو بأخرى فإن رأس المال المذكور سيجيء بأجهزته الفنية العالية الكفاءة مما يتيح له التسويق العلمي المتقدم الذي يتطلبه العميل مقارنة بخدمات إنتاجية قد تكون ضعيفة و غير كاملة منم بعض أجهزة الإنتاج المحلي . إن زيادة المنافسة و اشتدادها في المستقبل في قطاع التأمين ستؤثر من ما لاشك فيه على تكلفة الإنتاج بالنسبة للتسعير التجاري للخطر ، فإذا فترضنا تماثل أو تجانس أسس التسعير الفني بالنسبة للأخطار المختلفة فإن تحميل التكلفة الإنتاجية بالإضافة إلى التكلفة الإدارية على السعر الفني سوف يكون لها تأثير كبير على قدرة الشركة في المنافسة على الأسعار لأخطار مختلفة حيث تتمكن الشركة ذات المصارف الإنتاجية و الإدارية الأقل من التقدم بأسعار تقل عن شركات ذات مصاريف الإنتاجية و إدارية الأعلى مما سبق يتضح أنه حتى يمكن مواجهة تحديات المستقبل بالنسبة لقطاع التأمين العربي في مواجهة المنافسة الأجنبية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية ، ضرورة تطوير مفهوم الإنتاج في قطاع التأمين العربي من خلال إستراتيجية يمكن تحقيقها بالوسائل التالية.

- 1_ تأسيس بنك عربي للمعلومات التأمينية يغطي كافة الجوانب الفنية والمالية لقطاع التأمين العربي.
- 2_ تأسيس وتدعيم المعاهد العلمية التي تعد المنتج الفردي وفقا لمفاهيم التسويق الحديثة ليكون الوسيط الفعال في خلق واجتذاب العملاء المرتقين وكسب ثقة العملاء الحاليين وتأدية دوره كوسيط تأمين يقدم الخدمة للعميل في أحسن صورة .
- 3_ دراسة تطوير جهاز الإنتاج الفردي في الشركات بأنظمة أخرى مختلفة بحيث يمكن تجميع الجهود الفردي في صورة مجموعات أو شركات تعمل بصورة جماعية وليست مقتصرة على نشاط فردي، ويؤدي كل منتج في هذه المجموعة دوره المحدد بحيث تتكامل جهودات المجموعة للوصول إلى هدف معين، وفي هذه الحالة فان تكلفة الإنتاج تكون جماعية وليست فردية مما يساعد على التكامل والتعاون.
- 4_ بناء شبكة وسطاء التأمين على المستوى المحلي والإقليمي.
- 5_ تشجيع الشباب والكفاءات ذات المستوى العلمي والثقافي المناسب في الدخول في مجال الإنتاج الذي يحجمون عنه نتيجة لما يواجهونه من مشاكل كثيرة نتيجة عدم الإعداد السليم ونتيجة للتعامل مع أجهزة الإنتاج الحالية التي لم تسمح لها الفرصة الكافية للإعداد السليم.
- 6_ ربط النتائج الفنية للتأمين بالإنتاج وبالعائد المادي للمنتج بحيث لا ينحصر فقط بالنسبة لرقم الإنتاج، بل يرتبط أيضا بنتائج عملائه بحيث لا يتساوى النتاج الجيد بالإنتاج السيئ الذي يؤدي إلى خسائر مستمرة.

المبحث الثاني: أثر تبييض الأموال و مكافحته في ظل قطاع التأمين

المطلب الأول: الآثار الناجمة عن ظاهرة تبييض الأموال

يتجه البعض إلى الاعتقاد بأن نتائج غسيل الأموال قد تكون ايجابية خاصة للدول النامية، إذ تدر مدخولا جيدا يمكن استثماره في مشاريع إنتاجية لتلك الدول وقد يكون ذلك صحيحا نوعا ما إذا ما تم فعلا استثمار هذه الأموال في مشروعات إنتاجية متوسطة أو طويلة الأجل والتي من شأنها الإسهام في خطط التنمية وبالتالي الحد من ظاهرة البطالة وخفض معدلات التضخم، لكن ومن خلال التجارب التي مرت بها معظم الدول التي تتغاضى عن عملية تبييض الأموال على أراضيها فقد ثبت أن هذه الأموال تتجه غالبا إلى البحث عن الربح السريع والتوظيفات القصيرة الأجل دون النظر لما قد تسببه من مخاطر كبيرة على النظام المصرفي خاصة والوضع الاقتصادي بصفة عامة. ومن خلال ما سبق يمكن أن نذكر الآثار المترتبة عن تبييض الأموال فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية: من أهمها:¹

1- التأثير على الدخل القومي: تعتبر الأموال الهاربة إلى المصارف الأجنبية بالخارج استقطاعات من الدخل القومي للدولة التي تحققت فيها هذه الأموال، ذلك أن خروج هذه الأموال غير المشروعة إلى الخارج يحرم هذه الدولة من العوائد الإيجابية التي كان يمكن الحصول عليها لو تم تشغيل هذه الأموال داخلها، هذا ما يعني انخفاض الموارد المتاحة لتمويل البرامج الاقتصادية، كما تؤدي إلى التأثير السلبي على توزيع الدخل القومي نظرا لأن مصدر هذه الأموال غير مشروع وهذا يعني حصول فئة من المجتمع على دخل دون وجه حق ومثل هذا الدخل يتم انتزاعه من الفئات المنتجة في المجتمع وتحويلها إلى فئات غير منتجة التي تعمل على دخول غير مشروعة.

2- التأثير على الادخار المحلي: هناك علاقة عكسية بين هذه الظاهرة وبين الادخار المحلي، يعني أنه كلما زادت عمليات تبييض الأموال قل معدل الادخار، لأن هذه العمليات تؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج مما يقلل من الإدخارات التي يمكن أن توجه للاستثمار، وفي كل الأحوال يقيد القدر الموجه للادخار ويقل معدل النمو الاقتصادي.

3- التأثير على معدل التضخم: إن عملية تبييض الأموال تؤدي إلى حصول أصحابها على دخول كبيرة دون أن يقابلها زيادة في إنتاج السلع والخدمات في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإذا أضيف إلى ذلك نقص معدل الادخار ونقص إيرادات الدولة فإن ذلك يساهم في زيادة عجز موازنة الدولة مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

¹ صلاح الدين حسان السيسى، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص181.

4- التأثير على قيمة العملة الوطنية: تؤثر عمليات تبيض الأموال تأثيراً سلبياً على قيمة العملة الوطنية للدول بسبب ارتباطها بتهرب الأموال للخارج والذي يستلزم تحويل هذه الأموال للعملة الأجنبية وهذا يعني زيادة الطلب على هذه الأخيرة وانخفاضه على العملة المحلية وبالتالي تدهورها.

5- تشويه المنافسة: تؤدي هذه الظاهرة إلى تشويه المنافسة داخل القطاع المالي، وتبقى بصورة مصطنعة على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة التي تتأثر بإجراءات المبيضين مما يؤدي إلى تحويل هذه المؤسسات إلى محل تبيض الأموال وتقوم بمنافسة المؤسسات المالية الأخرى بطريقة غير مشروعة.

6- تشويه صورة الأسواق: إن الأموال غير المشروعة تمثل عائقاً أمام تنفيذ السياسات الرامية إلى تحرير الأسواق المالية من أجل اجتذاب استثمارات مشروعة وبالتالي تشوه صورة تلك الأسواق.

الفرع الثاني : الآثار الاجتماعية: من أهمها ما يلي:¹

1- التأثير على البطالة: لا يمكن الفصل بين عمليات تبيض الأموال ومعدلات البطالة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية حيث أن هروب الأموال من البلاد يعني تعطيل جزء من الدخل القومي عن الاتجاه للاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين حتى يمكن تخفيض حجم البطالة.

2- انتشار الأوبئة: تؤدي هذه الظاهرة إلى نتائج سيئة على المجتمع حيث تؤدي إلى انتشار الأمراض وتفتك الإنسان وتدمير رفاهيته وخاصة الأمراض الناتجة عن انتشار المخدرات على نطاق واسع من حيث تعاطيها والاتجار بها.

3- تدني مستوى المعيشة: تؤثر هذه العمليات في توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيء وزيادة أعباء الفقر واتساع الفجوة بينهم وبين الأغنياء، ويعني ذلك وجود آثار سلبية لتوزيع الدخل ومن ثم وجود علاقة عكسية بين تبيض الأموال واختلال الهيكل الاجتماعي ومشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين للمجتمع.

الفرع الثالث : الآثار السياسية: ومن بينها نجد:

1- السيطرة على النظام السياسي: في إطار عمليات غسيل الأموال فإن الدخول والثروات غير المشروعة والنجاح في إخفائها تؤدي إلى جعل أصحابها مصدر قوة وسطو وسيطرة على النظام السياسي وإلى احتمال فرض قوانينهم وإرادتهم على المجتمع كله.

¹ محمد عمر الحاجي، غسيل الأموال، الطبعة الأولى، دار المكتبي، سورية، 2005، ص 82-87.

2- تمويل النزاعات الدينية والعرقية: إن الأرباح الناتجة عن تبييض الأموال تمول بعض أعنف النزاعات الدولية الدينية والعرقية، حيث يقوم المبيضون ببث الخلافات الداخلية وإشعال الفتن ويعمدون إلى تمويلها بالسلاح والمساعدات و غيرها بواسطة الأموال القذرة.

لقد تكاثفت منذ فترة الجهود الدولية لمكافحة عمليات غسيل الأموال، حيث توجه الأمم المتحدة تحذيرا جديدا للمجتمع الدولي من خلال تقرير بالمستندات يرفع الراية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال التي أخذت تنفذ من الثغرات المصرفية في الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، إلا أنه من المؤسف حقا أن نقول بأن اليقظة جاءت متأخرة كثيرا عن ميعادها، وكان يفترض إعداد العدة لمواجهة الأمراض عند بداية السياسة الوقائية للتحويل الاقتصادي، وفي المراحل الأولى لتفكيك الاقتصاد الموجه.

المطلب الثاني: شركات التأمين قناة لتبييض الأموال ومكافحته

أصبحت ظاهرة تبييض الأموال لا تتم فقط على مستوى البنوك وإنما مست كذلك شركات التأمين وأصبحت هذه الأخيرة كقناة تتم من خلالها عمليات غسيل الأموال.

الفرع الأول: ظاهرة تبييض الأموال من خلال شركات التأمين

لقد أوضحت التجارب العملية أن قطاع التأمين مجال ممكن لحدوث عمليات غسيل الأموال نظرا للعوامل الآتية:

- ضخامة حجم صناعة التأمين.
- تنوع منتجات التأمين وسهولة الحصول عليها.
- هيكل أو تركيبة النشاط التأميني.
- قد يتعدى نطاق التأمين في بعض الحالات حدود الدولة الواحدة.
- يتم توزيع منتجات التأمين عادة من خلال وسطاء أو سماسرة لا يخضعون لرقابة أو إشراف الشركة التي يقومون بتوزيع منتجاتها.

لقد أظهرت تقارير حول طرق عمليات غسيل الأموال الصادرة عن FATF* أن عملية غسيل الأموال في شركات التأمين تمر بثلاث مراحل¹

* FATF هي هيكل حكومي دولي مستقل، هدفها تطوير وترقية التأمين على المستوى الدولي والمحلي من أجل مكافحة غسيل الأموال و التهريب المالي.

¹ www.minshawi.com/other/jejf.852pdf.

✓ مرحلة الإحلال :

تتحقق هذه المرحلة عندما يتقدم غاسل الأموال إلى أحد الوسطاء بطلب شراء وثيقة تأمين حيث يتم عادة التأكد من هوية العميل باستخدام بطاقة الهوية الشخصية وذلك اعتمادا على ثقة الشركة في هذا السمسار، وبعد اختيار وتوقيع الوثيقة المناسبة يتم تحديد الأقساط المناسبة من قبل الوسيط، ويتم تحويلها إلى شركة التأمين المحلية أو الخارجية .

✓ مرحلة التغطية:

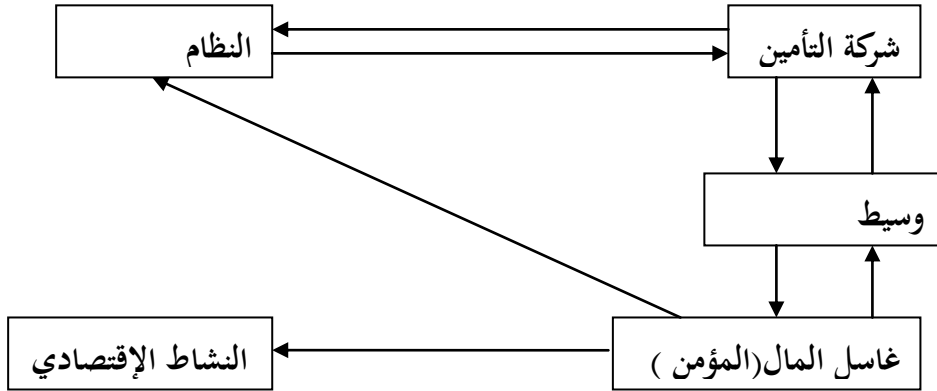
تتحقق هذه المرحلة عندما تتسلم الشركة من العميل بعد حوالي شهرين مثلا إشعارا بطلب إلغاء الوثيقة وإنهاء العقد، بسبب تغير الظروف الخاصة بالعميل وطلب استرجاع جزء من الأقساط المدفوعة من خلال شيك مصرفي، وسوف يقوم غاسل المال بإيداع هذا الشيك في حسابه الخاص، وعند التحقق من مصدر هذا الشيك يظهر أن مصدره مشروع وبالتالي تتم التضحية بجزء من المال المغسول، والمتمثل في الفرق بين ما دفع من أقساط وبين ما أسترده منها بهدف المحافظة على الباقي .

✓ مرحلة الدمج:

تتحقق هذه المرحلة عندما يتم استخدام الجزء المسترد من الأقساط في شراء أصول حقيقية أو غير حقيقية، أو شراء وثيقة تأمين أخرى، حيث يقوم غاسل المال بطلب إصدار أكثر من وثيقة تأمين وقيم مختلفة من قبل عدة شركات تأمين قد تكون محلية وبعضها الآخر خارجي، وسيتقدم الغاسل بعد ذلك إلى هذه الشركات بطلب إلغاء هذه الوثائق، حيث قد يتم إلغاء جميع الوثائق في نفس الوقت، وقد يتم إلغاء واحدة في تاريخ معين، ويتم إلغاء الباقي بعد ذلك في أوقات متفرقة ومتباعدة درءاً للأخطار، وسيتقاضى غاسل المال في هذه الحالة عدة شيكات مصرفية من جميع الشركات المؤمنة بقيم الأقساط المسترجعة، ويتم إيداع الشيكات بعد ذلك في حسابه الخاص حيث يظهر مصدر هذه الأموال في هذه الحالة على أنه مشروع .

ويوضح الشكل الآتي كيفية حدوث غسيل الأموال في التأمين حيث يقوم غاسل المال بشراء وثيقة التأمين من خلال الوسيط، وبالتالي يتم دفع القسط إلى الوسيط الذي يحوله إلى شركة التأمين والتي تقوم بدورها بإيداع القسط في حسابها لدى البنك، ثم يتم إنهاء العقد قبل انتهاء مدته الزمنية فيقوم المؤمن بسحب قيمة الجزء المرجع من القسط من حسابه لدى البنك ليقوم بدفعه الوسيط الذي يقوم هذا الأخير بدفعه للمؤمن له وهو غاسل المال، والذي يقوم بدوره بإيداعه في حسابه لدى البنك أو استغلاله في النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم 03: عملية غسيل الأموال في شركة التأمين

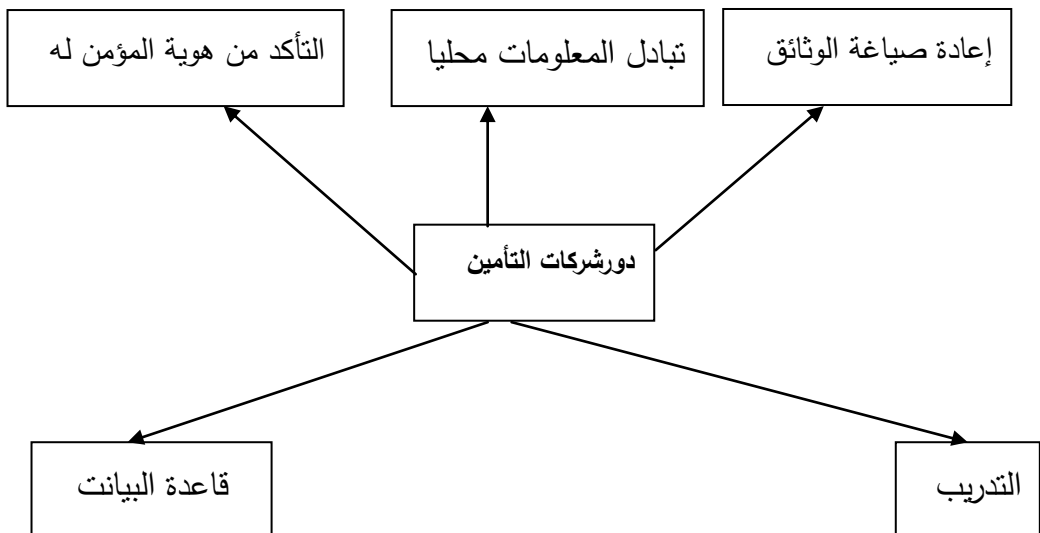


المصدر: www.minshawi.com/other/jerf.852.pdf.

الفرع الثاني: دور التأمين في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال

تتسابق دول العالم في وضع القوانين والإجراءات الحازمة لمنع انتشار ظاهرة غسيل الأموال التي أدت في الآونة الأخيرة إلى إلحاق الضرر باقتصاديات تلك الدول ولهذا الغرض نحاول عرض هذا الشكل الذي يبين دور قطاع التأمين في التصدي لهذه الظاهرة.

الشكل رقم 04: دور شركات التأمين في التصدي لظاهرة تبييض الأموال



المصدر: www.minshawi.com/outside/300.htm.

يوضح الشكل دور شركات التأمين في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال من خلالها، والمتمثل في اتخاذ العديد من الإجراءات الاحتياطية وتمثل هذه الإجراءات فيما يلي :

- إعادة صياغة وثائق التأمين من الأضرار بحيث يكون العقد جائزاً للشركة ولازماً للمؤمن له.
- التأكد من هوية المؤمن له من قبل الشركة في الحالات التي يتم التعاقد فيها، أو إصدار الوثائق من قبل أحد الوكلاء أو الوسطاء، وعدم الاكتفاء بإجراءات التأكد من الشخصية التي يقوم بها الوكيل أو الوسيط تبادل المعلومات مع الشركات المحلية والمتعلقة بشخصيات المؤمن لهم، وبالوثائق التي يتم إلغاؤها أو تصنيفها قبل انتهاء مدتها الزمنية.
- تبادل المعلومات مع الشركات العالمية في حالة وجود وثائق تأمين يتعدى نطاقها.

إقامة دورات تدريبية لموظفي الشركات حول الحالات التي تتم فيهل غسيل الأموال وحول العمليات التي يمكن من خلالها غسيل الأموال.

المشاركة في إتمام إقامة قاعدة البيانات مع هيئة الرقابة على التأمين. ويتمثل دور الأفراد في المحافظة على الاقتصاد الوطني من خلال العمل في الأنشطة الاقتصادية المشروعة ومن خلال الإبلاغ عن حالات غسيل الأموال المؤكدة والمشتبه فيها.

المطلب الثالث: جرائم الخطف والقرصنة

إلى القرصنة الحديثة على أنها عبارة عن مجموعة من رجال مسلّحين ببنادق ومناجل يركبون سفينة تحت جنح الظلام، ويحتجزون البحارة بعنف، ويبحثون في الحمولة على بضائع يسهل نقلها. والفارق الوحيد بين القرصنة وما يُعرف بالنهب في البر هو أن الأولى تتم في عرض البحر. لكن الخطف مقابل الحصول على فدية أصبح فجأة الوجه الجديد للقرصنة الحديثة، وهو حدث في غالبية الهجمات التي تمت خلال السنوات القليلة الأخيرة .

واليوم، اختلفت كتيار إلى حد كبير العواقب بالنسبة إلى أصحاب السفن الأفراد، إلى جانب دور شركات التأمين في مساعدة القطاع الخاص على التخفيف من هذه الهجمات. ففي حين ركز المجتمع الدولي كثيراً على خطط منهجية وإستراتيجية لمكافحة القرصنة، فضلاً عن التكاليف المادية للقرصنة الصومالية على التجارة العالمية، من الملاحظ أن احتياجات أصحاب السفن الأفراد، المرغمين على مواجهة واقع الاستيلاء على سفنهم لفترة طويلة وخطف البحارة فيها مقابل فدية، لم تلقَ القدر نفسه من الاهتمام¹.

¹ ديريك رودجرز، الخطف في البحر: وجهة نظر شركات التأمين، دراسة ملفات ضمن المؤتمر الثاني حول مكافحة القرصنة، الإمارات العربية المتحدة، ص2.

في هذا الصدد، يُشار إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNCLOS في العام 2891 تتضمن السلب والاحتجاز ضمن تعريفها للقرصنة. فلطالما كان النهب أو السرقة، على مر التاريخ، مصدر القلق الرئيسي خلال النقل البحري للسفن التجارية. عادة، كانت تتم سرقة ممتلكات البحارة الشخصية، ومحتوى خزانة السفينة التي توضع فيها الأموال النقدية اللازمة لدفع الرواتب، ورسوم الميناء والحمولة. وكانت تُعتبر العملية ناجحة إذا تمكن القراصنة من الهرب سريعاً إلى موضع آمن قريب عادة إلى ساحة الجريمة، نظراً لمحدودية المعدات المتوفرة. أصبح هذا السيناريو سائداً في بعض المناطق لدرجة أن بعض شركات النقل البحري بدأت تعتمد ترك مبلغ من المال في خزانة السفينة، لكي يجد القراصنة مطلبهم على الفور، ويغادروا السفينة بدون أن يؤذوا البحارة. تشكل هذه الطرق القاعدة التاريخية للقرصنة الحديثة، ويمكن أن تتناقض بوضوح مع تلك التي يتبعها القراصنة الصوماليون اليوم.

لقد كان لهذا التغيير في النهج تداعيات خطيرة على مالك السفينة. فلدى التعامل مع حادثة سطو، لا يهم ما إذا كان الهدف هو محتويات الخزانة أو ممتلكات البحارة أو البضائع المحملة. فالسبيل للحصول على تعويض مالي ودعم للبحارة واضح نسبياً بما أنه يمكن التعامل مع المسألة من خلال سياسات التأمين البحري وإجراءات دعم البحارة. في الواقع، تشكل الحادثة عبئاً إدارياً أكثر مما تطرح أزمة خطيرة. لكن بروز القرصنة الصومالية أرغم أصحاب السفن على الاضطلاع بدور جديد وأكثر صعوبة، لا سيما وأنهم أصبحوا الآن عنصراً مشاركاً ناشطاً يواجه احتمال التفاعل مطولاً مع المجرمين أنفسهم ضمن إطار أكثر خطورة¹.

فضلاً عن ذلك، يضطر أصحاب السفن إلى العمل مع أطراف أخرى معنية بالمسألة، مثل الحكومات المتعددة التي تمثل جنسيات البحارة المختلفة، ووسائل الإعلام، والممثلين عن قوة الواجب البحرية، إلى جانب أفراد العائلة الذين قد يدين البعض منهم أداء أصحاب السفن، ويحملونهم مسؤولية النتائج، فيعيقون عن غير قصد عملية التوصل إلى حل ناجح عبر محاولة التأثير على اتخاذ القرارات قد يؤدي هذا كله إلى إحداث خلل كبير في سير العمليات يوماً بعد يوم. كما يمكن للتعامل مع حدث مماثل أن يشكل ضغطاً لم يسبق له مثيل على ماديات صاحب السفينة، لا سيما وأنه يترتب عليه أن يتحمل تكاليف الفديات التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، بالإضافة إلى نفقات كبيرة طوال عملية قد تستغرق ستة أشهر أو أكثر. لذا، فإن عبئاً مماثلاً في سوق شحن صعبة، مقترناً بمطالب على الوقت وتركيز المدراء التنفيذيين الرئيسيين، قضى تماماً على عدد من المالكين الصغار الذين كانوا يعملون أساساً في ظل ظروف مادية صعبة. لذا، ونظراً للخطر الذي يهدد حياة البحارة، ولكارثة بيئية محتملة، إلى جانب عدد قليل من الخيارات للحصول على دعم خارجي، التجأ عدد من المالكين إلى شركات خاصة متخصصة في مجال مساعدة العملاء في حالات الخطف البري مقابل فدية والتهديد بالابتزاز لكي يحصلوا على

¹ ديريك رودجرز، مرجع سابق، ص 3.

التوجيه اللازم لاجتياز الأزمة بدلاً من محاولة التعامل معها بأنفسهم. ولطالما ارتبطت استجابة الاستشاريين بسياسة تأمين غير بحري، تُعرف بالتأمين ضد الخطف مقابل فدية.

عادة يتم وضع سياسات التأمين هذه على ضوء مطالب تقوم بها عصابات إجرامية تهدد بالقتل، أو الأذية، أو إلحاق أضرار بالمتلكات، إذا لم تتم تلبية مطالب مادية معينة. وقد تم وضع هذه السياسات لتأمين الخبرة اللازمة لحل مشكلة الخطف بدون وقوع خسائر في الأرواح، مع ضمان تعويض الفدية نفسها مع مجموعة واسعة من النفقات التي تم تكبدها خلال عملية الإفراج الناجحة وبعدها. ويُشار إلى أن شركات التأمين ضد الخطف مقابل فدية لا تأخذ على عاتقها عملية دفع الفدية، لكن المالك يحصل على تعويض بعد فترة قصيرة من الإفراج عن المخطوفين، وينال تعويضاً عن النفقات الكثيرة التي تكفل بها، ما يخفف من الضغوط المالية أثناء العملية بروتها. وعلى الرغم من أهمية العنصر المالي، إن الدور المهم الذي لعبته شركة التأمين ضمن سياق القرصنة الصومالية يقضي بوضع ذوي الخبرة والمعرفة في مراحل حوادث الخطف مقابل فدية وآليتها في تصرف أصحاب السفن. فبدون هذه الخبرة، يضطر هؤلاء إلى التعامل مع الأزمة بمفردهم، ما يزيد من احتمال وقوع خسائر في الأرواح والتسبب بأضرار بيئية¹.

لكن لا بد من الإشارة إلى أنه بينما يوجد أناس أكثر في المجال الأمني ممن يدعون الخبرة في هذا الإطار، قلة هم الذين تلقوا تدريباً كافياً في هذا المجال. لذا، عمدت بعض شركات التأمين إلى حصر خدمات أربع المستشارين

لديها بالعملاء الخاصين بها، ما يشكل خطراً على المالكين غير الحسني الاطلاع في مجال التأمين بشكل عام، ناهيك عن هذه الحالات على وجه الخصوص، لأن إسداء نصيحة سيئة يساوي الافتقار إليها من حيث النتيجة، حين تكون حياة الأرواح في خطر. بالإضافة إلى ذلك، إن الأشخاص الذين يقدمون هذه الخدمات، يتعاملون مع موضوع إدارة الأزمات، وليس الأمن بحد ذاته، وبالتالي فإن الخبرة المتكسبة من أدوار سابقة ضمن الهيئات العسكرية، أو هيئات إنفاذ القانون ليست كافية لادعاء التمتع بالخبرة في هذا المجال. ففي المقام الأول، يجب على الاستشاريين أن يعملوا مع أصحاب السفن آخذين مصالحهم بعين الاعتبار. أما الهدف المباشر فهو سدّ فجوة معلوماتية واسعة عبر تقديم فوائد سنوات من الخبرة في مجال قضايا الخطف، لكي يتمكن المالكون من اتخاذ قرارات مطلّعة. يقتصر دور الاستشاريين على تقديم المشورة، لذا يجب أن يسعوا إلى مساعدة الشركة على خلق فريق لإدارة الأزمات لكي تكون أدوار الأشخاص المعنيين ومسؤولياتهم واضحة، فيتم اتخاذ القرارات بشكل منظم وحاسم، أما أحد أهم الأدوار في هذا المجال فهو دور من يتولى عملية التواصل الذي يجب أن يدرسه المستشار على كيفية الرد على المطالب والتهديدات، إلى جانب طرق التواصل مع القراصنة المفاوضين. فشركة الاستشارات الجيدة تساعد على تحديد أصحاب المصالح الرئيسيين، مثل الهيئات الحكومية، ووسائل الإعلام، وأفرد العائلة،

¹ ديريك رودجرز، المرجع السابق، ص4.

وسلطات الائتلاف، قبل بروز المصالح المتضاربة المحتملة . كما أنها تطلع صاحب السفينة على الصعوبات اللوجستية المتعلقة بجمع الفديات، ونقلها وتسليمها قبل وصول المفاوضات إلى المرحلة الأخيرة . بالإضافة إلى ذلك، إنها تنصح أولئك الذين يستطيعون_ تقديم المشورة في ما يتعلق بالتداعيات القانونية للخيارات المطروحة . أخيراً، يجب أن يعمل الاستشاريون مع صاحب السفينة على تقديم الدعم اللازم في مرحلة ما بعد الإفراج، وعلى استخراج المعلومات من البحارة.

يجب اعتبار المذكور أعلاه ملخصاً أساسياً جداً لجوانب الدعم الكثيرة التي توفرها المكاتب الاستشارية الخبيرة في مجال قضايا الخطف . في نهاية المطاف، يسعى هؤلاء الاستشاريون إلى الحد من مشكلة بالغة التعقيد والحساسية تتطلب تنسيقاً حذراً بين مصالح متعددة متعلقة بالحدث، بهدف التوصل إلى إطلاق سراح أفراد الطاقم بأسرع وقت ممكن . وتجدد الإشارة إلى أن عدداً من المالكين الصغار الأكثر استفادة من هذه الخبرة والموارد لنشرها هم أقل من يلقي دعماً من هذه السياسة . لا شك في أن المسؤولية العامة لضمان حرية الملاحة في المياه الدولية تقع على عاتق الدول . وخلال الأشهر والسنوات المقبلة، سيتم تركيز الأفكار والطاقة والموارد على الحد من هذا التهديد والقضاء عليه في نهاية المطاف . لكن يترتب على المالكين الأفراد حماية طاقمهم وسفنهم وبضائعهم مع تحقيق توازن بين حياة الأرواح مقابل مطالب القراصنة، والموارد المالية المتاحة لديهم والمصالح المتضاربة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والخاصة.

حتماً يمكن القول إن شركات التأمين ساعدت على الحد من تأثير القرصنة الصومالية عبر تأدية دورها التقليدي، ألا وهو نقل المخاطر . يمكن القول إنها أسهمت في التوصل إلى حل نهائي عبر الحث على استعمال أفضل الممارسات الأمنية على متن السفن . فبالنسبة إلى أصحاب السفن الذين يواجهون احتمال التفاوض على مدى ستة أشهر بشأن مصير البحارة والسفينة، إن الدعم المهني والخبرة المقترنين بسياسة التأمين ضد الخطف والمطالبة بفدية، وسعت نطاق دور التأمين البحري التقليدي، عبر تقديم إرشادات عملية فريدة من نوعها . حتى مثل هذا الوقت، يتم القضاء تماماً على التهديد، ويجب أن تحرص شركات النقل البحري عموماً، وأصحاب السفن الصغيرة خصوصاً، على عدم الاستخفاف بمستوى الدعم المطلوب لضمان التوصل إلى حل ناجح، وتمكينهم من مواصلة عملهم الخطير في الواقع، ليست ظاهرة الخطف مقابل الحصول على فدية جديدة . فهي كانت واقعاً على الأرض لدى منظمات في مناطق عديدة طوال عقود . وفيما لم يحصل أصحاب السفن إلا خبرة قليلة في مجال التعقيدات والمخاطر المرتبطة بهذا الحدث، فإلى أن يجدوا أنفسهم فجأة مسؤولين عن النتيجة، يمكن لشركات النقل البحري الاستفادة إلى حد كبير من الدروس الصعبة التي تعلمها العاملون خارج مجال النقل البحري، وأن تركز على حلول القطاع الخاص التي تم وضعها مع الوقت، وذلك بهدف نيل الدعم المناسب.

المبحث الثالث : تحديات قطاع التأمين في ظل العولمة

إن التطورات العالمية التي شهدتها العالم اجتاحتها كل الأصعدة في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية والتي كان لها انعكاسات على اقتصاديات دول العالم الثالث بما فيها الجزائر والتي تتجسد في تحرير تجارة الخدمات بما فيها خدمة التأمين واعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي وانفتاح آلية السوق وهذا ما يجعل أسواق المال الجزائرية خصوصا سوق التأمين إمام التحديات كبيرة يتطلب اجتيازها القيام بإصلاحات بهدف التأقلم مع المتغيرات الجديدة.

المطلب الأول : دوافع تهيئة وإصلاح قطاع التأمين

إن القوانين المتعلقة بالتأمينات كغيرها من القوانين لا تنطلق من حاجيات المواطنين والمهنيين بل تنطلق من تكيف مع العولمة بإتباع مجموعة من الإجراءات وهذا بهدف مواكبة هذا القطاع لكافة التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي:

الفرع الأول : خصخصة شركات التأمين

قامت السلطات العمومية باتخاذ إجراءات خصخصة شركات التأمين من خلال إعادة النظر في طريقة التسيير وهذا بغرض اختراق السوق باستخدام سياسة تخفيض الأسعار والتكلفة، والحصول على شركات ذات كفاءات إدارية وتقنية .

إن عملية خصخصة شركات التأمين لها خصوصيات و هذا راجع إلى أن أصول الشركات ليست أصول حقيقية فقط و إنما هناك المحفظات و العقود التي يجب تقييمها حسب قيمتها الحقيقية و هذا يتطلب تدقيق و أعمال خبرة جد دقيقة¹.

وهي تسيير في نفس سياق التوجه نحو خصخصة كل الشركات المتعلقة بالخدمات وبإمكانها المنافسة خصوصا عن طريق خفض الأسعار و تمت هذه العملية من خلال دخولها إلى البورصة وهي الطريقة الأنجح بسبب مردودية الشركات ولقد اختار المجلس الوطني للتأمين وإعادة التأمين كمرحلة أولى لفتح رأس المال في القطاع

الفرع الثاني : المؤسسات الدولية التجارية والمالية وقطاع التأمين

لقد قدمت الجزائر طلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في سنة 1996 ، وبتاريخ 1996/06/05 أصبح هذا الطلب رسميا ، وقد عرف ملف الانضمام عدة مراحل من بينها مرحلة المفاوضات التي بدأت في 1996/10/17 ، ومن بين المجالات التي مسها التفاوض الخدمات المالية ومن بينها خدمات التأمين (التأمين على الحياة والتأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث) وخدمات إعادة التأمين، خدمات المساعدة التأمينية بما فيها السمسرة والوكالة.

¹ Abdel madjid messoudi, le principe de privatisation de compagnies publuques est engagé,(O.P.Cit), p 16.

لقد فرضت المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر فتح سوق الخدمات ومن بينها سوق التأمين أمام المتعاملين الخواص الأجانب من خلال فتح المجال أمام الوكالات الأجنبية وهذا بعد تقديم ضمانات على حسن الإدارة إلى المنظمات العالمية وتعجيل هذا المسار والتعريف بشركات التأمين الجزائرية سواء العامة أو الخاصة. بالإضافة للمؤسسات الدولية التجارية هناك ضغوط من طرف المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي وهذا راجع للاقتصاد الوطني المشبع بالديون

الفرع الثالث : الاستثمار الأجنبي في قطاع التأمين

في إطار تنظيم نشاط التأمين وتوسيع مجالاته خاصة في ظل تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم نموها وإعادة الهيكلة الصناعية بات من الضروري فتح التأمين لتحديث أطره القانونية وأشخاصه الطبيعية والمعنوية ومن وضع ضمانات وقائية وعصرنة نشاطه لتحفيز الاستثمار خاصة الأجنبي ولبلوغ هذا الهدف لابد من السماح لشركات التأمين الأجنبية بفتح فروع لها بالجزائر وهذا لإحداث جو تنافسي إن الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بالتأمينات لها الكفاءة و التجربة و الأموال الضخمة و هذا يدل على أن لها وزن كبير و في المقابل لا تملك الجزائر الإمكانيات اللازمة لمراقبتها كما أن هناك خطر إفلاس الشركات الأم و الذي سيكون له أثر سلبي على الاقتصاد الوطني ككل و بصفة خاصة قطاع التأمين .

الفرع الرابع : التأمين والمنافسة

إن تحرير قطاع التأمين بتسرع ينجر عنه حتما تنافس غير سليم وفوضوي بين المؤسسات المتواجدة في السوق والملاحظ أن المؤسسات العمومية التي كانت لوحدها في السوق وجدت نفسها إلى جانب مؤسسات جديدة ذات رؤوس أموال خاصة وطنية أو أجنبية تراحمها، بينما المشرع الجزائري بادر بالنصوص المتعلقة بالتحرير أسس هذه النصوص بغرض تطوير السوق لاسيما عبر ترقية التأمين نحو القطاعات الأخرى التي لم تستغل بعد.

المطلب الثاني : تشخيص سوق التأمين الحالي

من القطاعات المالية الجزائرية الخاضعة للإصلاح نجد قطاع التأمين والذي تملك فيه الدولة شركات التأمين الكبرى وأهمها : المؤسسة الوطنية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين / الشركة المركزية لإعادة التأمين الشركة الجزائرية لضمان الصادرات وبفضل الإصلاحات التي عرفتها خاصة مع صدور القرار الحكوم بالذي سمح لشركات التأمين بتوفير خدمات خارج نطاق اختصاصها وبسبب الرغبة في تفعيل خدمات التأمين في ضوء المنافسة مع شركات التأمين الخاصة .

شهدت شركات التأمين الوطنية نموا اضافيا ويمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : الإنتاج التأميني حسب الفروع للفترة 1994 – 1995 الوحدة: 10دج

النسبة لسنة 1995	النسبة لسنة 1994	1995	1994	الفروع
32.19	34.02	3874	3000	السيارات
27.60	25.03	3322	2207	الاخطار الصناعية
21.83	19.13	2628	1687	النقل
6.47	10.93	779	964	الاخطار البسيطة
7.33	5.30	883	468	الاخطار الفلاحية
4.54	5.54	547	489	تأمين الاشخاص
-	0.009	-	0.8	تأمين القروض
%100	%100	12033	8815.8	المجموع

المصدر : معلومات مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي -المدينة-

نلاحظ من الجدول ان :

تأمينات على السيارات : ارتفعت قيمتها من سنة 1994 الى 1995 و هذا بسبب ارتفاع الحوادث نتيجة عدم

وجود نظام فعال للحماية من حوادث المرور ، اما انخفاض النسبة من 34.02 % الى 32.19 % و المتعلقة بالحصة السوقية راجع الى ان الاجراءات القضائية و تسوية الحوادث و خاصة الجسدية منها بطيئة ، وفي بعض الاحيان السائقون يدلون بتصريحات غير كاملة و متأخرة و مغشوشة ، كما ان الوثائق لا ترسل بانتظام من ادارة الى اخرى (الدرك الوطني ، مصالح الامن ، النيابة العامة ، شركات التأمين) وغالبا التعويضات المحددة من طرف المحاكم تعسفية و غير حقيقية.

- ارتفعت الحصة السوقية للتأمينات على الاخطار من 25.03 % الى 27.60 % وهذا راجع الى انجاز وحدات صناعية جديدة بصورة مكثفة .

- تعتبر نسبة التأمين على الاشخاص منخفضة مقارنة مع الفروع الاخرى وهذا راجع الى عدة اسباب من بينها: ضعف الدخل ، نقص الاشهار، عوامل نفسية و اجتماعية و غيرها.

فيما يتعلق بتأمين القروض فبنسبة منخفضة جدا لا نه اجراء جديد ولم تكن هناك قوانين تشريعية تقضي بإجباريته على البنوك ، إضافة الى ذلك ان الدخل الفردي منخفض و هذا لا يسمح للفرد ان يقوم بالعديد من التأمينات.

وفي الاخير يمكننا القول ان التأمين على السيارات يحتل المرتبة الاولى و هذا راجع لطبيعة هذا النوع من التأمين المتمثلة في صفة الاجبار

الجدول رقم 03 : الانتاج التأميني حسب الشركات للفترة 1994 – 1995 الوحدة :10دج

النسبة لسنة 1995	النسبة لسنة 1994	1995	1994	الشركات
36.89	41.62	4898	4038	SAA
26.84	25.61	3564	2485	CAAR
23.64	21.16	3139	2053	CAAT
12.52	11.48	1663	1114	CNMA
0.075	0.12	10	12	MAATEC
%100	%100	13274	9702	المجموع

نلاحظ تطور جد ملحوظ في كافة نشاط شركات التأمين (عدى MAATEC) من سنة 1994 الى 1995 وهذا راجع الى استقلالية المؤسسات التي اصبح لها حق بممارسة نشاط التأمين في جميع الفروع مما يعني نهاية التخصص على الصعيد الاقتصادي و التحول الى النظام التنافسي

الجدول رقم 04 كثافة التأمين

2000	1999	1998	1197	
19513556	17138277	16353873	16011227	رقم الاعمال الاجمالي للقطاع الوحدة 1000 دج
30506679	30049920	29600000	29483000	عدد السكان
639.65	570.33	552.50	543.07	الكثافة (دج/السكان)

المصدر : www.can.dz/telecharger/rapport.pdf

نلاحظ انه في سنة 1999 نصيب الفرد من رقم الاعمال الاجمالي للقطاع بلغ 570.33 دج للفرد و في سنة 2000 بلغ 639.65 دج للفرد أي بنسبة زيادة تقارب 12 %

في سنة 2000 كثافة التأمين (رقم الاعمال الاجمالي للقطاع / عدد السكان الاجمالي) عرفت تحسن طفيف نتيجة للنمو المرتفع لرقم اعمال القطاع الذي بلغ 13.85 % مقارنة بنسبة نمو السكان التي يقدر بحوالي 1.52 % حسب التقديرات الاخيرة للديوان الوطني للاحصاء .

ان ثقافة التأمين لم تكن حقيقية راسخة في اذهان الجزائريين ، غير انه يلاحظ تقدم في الاهتمام الذي يولده هذا الفرع . ويتم ملاحظة هذا التقدم من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 05: الانتاج التاميني حسب شركات التأمين لفترة 1999-2000 الوحدة 10 دج

المتغيرات		2000		1999		الشركات
بالنسبة	بالقيمة	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
% 6	359	% 35	6819	% 38	6460	SAA
% 7	270	% 22	4297	% 23	4027	CAAR
% 3	123	% 21	4050	% 23	3927	CAAT
% 32	198	% 4	822	% 4	624	TRUST-ALGERIA
% 152	230	% 2	381	% 1	151	CIAR
% 497	287	% 2	35	% 0	58	2A
% 14	2	% 0	16	% 0	14	MAATEC
% 20	379	% 12	2272	% 11	1893	CNMA
-	494	3%	494	-	-	CACH
-	5	% 0	5	-	-	EL-BARAKA
% 14	2347	% 100	19501	% 100	17154	المجموع

حققت السوق الجزائرية للتأمين في سنة 2000 إنتاج إضافي بنسبة 14 % مقارنة بنسبة 1999 و هذا نتيجة للعديد من العوامل نذكر منها:¹

ارتفاع الناتج الداخلي (PIB) مرفق بالاستثمارات التي أثرت على التأمين الأخطار الصناعية بارتفاعها ب 27 % مما أدى إلى ارتفاع إنتاج السوق و هذا بخلاف سنة 1999 حيث كان نشاط السوق مغزيا أساسا من فروع السيارات

ارتفاع عدد المتدخلين في سوق التأمينات سواء بالنسبة للشركات أو بالنسبة لوسطاء التأمينات و هذا بتدخل شركتين جديدتين و هما الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات (CASH) و شركة البركة و الأمان ، أما بالنسبة لوسطاء التأمين فإن نمو إنتاجهم هو 3.4 مليار دج مقابل 2.5 مليار دج سنة 1999 ، و ارتفاع عدد الوسطاء لا سيما الأعوان العامون من 327 سنة 1999 إلى 350 سنة 2000 .

رغم هذه النتائج التي تعود إلى تحرير النشاط سنة 1995 يبقى قطاع التأمين في الجزائر :

تسيطر عليه تأمينات الأخطار لاسيما تأمين السيارات على حساب تأمينات الحياة و التي لها طابع ادخاري ، و هذا يدل على جهد محدود في تنويع النشاط على مستوى الشركات القديمة و كذا على مستوى المتدخلين الجدد (شركات الوسطاء) و حصة التأمينات في الإنتاج الداخلي الخام تبقى متدنية و نسبتها حوالي 0.48 %

ضعف معدل تسوية الأضرار الذي يثبت ارتفاع مخزون أخطار الديون التقنية المتكونة أساسا من الأضرار الواجب تسديدها من 25 مليار دج سنة 1999 إلى 30.8 مليار دج سنة 2000 أي بارتفاع 19 % و هو مستوى عالي رغم أهمية الأضرار المسددة من طرف شركات التأمين ، حيث ارتفع المبلغ من 10.6 مليار دج سنة 1999 إلى 12.5 مليار دج سنة 2000

لقد تمكنت شركات التأمين من تحسين نشاطها المالي و ذلك بتحسين مستوى توظيفاتها - (+9) % حيث ارتفعت المداخل المالية إلى 3.7 مليار دج سنة 2000 كمقابل 3.3 مليار دج سنة 1999 أي تغير بنسبة 14 %.

جدول رقم 06: توزيع الإنتاج حسب الثلاثي الأول و الثاني و الثالث و الرابع للسنوات من 2004-2006

الوحدة : مليار دج

	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2004	20	10.2	-	-
2005	22	11.4	9.7	8.6
2006	-	+-	11.7	9.8
نسبة الزيادة	%10	%9.3	%21	%13.9

المصدر : من إعداد الطلبة من خلال المعلومات المجمعة .

بلغ أعمال قطاع التأمينات خلال الثلاثي الأول 22 مليار دج لسنة 2004 خلال الثلاثي الأول أي بزيادة 10% ، كما نلاحظ أن حصيلة إنتاج قطاع التأمينات خلال الثلاثي الثاني لسنة 2005 بلغ 11.14 مليار دج مقابل 10.2 مليار لسنة 2004 لنفس الفترة أي بزيادة قدرها 9.3 % و هذا راجع للنتائج المسجلة على القطاعات التالية:¹

تأمينات الأشخاص بمبلغ يفوق 52450264 دج أي بزيادة قدرها 26 % و هذا رجع للتأمينات المفروضة للحصول على تأشيرة خصوصا مع فرض الاتحاد الأوروبي لهذا النوع من التأمينات لكل من يدخل حدوده .

تأمينات السيارات بمبلغ 438826961 دج أي بزيادة قدرها 18 % و هذا راجع إلى تجديد حظيرة السيارات الناتجة عن القرض الاستهلاكي الذي يلزم بضممان كل الأخطار و تسويق ضمانات جديدة مثل أضرار الاصطدام

أما فيما يخص رقم الأعمال المحقق خلال الثلاثي الثالث لسنة 2006 بلغ 11.7 مليار دج مقابل 9.7 مليار دج لنفس الفترة لسنة 2005 أي بزيادة قدرها 21% ، و تعود هذه الزيادة لتطور الفروع التالية بالدرجة الأولى :

فروع المخاطر المتعددة (حرائق ، حوادث ، أخطار مختلفة) IARD ساهم بأكثر من 70 % في الإنتاج بنسبة نمو 38.5 % و يعود ذلك إلى إدراج في الحسابات جزء من علاوات عقود سونطراك ، بالإضافة إلى اللجوء للتعاقد في مخاطر جديدة مثل الحرائق.

¹ أمال فيطس جريدة الخبر، العدد 4943، الصادرة في 21 فيفري 2007.

فرع التأمين السيارات بمساهمة تقدر 12.8 % و بنسبة نمو 6.3 % ويعود سبب هذا الارتفاع أساسا إلى ظهور عقود ضمانات جديدة مثل أضرار الاصطدام و القروض الممنوحة لشراء السيارات بالإضافة إلى إجبارية التأمين على كل الأخطار و التأمين على سرقة و حرائق السيارات.

فرع التأمين على الأشخاص : سجل نمو ملحوظ بزيادة قدرها 35.5 % بفضل اعتماد البنوك مبدأ مرافقة تقديم القروض بشرط التأمين على الحياة¹

أما فيما يتعلق بالثلاثي الرابع فقد بلغ رقم الأعمال 9.8 مليار دج لسنة 2006 أي بزيادة قدرها 13.9 % مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2005 ، و أغلب الفروع التي عرفت نمو منتظما لرقم أعمالها خلال السنة الماضية نذكر الفروع التالية:

يتصدر فرع السيارات الرتبة ب 49 % من حصص السوق و نمو ب 13 % من رقم أعماله أثناء الثلاثي الرابع لسنة 2006 ، يرجع هذا النمو حسب المجلس الوطني للتأمينات (CNA) إلى زيادة القروض الممنوحة لشراء السيارات و لاسيما الشروط التي ترافق هذه العملية . و سجل فرع الأخطار المتعددة IARD و كذا النقل نسبة نمو ب 13.9 % و 18 % على التوالي .

فرع تأمينات على الأشخاص : بلغت حصيلته حسب تقديرات المجلس الوطني للتأمينات ب 22.8 % أي ما يقارب 10 % من انتاج القطاع و يشمل هذا الفرع عقود التأمين على الحياة أو تسديد القروض المشتركة من طرف البنوك في إطار منح قروض الاستهلاك و اشتراكات التأمينات الفردية للحوادث و السفر .

خلافًا لهذا النمو سجل فرع الفلاحة انخفاضا بأقل من 14.2 % في نهاية 2006 و يشير المجلس الوطني للتأمينات أن الانخفاض يبقى أقل من الانخفاضات الكبيرة المسجلة في الثلاثيات السابقة نظرا لإبرام عقود تربية الدواجن و الانخفاض الملحوظ في هذا النوع راجع للمؤمنين لهم (الفلاحين) و هذا بسبب عدم تجديدهم لعقود تغطية الأخطار بنسبة نقص امكانياتهم المالية .

الإنتاج الجزائري في التأمينات العالمية لسنة 1994 :

بلغ نشاط التأمينات في العالم مبلغ 1968 مليار دولار أمريكي و يبقى هذا النشاط تحت هيمنة ثلاثة أسواق عالمية و هي : الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان التي تعد أول مؤمن على الحياة في العالم تتكون الأسواق العالمية مما يلي : 57.5 % التأمينات على الحياة ، 42.4 % تأمينات على الأضرار .

¹-Journal ELWATAN.n4997.du Avril 2007.article de Zhor Hadjan.

بخصوص التأمينات على الأضرار فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر القائمة بنسبة 42.6% من الحجم العالمي من المنح المقبوضة ، متبوعة بأوروبا بنسبة 30.9% ، و آسيا بنسبة 19.1% و الأسواق الأخرى (أستراليا ، أفريقيا ، و أمريكا اللاتينية) تتقاسم نسبة 7.4% من الإنتاج العالمي .

أما الجزائر حصتها العالمية تقدر ب 0.05% و هي تحتل المرتبة 53 عالميا و 4 أفريقيا بالاضافة إلى قبض المنح هناك أداتين هامتين في المقارنة هما¹ :

أولا : كثافة التأمين :

إن كثافة التأمين تبين معدل المبلغ المخصص من طرف الفرد لبلد معين لشراء منتج التأمينات و هي تمثل في الجزائر

قيمة 10.1 دولار أمريكي و هي بهذا تحتل المرتبة 72 في العالم و 5 في أفريقيا و هي قيمة قليلة جدا بالمقارنة مع الفرد الياباني الذي يستهلك 4849 دولار أمريكي في مجال التأمين ، و الفرد السويسري بمبلغ 3586 دولار أمريكي للفرد .

ثانيا : نسبة التأمين إلى الناتج الداخلي الخام :

تعكس هذه النسبة إنتاج التأمينات في مجموع الموارد المنتجة في البلد ، تتراوح هذه النسبة في العالم بين 12.83% في اليابان و 0.4% في إيران ، أما في الجزائر فتقدر النسبة ب 0.46% و تحتل المرتبة 68 عالميا و 8 أفريقيا

¹ - معلومات مقدمة من طرف الصندوق الجهوي التعاون الفلاحي، المدينة.

الجدول رقم 07: ترتيب إنتاج السوق الجزائرية في العالم و إفريقيا

أنواع التأمينات	الرتبة في العالم بالنسبة ل 78 بلد	الرتبة في إفريقيا
كل الفروع	55	4
على الأضرار	53	4
على الحياة	68	8

المصدر : معلومات مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي - المدية -

خلاصة الفصل

تعد شركات التأمين مؤسسة مالية تعتمد على نوعان من الأنشطة تأمينية طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل، و يبدأ دور شركات التأمين واضحا في التشجيع في الادخار وفي مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استثمار مواردها وهذا بتوفير مصادر أموال للشركات والحكومة والإفراد ولكن تشكل المتغيرات الاقتصادية الدولية تحديات كبيرة لأسواق التأمين بسبب صغر حجمها وتدني حركة التداول بالإضافة لنقص الأدوات المالية الحديثة الجاذبة لرؤوس الأموال .

كما تتضمن جريمة غسيل الأموال ضمن الاقتصاد الخلفي، الذي لا يخضع لسيطرة الدولة، ومن الصعوبة تقدير حجم الأموال التي غسلها سنويا في العالم، فجوهر عملية غسيل الأموال هو قطع الصلة بين الأموال المحصلة من أنشطة إجرامية وبين أصلها أو مصدرها غير المشروع، بحيث تبدو الأموال وكأنها قد تولدت عن منشأ مشروع قانوني.

لذلك في ضوء متطلبات المرحلة القادمة والتحديات التي تواجه الاقتصاديات الضعيفة في إطار العولمة (العولمة المالية، التكتلات الاقتصادية الكبرى الدولية واتفاقيات تجارة الخدمات) يبغي التكيف مع هذه التغيرات والتسريع في الإصلاحات وهذا لضمان الاستقرار

الخاتمة

تعتبر العولمة المالية عملية لا مناص منها تفرض قبولها عالميا بالشروط والآليات التي يتم التعامل بها حاليا مما لا شك فيه أن للعولمة المالية لها عدة مزايا كما لها الكثير والكثير من المخاطر و الانعكاسات على جميع اقتصاديات دول العالم بما فيها الدول النامية و في هذا الإطار يقول بول كينيدي " إن المضامين التي تنطوي عليها الثورة المالية و ثورة الاتصالات تشكل اليوم خطورة أكبر على العالم النامي."

فالعولمة المالية تحدث جملة من المخاطر و الانعكاسات السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي خاصة في حالة حدوث حركات فجائية في رؤوس الأموال القصيرة الأجل، كما أنها قد تعرض النظام المصرفي لأزمات حادة بفعل دخول الأموال القدرة، و لمضاربات جنونية، و لهروب الأموال الوطنية و توجيهها نحو الخارج، و كذا التقليل من السيادة الوطنية في مجال تطبيق السياسات النقدية و المالية، و لعل أحسن نموذج عن ما وقع بفعل تأثير العولمة المالية و ما سببته من مخاطر تجربة النمر الآسيوية .

و بالتمعن في ما أحدثته العولمة المالية يمكن القول أنه بالنسبة للدول النامية فإنه لا يمكنها أن تأخذ العولمة المالية بكاملها أو أن تتركها بكاملها، إذ يجب عليها البحث عن البدائل الممكنة من أجل التعامل معها، فمن حق كل دولة اختيار البدائل التي تناسب ظروفها و مشاكلها الخاصة، و بحيث يكون الهدف من تبني العولمة المالية تعظيم المنافع و التخفيض من المخاطر، كما يكون لها أثر تنموي ينعكس إيجابا على متغيرات الاقتصاد الكلي، كزيادة معدلات الاستثمار، و زيادة الإنتاجية، و التخفيض من معدلات البطالة، و التخفيض من حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي

و عليه فقد يكون من المناسب للدول النامية التمهّل النسبي و ليس الامتناع الكامل في تبني إجراءات التحرير المالي، إذ عليها اتخاذ جملة من الإجراءات المناسبة (كتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تطوير المؤسسات المالية المحلية، احتواء أزمة الديون الخارجية و السيطرة عليها، إيجاد احتياطات كافية و ملائمة، اتخاذ جملة من الإجراءات و السياسات الإشرافية) تؤهلها لمواجهة تحديات العولمة المالية التي تعمل على تجسيد أطروحة أن المراكز الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد، ومهمشي اليوم هم مهمشوا الغد .

و خلاصة القول يمكن القول أن مستقبل التنمية و النمو في الدول النامية و إيجاد بيئة اقتصادية متجددة ومستقرة يتطلب نظاما ماليا شاملا و متكامل قادر على المنافسة، منفتح على العالم يشجع الاستثمار ويجوز على ثقة المستثمر المحلي و الأجنبي .

و أخيرا؛ إذا كانت العولمة كما يقال هي نوع من الهيمنة الرأسمالية المتوحشة التي تضع الفرد قبل المجتمع و الاستهلاك قبل الإنتاج و المال قبل القيم، فإنه يتعين علينا في هذه الوضعية أن نتساءل إلى أين ستقودنا عولمة الأسواق المالية مستقبلا رغم كل ما حدث و يحدث؟

يعتبر التأمين وسيلة من وسائل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ولكن مع التطورات الاقتصادية و التحولات العالمية التي تشهدها معظم الدول خاصة الدول النامية، بدأ قطاع التأمين يأخذ أبعادا دولية وتنظيمية لمواكبة متطلبات السوق الحرة والعمولة وهذا في ظل الانفتاح والتغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي، حيث استطاع النشاط التأميني أن يشق طريقه بجدارة ليقترب اليوم من التحول إلى صناعة تأمينية لها قواعدها و ملامحها المحلية،

ومما تقدم نجد أن معظم دول العالم فطنت إلى الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للتأمين فعملت على تشجيعه وتطويره بكافة الوسائل، فدافع التقدم التكنولوجي الهائل الذي فرض نفسه في الآونة الأخيرة كان لا بد على كل دولة أن تعيد النظر في دراسة كافة قطاعاتها المساهمة في دفع عجلة التنمية والتطور بما فيها قطاع التأمين

إن الجزائر كغيرها من الدول أحدثت تغييرات جذرية على قطاع التأمين من خلال سن مجموعة من القوانين، بالإضافة إلى فتح سوق التأمين أمام المستثمر الخاص سواء المحلي أو الأجنبي يقينا منها وبالتالي أصبح هذا القطاع له دور هام في نفس مرتبة القطاع المصرفي في الاقتصاد.

ومع انتشار الجرائم الدولية والإقليمية في ظل العمولة كجرائم الخطف وقبض الأموال وجرائم الالكترونية مما يجتم على الشركات التأمين الدولية إن تواجب هذه المخاطر وتخصيص الأقساط التأمينية لمواجهتها مع بذل الجهود في نوعية المتعاملين الاقتصاديين للتعجب هاته المخاطر حتى لا تتحمل هذه الشركات كل الأعباء المترتبة عليها .

ومن بعد وصلنا الى هذه المرحلة من البحث نستخلص النتائج التالية:

-تقوم العمولة على توحيد العالم في شتى المجالات سواء الاقتصادية،الثقافية، السياسية والاجتماعية، حيث يتجلى، ذلك في إلغاء الحدود الجغرافية ومحاوله إيجاد نظام اقتصادي عالمي موحد لكنها تسعى لتعميق فجوة الاختلاف بين البلدان النامية والمتقدمة من تدعيم مبدأ السيطرة والتبعية لصالح الدول المتقدمة.

وهي ظاهرة بما تعكسه من زيادة حركية في رؤوس الأموال ومن مظاهرها تضيق الهوة بين الدول المتطورة والدول النامية.

- ان مفهوم التأمين مرتبط مباشرة بمفهوم الخطر والذي يعد محل التأمين، لذا فليس كل للتأمين وإنما يجب توفر مجموعة من الشروط لكي يصبح الخطر قابل للتأمين وهي يكون احتمالي، مستقبلي، لا يتنافى مع الآداب العام والنظام العام بالإضافة إلى انه لا يجب إن يكون هناك دخل لأحد الطرفين في وقوعه .

ومن هنا نأكد على انه يمكن استثمار الشركات التأمين في العالم.

لقد حقق قطاع التأمين إلى يومنا هذا تطورات هائلة عن المستوى المحلي و هذا راجع لجهود الدولة المبذولة محاولة منها لجعله يواكب التطورات العالمية، ومن هنا يعمل التأمين على مواكبة المخاطر حتى لا تتحملها الشركات كل لأعباء المترتبة عنها.

❖ اقتراحات وتوصيات

بعد استعراضنا لنتائج البحث ارتأين تقديم بعض الاقتراحات وهي كالتالي:

- ومنه لاحظنا بأن هذا الموضوع يمس العديد من الإشكاليات ركزنا نحن في إشكالية قطاع التأمين في ظل العوامة لكن تبقى هناك العديد من المحاور الأخرى تحتاج إلى تفصيلات عديدة تفتح لنا مجال للبحث المستقبلي حتى تتمكن من تغطية كل متطلبات موكبه الشركات التأمينية لكل المستجدات العالمية المتسارعة.
- بالرغم من العوامة أصبحت واقعا مفروضا علينا إلا انه يجب التأقلم العقلاني معها فمثلا التحرير التام لقطاع التأمين بالجزائر سيترتب عليه آثار ايجابية سواء بالنسبة للخدمات المقدمة أو الأسعار ومن جهة أخرى يترتب عليه آثار سلبية منها استخدام قطاع التأمين الجزائري كقناة لتبييض الأموال
- استخدام شركات التأمين الوطنية للتقنيات الحديثة وهذا لمواكبة التطورات في هذا المجال لتحسين أدائها، مما يتيح لها تقديم الخدمات بصورة أكثر تنافسية مع الشركات الأجنبية.

❖ أفاق الدراسة

يعد هذا الموضوع محاولة منا نتمنى أن يكون كقاعدة لبحوث أخرى نقتح منها :

- تبييض الأموال من خلال شركات التأمين.
- أسواق الأمين العربية بين الاندماج و تحديات العوامة.

الكتب :

- 1- عثمان ابو حرب ، اقتصاد دولي، دار اسامة للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن.1
- 2- ابي أجايي، " ما لذي على إفريقيا عمله للاستفادة من العوامة "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولية، العدد ديسمبر، 2001
- 3- عمر صقر، " العوامة وقضايا اقتصادية معاصرة "، الدار الجامعية، طبعة 2006/2005.
- 4- ضياء مجيد الموسوي، " العوامة واقتصاد السوق الحرة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، لسنة 2005 .
- 5- محي محمد مسعر، " دور الدولة في ظل العوامة "، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، الطبعة الأولى لسنة 2004.
- 6- مولة عبد الله، ديناميكية العوامة وافاقها ،مجلة الامل ،صادر عن نادي الاقتصاد، جامعة باجي مختار ،عناية ،عدد 07 افريل ،ماي 2001
- 7- خاطر طارق، قوى التعبير الاستراتيجية في المجال المصرفي واثرها على اعمال البنوك ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2005،.2006
- 8- محرزوي جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص علوم التسيير ،جامعة الجزائر 2002.
- 9- حميد حمد السعدون، العوامة وقضاياها، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1999
- 10- محسن أحمد الخضيرى، العوامة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط 2000
- 11- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعوامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2004
- 12- ممدوح محمود منصور، العوامة، دراسة في المفهوم الظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003

- 13- عماد يونس، العولمة، تاريخ أبعاد ومؤثرات على العالم العربي بحث في التاريخ السياسي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005
- 14- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر دراسة تحليلية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، مصر، 2001
- 15- عبد الخالق عبد الله، العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 02، أكتوبر، ديسمبر.
- 16- ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي
- 17- ريس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005.
- 18- عثمان ابو حرب، اقتصاد دولي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 19- محسن احمد الخضير، العولمة المقدمة في الفكر و الاقتصاد وادارة والعصر الا دولة، دار النشر.
- 20- عبد الحميد عبد المطلب، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، من اورجواي لسياتل، وحتى الدوحة للدار الجامعية، 2003
- 21- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة والاقتصاديات البنوك، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001
- 22- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- 23- خليل الهندي، انطوان الناسف، العمليات المصرفية والسوق المالية، دمج المصارف، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000
- 24- التأمينات في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، 1992
- 25- عبد الرزاق بن خروف التأمينات الخاصة بالتشريع الجزائري، 1998
- 26- سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، الطبعة الثانية القاهرة، الدار المصرية اللبنانية
- 27- محمد حسن قاسم، محاضرات في عقد التأمين، الدار الجامعية، بيروت 1997

- 28- محمد حسين منصور: مبادئ قانون التأمين، الدار الجامعية الجديدة للنشر
- 29- صالح سليمان عيد: محاسبة المصاريف وشركات التأمين، منشورات كلية المحاسبة غريان
- 30- عزيز فهمي، هيكل مبادئ في التأمين، الدار الجامعية، بيروت 1985
- 31- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي - المدينة
- 32- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادرة في 9 أوت 1963، القانون رقم 201/63 المتعلق بالتأمينات.
- 33- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بدون بلد نشر، 1971
- 34- خالد خالفي، دور التأمين في الاقتصاد، مذكرة ليسانس، فرع مالية، جامعة سعد دحلب، البلدية، دفعة 2002-2003
- 35- منير إبراهيم هنيدي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، مصر، 2006
- 36- جاري بيرتلس، جنون العولمة، ترجمة كمال السيد، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1999
- 37- عزة عبد السلام إبراهيم، تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي، فرص وتحديات، قطر 2003.
- 38- خيري عبد الحميد، تحديات العولمة وتنمية صناعة التأمين، مجلة الاقتصاد والاعمال، مارس 2002
- 39- بسام الساكت، اتفاقية الخدمات واثارها على صناعة التأمين، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، يناير 1995
- 40- نور الدين عبد الله نور الدين، تأثير النافسة الأجنبية على شركات التأمين وإعادة التأمين العربية على ضوء اتفاقية الجات، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، يناير 1995

- 41- صفوت علي حميدة، محمد نجاتي إبراهيم ، وثائق التأمين المرتبطة بوحدة استثمارية ومدى ملائمتها للسوق المصرية، مجلة المحاسبة و افداره والتأمين، جامعة القاهرة، العدد الخامس والخمسون، 2000
- 42- جوزف الفضل، الرقابة الداخلية ودورها في شركات التأمين وإعادة التأمين، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، يناير 1994
- 43- خيرى عبد الحميد سليم، الوضع الحالي لسوق التأمين العربية، ندوة اتفاقية الجات وأثارها على صناعة التأمين العربية، الاتحاد العام العرب للتأمين، القاهرة، يناير 1994
- 44- حسن حافظ، استراتيجيات التأمين العربي في التعامل مع الجات ،المنافسة - التسويق - الاسعار، الاتحاد العم العربي، القاهرة/يناير 1995،
- 45- صلاح الدين حسان السيسى، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003،
- 46- محمد عمر الحاجي، غسيل الأموال، الطبعة الأولى، دار المكتبي، سورية، 2005،
- 47- ديريك رودجرز، الخطف في البحر: وجهة نظر شركات التأمين، دراسة ملفات ضمن المؤتمر الثاني حول مكافحة القرصنة، الإمارات العربية المتحدة.
- جرائد :
- 48- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة في 31 أوت 1966، القانون رقم 66 / 127 يتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين.
- 49- مداوات المجلس الشعبي الوطني للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 180، الصادر في 16 جانفي 2006.
- 50- أمال فيطس جريدة الخبر، العدد 4943، الصادرة في 21 فيفري 2007.

مواقع الكترونية :

www.minshawi.com/other/jerf.852pdf

www.minshawi.com/outside/300.htm

Abdel madjid messoudi, le principe de privatisation de compagnies
publuques est engagé,(O.P.Cit), p 16

www.can.dz/telecharger/rapport.pdf

Revue algérienne des assurance , numéro 5 , (O.P.Cit),

Journal ELWATAN.n4997.du Avril 2007.article de Zhor Hadjan.

الفهرس

	كلمة شكر
	الإهداء .
3-1	مقدمة عامة
الفصل الأول : العولمة المالية و المصرفية	
5	تمهيد
6	المبحث الأول : ماهية العولمة المالية
6	المطلب الأول : مفهوم العولمة المالية و نشأتها
15	المطلب الثاني : مراحل العولمة المالية و اسسها
17	المطلب الثالث : العوامل المفسرة و مزايا و مخاطر العولمة المالية
20	المبحث الثاني : العولمة المصرفية
20	المطلب الأول : مفهوم العولمة المصرفية
21	المطلب الثاني : أسباب العولمة المصرفية
25	المطلب الثالث : أهداف العولمة المصرفية
28	المبحث الثالث : انعكاسات العولمة المالية على أعمال البنوك
28	المطلب الأول : الاتجاه نحو بنوك شاملة و الخصصة
31	المطلب الثاني : الاندماج المصرفي
32	المطلب الثالث : تبيض الأموال
35	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : أهمية قطاع التأمين و واقع إصلاحاته في ظل المتغيرات الاقتصادية	
36	تمهيد
37	المبحث الأول : عموميات حول التأمين
37	المطلب الأول : تعريف التأمين و تطوره

38	المطلب الثاني :عناصر التأمين فروعه وتقسيماته
40	المطلب الثالث : دور التأمين وخصائص عقد التأمين
43	المبحث الثاني : واقع قطاع التأمين قبل وبعد الإصلاحات
43	المطلب الأول : واقع قطاع التأمين قبل الإصلاحات1995
48	المطلب الثاني : واقع قطاع التأمين بعد الإصلاحات1995
51	المطلب الثالث : أهمية التأمين
59	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: قطاع التأمين و تداعياته في ظل العولمة المالية	
61	تمهيد
62	المبحث الأول: اثر صناعة التأمين العربية في ظل العولمة
62	المطلب الأول: مناخ العولمة وصناعة التأمين العربية
66	المطلب الثاني: أساليب تنمية أسواق التأمين العربية
67	المطلب الثالث: استراتيجية التسويق في قطاعي التأمين العربي
69	المبحث الثاني : أثر تبيض الأموال و مكافحتها في ظل قطاع التأمين
69	المطلب الأول: الآثار الناجمة عن ظاهرة تبيض الأموال
71	المطلب الثاني: شركات التأمين قناة لتبيض الأموال ومكافحته
74	المطلب الثالث: جرائم الخطف والقرصنة
78	المبحث الثالث : تحديات قطاع التأمين في ظل العولمة
78	المطلب الأول :دوافع تهيئة وإصلاح قطاع التأمين
79	المطلب الثاني : تشخيص سوق التأمين الحالي
89	خلاصة الفصل
91-93	الخاتمة العامة
	قائمة الأشكال
	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
54	النسب المئوية لإسهام أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي	1
80	الانتاج التأميني حسب الفروع للفترة 1994 – 1995 الوحدة: 10	2
81	الانتاج التأميني حسب الفروع للفترة 1994 – 1995 الوحدة: 10	3
82	كثافة التأمين	4
83	الانتاج التأميني حسب شركات التأمين لفترة 1999-2000 الوحدة 10 دج 6	5
85	توزيع الإنتاج حسب الثلاثي الأول و الثاني و الثالث و الرابع للسنوات من 2004-2006 الوحدة : مليار دج	6
88	ترتيب إنتاج السوق الجزائرية في العالم و إفريقيا	7

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
28	وضائف البنوك الشاملة	1
52	دور التأمين في تمويل المشاريع	2
73	عملية غسيل الأموال في شركة التأمين	3
73	دور شركات التأمين في التصدي لظاهرة تبييض الأموال	4